

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
+٢٠٣٦٨٩ +٢٠٣٧٠٥٨٩ | ٣٩٦٥٩١ | ٣٩٦٥٩
Association Marocaine des Droits Humains

اللجنة الإدارية

التقرير الأدبي

المقدم للمؤتمر الوطني العاشر للجمعية

المنظم أيام 19 و 20 و 21 أبريل 2013

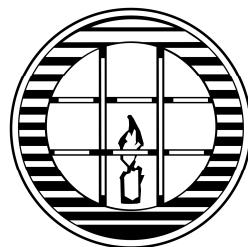
تحت شعار، «نضال مستمر و وحدوي
من أجل دستور ديمقراطي
يؤسس لسيادة قيمو
حقوق الإنسان الكونية»

شارع الحسن الثاني، زنقة أكنسوس، العمارة 6، رقم 1.- الرباط - N°1

الfax : + 212537738851 - الهاتف : Tel . + 212537730961

الموقع الإلكتروني : Email, amdh1@mtds.com - Site Web, www.amdh.org.ma

**الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
اللجنة الإدارية**



**التقرير الأدبي
المقدم للمؤتمر الوطني العاشر للجمعية**

المنظم أيام 19 و 20 و 21 أبريل 2013

تحت شعار

**نضال مستمر ووحدوي من أجل دستور ديمقراطي
يؤسس لسيادة قيم حقوق الإنسان الكونية**

الصيغة المقدمة للجنة الإدارية في اجتماعها يوم السبت 6 أبريل 2013

المركز الدولي للشباب - بوزنيقة

المواض:

- تقديم
- المحيط العام للجمعية
- تشخيص وتقييم أداء الجمعية
- توصيات واقتراحات

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - شارع الحسن الثاني - زنقة أكنسوس - العمارة 6 - الشقة 1- حي الليمون - الرباط -

الهاتف : 0537730961 - الفاكس 0537738851 - العنوان الإلكتروني : amdh1@mtds.com - الموقع الإلكتروني : www.amdh.org.ma

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ————— التقرير الأدبي المرفوع للمؤتمر الوطني العاشر ————— 19 أبريل 2013 -

تقديم

لقد شكل المؤتمر الوطني التاسع للجمعية محطة خاصة في مسارها النضالي والتنظيمي لعدة اعتبارات ربما أهمها تمكّنه من المصادقة على عديد من الوثائق والمقررات شكلت أرضية ومرجعاً مهماً لعمل الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية، رغم أجواء التوتر التي ميزته والتي سادت خلال انعقاده وفي مرحلة الإعداد له بل على طول الولاية التي سبقته، وحدة الخلافات التي طبعت أشغاله والتي كادت أن تعطله لو لا التجربة الكبيرة لمناضلي ومناضلات الجمعية في تدبير اختلافاتهم وتهيئة الأجواء وإيجاد الحد الأدنى من الاتفاques بما يتماشى مع مرجعية الجمعية ومبادئها. وشكلت الأوراق والمقررات والتوصيات التي صادق عليها والتي تغطي مجلماً موجهاً لها خلال الثلاث سنوات الماضية توّفت في تنفيذها في العيد من الحالات وتعثرت في حالات أخرى.

في البداية، لا بد من التذكير بأهم مميزات المؤتمر الوطني الأخير سواء منها ما يهم الجانب الأدبي أو ما يتعلق بالجانب التنظيمي الذي كان لها التأثير على الجمعية في السنوات الثلاثة الموالية :

1- مصادقة المؤتمر الوطني الأخير على التقرير الأدبي والمالي والتصويت على 17 مقرراً ونوسية وعلى البيان العام وتعديل القانون الأساسي؛

2- وقوف المؤتمر بالتقدير على قضايا فكرية ومرجعية مهمة كمسألة الحريات الفردية ومطلب الدولة العلمانية وقضايا تنظيمية كالكوطا النسائية والعمل وسط الشباب؛

3- تجدد النقاش حول الموقف من النزاع في الصحراء بعد سنوات من التوافق الجماعي على موقف المطالبة بالحل الديمقراطي، وتصارع رأيين جديدين داخل المؤتمر مطاليين بتغيير موقف الجمعية، يدافع الأول على مغربية الصحراء ويدافع الثاني على احترام الحق في تقرير المصير، وهو الخلاف الذي انتهى بالتصويت على اختيار ثالث وهو الحفاظ على الموقف المتفق عليه سابقاً والمتمثل في الحل الديمقراطي للنزاع.

4- تسجيل المؤتمر تقدّم الجمعية في بعض القضايا كمسألة العلمانية والأمازيغية والعمل وسط الشباب وغيرها من القضايا التي ميزت المقررات والبيان الختامي؛

5- تمكن المؤتمر، رغم الصعوبات التي عرفها، من :

- الخروج بمقررات ونوسية مهمة مكنت الجمعية من تسطير خطة عمل لثلاث سنوات
 - المصادقة بالإجماع على ملتمس جماعي يؤكّد فيه كل المؤتمرين والمؤتمرات تشبّتهم بالجمعية والتزامهم بالبحث عن سبل تجاوز الخلافات التي عرفها المؤتمر؛
 - استكمال هيكلة أجهزة الجمعية في نفس اليوم مما مكّنها من الانطلاق في إنجاز مهامها مباشرةً بعد المؤتمر، والتفاعل مع سحب عدد من أطر الجمعية لترشيحهم للجنة الإدارية، بترك عدد من المناصب الشاغرة فيها للاحتجاج المنسبين بها في حدود ما يسمح به القانون بخصوص تطعيم اللجنة الإدارية لنفسها.
- لقد وجدت الجمعية نفسها مباشرةً بعد انتهاء المؤتمر أمام ثلاثة مهام مستعجلة :

1) تسيير الجمعية وتتنفيذ المهام الصادرة عن المؤتمر والإعداد لذكرى الجمعية واستكمال التقرير السنوي وتقديمه للصحافة، وإعداد خطة عمل السنوات الثلاثة واجتماع اللجنة الإدارية الذي سيُنكب على تعديل النظام الداخلي ووضع أرضية التنظيم وتشكيل اللجن المركزية ومتابعة الخروقات والتنظيم في الفروع....

2) مهمة تدبير ما نتج عن المؤتمر من مشاكل تنظيمية والبحث عن سبل حلها ومواكبة ما طرح بخصوصها في النقاش العمومي كحوارات صحفية وندوات ولقاءات عمومية، وتشكيل آلية لتنفيذ الملتمس الجماعي الصادر عن المؤتمر.

3) مسؤولية الدفاع عن الجمعية في مواجهة الحملة المنهجية للسلطة، التي حاولت استغلال الانسحابات التي عرفها المؤتمر وما نتج عنها من نقاش على الصحافة، لتنظيم هجوم ضد الجمعية وقيادتها تجلّى في كتابات صحافية متوجّلة وعدوانية وتصريحات افترائية لمسؤولين سياسيين وأعلاميين في منابر مختلفة كقناة الجزيرة والقناة الثانية...، بل ودعوة إحدى المجلات الأسبوعية المعروفة بعلاقتها مع السلطة إلى حل الجمعية، وتوفيق مجلس المستشارين لإحدى جلساته "احتاجاً" على الجمعية في سابقة هي الأولى من نوعها داخل المغرب وربما خارجه !.

وقد واجهت الجمعية، قيادة وفروعها، كل تلك المهام، أولاً بالعمل والمثابرة وعدم الانشغال المفرط بتلك الحملات وكذلك بالرد والتوضيح والتعريف، عند الضرورة، بموافقات الجمعية الحقوقية التي صادق عليها المؤتمر، ثم بفضل تضامن العديد من الهيئات المغربية والدولية من ضمنها منظمة العفو الدولية – المكتب الدولي، والعديد من الفعاليات الحقوقية والجمعوية والفكرية والإعلامية والدبلوماسية من ضمنها المكتب التنفيذي لمنتدى الحقيقة والإنصاف وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب، والتي زار العديد منها مقر الجمعية للتعبير عن ذلك التضامن.

وبعد انتصار الجمعية في مواجهة تلك المخططات، واسترجاع صورتها الإيجابية إلى الواجهة ومحو الخدوش التي لحقتها بسبب تلك المشاكل المترتبة عن المؤتمر، خرجت من تلك المحنة أقوى من ذي قبل، وتقوت مناعتها ضد مختلف الحملات التي استمرت ضدها إلى اليوم، بسبب جرأة مواقفها وتشبها بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وهي الحملات التي تتم على صفحات بعض الجرائد التي أصبحت شبه متخصصة في الفوز والسب في عدد من الفعاليات المعروفة في الساحة السياسية والجماعية والإعلامية باستقلالها وجرأتها. وعلى صفحات الأنترنت والفايسبوك التي استغلت للتشهير والكذب والهجوم على الجمعية عوض النقاش الفكري والحقوقي الموضوعي والهادف.

هكذا واصلت الجمعية نضالها سواء مركزياً أو فرعياً، وعملت مختلف أجهزتها على تنفيذ قرارات وتوجيهات المؤتمر خلال السنوات الثلاثة الماضية في ظل استفحال مختلف مظاهر التراجع على مستوى الحرفيات وحقوق الإنسان. ولكن أيضاً في ظل حراك سياسي واجتماعي في المنطقة العربية والمغاربية لم يتخلف المغرب عنه بفضل حركة 20 فبراير التي خاضت نضالاً مريماً طالب فيه الشعب المغربي لأول مرة بالدستور الديمقراطي عبر مظاهرات في الشارع، كما رفعت شعارات تطالب بإسقاط الاستبداد والفساد.

وقد ساهم هذا الحراك في التخفيف من حدة المشاكل الداخلية للجمعية وخوفتها بفضل إرادة كافة مناضليها ومناضلاتها الذين أعطوا الأولوية لما طرحته الأوضاع الجديدة من مهام وانشغالات كبرى من جهة، ومن جهة أخرى، بحكم تراجع التحاذبات حول بعض القضايا الخلافية التي تقدم فيها النقاش العمومي وتجاورتها تطورات الصراع السياسي في المغرب نتيجة الحراك الشعبي من قبيل مسألة العلمانية التي أصبحت مطلباً للقوى الديمقراطية المشاركة في حركة 20 فبراير، أو ترسيم الأمازighية الذي تم تحقيقه ولو نظرياً في الدستور. بل حتى موقف الجمعية من النزاع في الصحراء الذي كان يعتبره البعض من داخل الجمعية وخارجها موقفاً سياسياً، وتم توظيفه في الهجوم الذي تعرضت له الجمعية بعد مؤتمرها الأخير، فقد تبنّت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي تشغله حقوقية لحقوق الإنسان والجمعية عضويتها.

وفي ظل هذه الشروط، وفي ظرف انقسمت فيه فروع الجمعية في حركة 20 فبراير، وبفضل المواقف التي اتخذتها الجمعية من عدد من القضايا الكبرى التي طرحت بعد المؤتمر، ومواكيتها لنضالات الشعب المغربي في ظل هذا الحراك السياسي للحركة، ومتابعيتها للانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والمواطنات في هذا الإطار، وما تطلبته من مجهد للحضور في المحاكمات ومتابعة الوقفات والمسيرات والتدخلات القمعية للقوات العمومية التي غالباً ما ذهب ضحيتها مناضلو ومناضلات الجمعية كذلك، وما استوجبته من صمود لمواجهة سياسة البلطجة التي استعملتها الدولة ضد معارضيها وضد فاضحي سياساتها المنتهكة لحقوق الإنسان، في ظل هذه الأجواء، ورغم ما تطلبه الظروف المستجدة للنضال من انشغالات جديدة وغير متوقعة ، تمكنت الجمعية من تعزيز مكانتها في الساحة الحقوقية والإعلامية وطنية وطنية ودولية. وذلك من خلال :

- تنامي جاذبية الجمعية على الساحة الوطنية تجلّى في توسيع صفوتها من خلال تطور عدد أعضائها وعضواتها بنسبة 20 % من 10000 في نهاية 2009 إلى 14000 في نهاية 2012، وتنامي عدد فروعها من 88 في المؤتمر السابق إلى 93 حالياً، بالإضافة إلى 05 لجان تحضيرية، علماً أن الجمعية اضطررت إلى حل 6 فروع بعد استفحال الوضع التنظيمي بها وإضراره بصورة الجمعية .

- اهتمام المغاربة القاطنين بالخارج بالجمعية وتوصيلها بالعديد من طلبات الانخراط من طرفهم.

- إقبال أعضاء الجمعية والمعاطفين معها بأوربا على تشكيل فروع ولجان دعم الجمعية بالخارج (فروع مدريد، وباريس، وبروكسل ولجنة تحضيرية بليل)، وللجنة الدعم بموريال بكندا وانخرارات في عدد من المدن الأخرى بأوروبا).

- الزيارات العديدة والمتكررة أحياناً لمسؤولين في منظمات دولية أو جهوية للإنصات للجمعية والاطلاع على تقييمها للأوضاع العامة لحقوق الإنسان، والاهتمام المتزايد لممثلي السفارات والهيئات الدبلوماسية بموافقات الجمعية وعملها.

- اهتمام الصحافة بالجمعية وصدور مواقفها وبياناتها وأخبار عن أنشطتها في الصحف الوطنية بشكل متواصل وفي عدد من المنابر الدولية مع تسجيل الحضور القوي والنوعي للمنابر الصحفية والإعلامية (بين 31 و50 منبراً إعلامياً) في

أغلب الندوات الصحفية التي نظمتها الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية وهي 10 ندوات مع حضور الجمعية في الندوات الأجنبية بشكل مستمر.

- تطور العلاقات الخارجية للجمعية من خلال :

- 1- تواجد الجمعية لأول مرة في الفدرالية الدولية ضد الاختفاء القسري وفي المنظمة الدولية ضد التعذيب
- 2- استمرار الجمعية في تحمل مسؤولية العلاقات الخارجية في مكتب الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان
- 3- تجديد الثقة في الجمعية على رأس التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان
- 4- التعبير عن الرغبة في التعاون الثنائي والعمل المشترك من طرف عدد من المنظمات الخارجية (منظمة إيتاس، مركز القاهرة، أمنستي، مركز الأردن لحقوق الإنسان ، مركز الشركاء بالأردن، أكسور، اللجنة الإسبانية لدعم اللاجئين، معهد إسكونس الإيطالي.....) ، إضافة إلى عدد من الهيآت رفضت الجمعية ربط شراكات معها تماشيا مع تصور الجمعية للعمل المشترك ومبادئه .
- 5- اقتراح شراكات على الجمعية من طرف سفارات وهيآت دولية أو أجنبية (سفارة النرويج، سفارة هولندا، سفارة كندا،)
 - تطور العلاقات الداخلية للجمعية رغم عدم تشكيل اللجنة المركزية المكلفة بها، من خلال:
 - ✓ تكليف مكونات الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان الجمعية بمسؤولية تنسيق أشغاله، ومواصلة تنسيق اللجنة المغاربية لمناهضة التعذيب، وشبكة الحق في الصحة، وتنسيقية السجون...
 - ✓ دعوة الجمعية إلى عضوية لجنة تحكيم جائزة التزاهة التي تنظمها جمعية محاربة الرشوة للسنوات الثلاثة الماضية
 - ✓ اقتراح شراكات من طرف بعض الوزارات رغم سياسة القمع والحضار والتعنيف التي تتعرض لها من طرف الدولة.
 - الاحتضان المتزايد للجمعية من طرف المواطنين والمواطنات واعتبارها ملجاً للمقهورين والمقهورين من خلال التزايدين الكبير للشكایات التي ترد على الجمعية، وتعبيرات المعنيين بالأمر اتجاهها، والإصرار على حضور الجمعية إلى جانبهم لما يشكله ذلك من دعم لقضاياهم ومطالبهم، خاصة في اللقاءات مع السلطات....

إن هذا الحضور وهذا الاحتضان اللذين ميزا عمل الجمعية في مختلف مجالات تدخلها في هذه المرحلة وفي ظل الأجواء العامة التي طبعتها، تحققـا بفضل إصرار أصحابها وعضواتها على العمل الدؤوب وتضحياتهم وكفاحـيتـهم في أغلب الفروع وإلى جانب المواطنين والمواطنات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في عمق أماكن تواجـدهـم.

لقد عبرت، إذن، الجمعية عن قدرة هائلة على تجاوز الصعاب سواء الآتية من خارجها أو من داخلها، وتابعت مسيرتها في التطور منذ انبعاثها في نهاية الثمانينيات.

ومن الأكيد أن المجهودات التي بذلت من طرف مناضلي ومناضلات الجمعية في السنوات الثلاث الماضية كانت ستسفر عن نتائج أهم بكثير لو انصبت كلها في اتجاه تحقيق أهداف الجمعية عوض إهدار جزء من الطاقات والوقت في تدبير الخلافات الداخلية وما نتج عنها من جمود بعض الفروع وتعثر العمل في أخرى وإن كان عددها قليلا.

I - المحيط العام الذي استغلت فيه الجمعية

1- على المستوى الدولي :

عرف العالم ما بين 2010 و2013 تحولات كبيرة يختلف العديد حول تصنيفها وتقدير أهميتها وخلفياتها وأفاقها، لكن يجمع الجميع أنها لم تكن متوقعة بالشكل والسرعة الذي حصلت بهما، ولم تكن نتائجها محسوبة وأنثرها متوقعة. إنه الحراك السياسي الجماهيري الكبير الذي عرفته المنطقة المتوسطية، وإن كان ما جرى في الضفة الجنوبية للمتوسط من انتفاضات غير مسبوقة أدى إلى إسقاط بعض رموز الأنظمة الدكتاتورية، أكثر وقعاً وتأثيراً على المتتبع مما عرفته الضفة الشمالية من نضالات شعبية وجماهيرية غير مألوفة في الديمقراطيات الأوروبية.

يرجع العديد من المحللين ما جرى إلى تداعيات الأزمة المالية الخانقة التي تحولت إلى أزمة اقتصادية مستأجل دول العالم، وهي أزمة لا زالت مرشحة للبقاء رغم ما يقال عن بروز مؤشرات نهايتها، خاصة في دول الجنوب التي بدأت تتلقى آثارها بعد أن تمكن من تخفيف وقعها لمدة طويلة بحكم طبيعة اقتصادها الذي يغلب عليه القطاع غير المهيكل وكذا البنية الاجتماعية المتميزة بسيادة قيم التكافل الاجتماعي.

لقد كانت هذه الأزمة تجسيداً لمخاطر العولمة الليبرالية المتواحشة على كافة حقوق الإنسان والتي من أبرز مظاهرها تقليص الدور المهم للدولة عبر الخوخصة الكاملة للاقتصاد، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بالحقوق الأساسية (التعليم، الصحة، الماء، السكن...). واستمر هذا التوجه خلال الأزمة بالتعامل معها من منطلق أولوية ضخ الأموال في المؤسسات المالية ورفض تحصيص جزء قليل منها للحد من مخاطر الم賈ع في العالم، مما ساهم في تأييد شروط استمرارها وتعيقها.

إن هذا التدبير للأزمة المكرس لشروط استمرارها وتفاقها ناتج عن هيمنة الدول الأمريكية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، من خلال سياستها المعادية لحقوق الشعوب، على منظومة الأمم المتحدة وتوظيفها في التغطية على سياساتها المكرسة للاحتلال، العسكري المباشر والتدخلات العدوانية، وتشجيع النزاعات المسلحة واستنزاف ثروات الشعوب خاصة في إفريقيا وأسيا. وهو ما ساهم إلى جانب الأنظمة الاستبدادية في العديد من مناطق العالم، التي تدعهما الأمريكية وتسقدهما، في تفاقم أوضاع حقوق الإنسان والتراجع على العديد من المكتسبات بما فيها على المستوى المعياري، خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الشغافية والثقافية بشكل خاص.

ولم ترتبط انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعوب من طرف الأمريكية العالمية باحتدام الأزمة الاقتصادية العالمية فقط، بل عرف العقد الأخير تراجعات عميقة في مجال الحقوق السياسية والمدنية مع اندلاع ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما زالت شعوب العالم تعيش تبعاته الكارثية، ومن ضمن تلك الانعكاسات استمرار معتقل كونتنامو الرهيب رغم الوعود الانتخابية للرئيس الأمريكي الحالي بإغفاله واحترام حقوق المحتجزين به في المحاكمة العادلة والتحقيق في الجرائم التي ارتكبت فيه. وبشكل استمرار هذا المعتقل انتهاكاً سافراً لمنظومة حقوق الإنسان وتحديداً سافراً للمنتظم الدولي، وأساساً منه مجلس حقوق الإنسان والجان الأهمية المعنية.

ومن جانب آخر، لازال العالم يعرف استمرار الإنفاق على سباق التسلح وما يتربّع عنه من تعذيب النزاعات والحروب من طرف القوى الأمريكية المتحكمة في مصير الأمم والشعوب. ورفض الولايات المتحدة وعدد من الدول الصناعية التوقيع على الاتفاقيات والمعاهد ذات الصلة بالموضوع رغم أن ذلك يهدد في العمق السلم العالمي والتنمية والاستقرار.

وفي مقابل هذا الوضع، ومن أجل مواجهته، توسيع رقعة النضال ضد العولمة الليبرالية المتواحشة وتعززت صفوف الحركات المناضلة من أجل السلم ومن أجل الحق في البيئة السليمة والمطالبة بإيقاف كوكب الأرض من الدمار، برزت حركات تتصدر وجهة النضال من أجل عالم أكثر احتراماً للحقوق، كما عرفت عدد من البلدان الأوروبية مظاهرات ضخمة ضد دكتاتورية البنوك والمؤسسات المالية الدولية وما فرضته من سياسات تشفيرية أجهزت على حقوق أساسية وعلى مكاسب الشعوب الاقتصادية والاجتماعية.

وإن انعكاس هذه الأزمة على أوضاع شعوب الجنوب الرازحة تحت أنظمة تبعية خاضعة للأميرالية التي تحميها سياسياً وعسكرياً هو ما ساهم في تفاقم الفقر والتهميش جراء تفشي اقتصاد الريع والامتيازات، وتزايد النهب، والفساد، وانتهاك الكرامة الإنسانية بسبب القمع والحضار، مما أدى إلى تفجر الوضع وخروج ملابين المواطنين والمواطنات في مختلف بلدان منطقة مشرق-غرب في مظاهرات صاخبة واعتصامات عارمة للمطالبة بسقوط الأنظمة الفاسدة واحترام إرادة الشعب.

2- على المستوى الجهووي :

تعمل الجمعية في إطارات وديناميات مختلفة الأبعاد، وإن بتفاوتات كبيرة، من بعد الإفريقي والمتوسطي والعربي والمغاربي وكلها أبعاد تتميز بأوضاع حقوقية متردية :

على مستوى إفريقي : تتفق الشعوب الإفريقية النتائج الوخيمة للعلوم الليبرالية المتوجهة على العديد من الأصعدة لعل أخطرها النهب المتزايد لخيراتها والاستغلال الصارخ لمواردها الطبيعية وللبيد العاملة من طرف المؤسسات الاقتصادية متعددة الاستيطان كما تعمق الأوضاع المتردية بسبب سيادة أنظمة غير ديمقراطية لا تمكن شعوبها من حقها في تقرير المصير مما يؤدي إلى انتشار الفقر والأمية واستمرار الحروب. وتميزت الفترة الأخيرة باستمرار النزاعات المسلحة وإطلاق الرصاص على المتظاهرين والإعدامات خارج نطاق القانون، كما تتميز باستمرار هيمنة الدول الصناعية ومواصلتها للتدخلات العسكرية في العديد من المناطق لعل آخرها التدخل العدوانى لفرنسا في مالي تحت ذريعة محاربة الإرهاب وهي الذريعة التي ارتكبت بها الفظائع في العديد من مناطق العالم ولازال، وفي مقدمتها أفغانستان والعراق، تحت مسؤولية الإدارة الأمريكية.

على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط : وبعد سقوط رموز الفساد والطغيان في عدد من البلدان، لم تتعاف بعد شعوبها الحرية والديمقراطية بسبب التقاف الحكومات الجديدة على مطالب الثورة، وتهدىء حتى المكتسبات السابقة بالتراجع بسبب صعود أنظمة مناهضة لحقوق الإنسان، وتواصل العنف والتضييق ضد المظاهرات والاحتجاجات، كما وصل الأمر حد الاغتيال السياسي في تونس الذي ذهب ضحيته القائد السياسي شكري بلعيد وتغير التحقيقات بشأن هذه الجريمة حسب تصريح عائلة ونفاع الشهيد.

أما البلدان التي لم تتغير أنظمتها، فبعضها تعيش شعوبها تحت العذاب الخارجي بما يشبه الاحتلال، كالبحرين التي تعرف غزواً من الجيوش الخليجية بدعم أمريكي، وقمعاً متواصلاً لشعبها الذي يواصل الخروج في مظاهرات مستمرة ومن ضمن ضحاياه عدد من الشطاء في مقدمتهم رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، وبعض الشعوب، خاصة من دول منطقة الخليج، ترثى تحت القمع المتواصل لكل من عبر عن رأي مخالف وتجلّى ذلك في محكمة النشطاء والشعراء ومرتادي الشبكات الاجتماعية...، وبلدان أخرى أخذ فيها الصراع منحى حرب أهلية بين النظام ومجموعات مسلحة وجذ الشعب نفسه رهينة لهذه الحرب إذ يسقط عشرات الضحايا يومياً في المواجهات بين الطرفين. في ظل تدخل خارجي لقوى أميرالية وأخرى إقليمية بالمال والعتاد والإعلام ، مما يعد مصادرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أما في فلسطين، فقد ساهمت تطورات الصراع في البلدان الأخرى في خوفت الاهتمام بما يجري فيها من تصعيد خطير لجرائم الاحتلال، والعدوان، وقد عرفت السنوات الثلاثة الماضية تصعيدياً في سياسة الاستيطان ومصادر الأرضي والعدوان العسكري وتدهور أوضاع الأسرى الفلسطينيين الذين سقط ضمنهم شهداء، واستمرار حصار غزة رغم التخفيف منه بعد صعود الحكومة الجديدة بمصر إلا أن هذه الأخيرة جدت تطبيعاً مع الكيان الصهيوني وأكّدت عدم مراجعتها لسياسة النظام السابق اتجاه الكيان الصهيوني.

وتتميز الأوضاع، عموماً، في المنطقة كلها بالتحكم الإعلامي في الأوضاع، عبر القنوات التلفزيونية المهيمنة على المشهد الإعلامي، من طرف الدول الأميرالية خدمة لأهدافها، وتوجيه الرأي العام الدولي نحو منطقة دون أخرى وإبراز أحداث وإخفاء أخرى، والتعميم على الحقائق وتشويه الواقع بعيداً عن الدور المفترض أن يلعبه الإعلام في الإخبار والتحليل الموضوعين.

وعلى مستوى متوسطي وغاربي : تميزت السنوات الثلاثة الماضية، إضافة إلى الانتفاضات والثورات المشار إليها سابقاً والتي تعد قضايا دولية نظراً لأهميتها، بتدحر ملموس لأوضاع المهاجرين غير النظاميين خاصة القادمين من جنوب الصحراء. وتزيد أعداد ضحايا السياسات العنصرية والإجراءات المتشددة ضدهم، مما ساهم في تقافم أعداد الذين يلقون حتفهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، والذين يتمنون لمختلف الدول المتواجدة بصفتها الجنوبية، بل وحتى في المحيط الأطلسي كما تم في 2012 قري لانزاروتي بلاس بالماض. وعموماً تنعكس سياسة تشديد المراقبة على الحدود التي تتجهها أوروبا في تناقض مع خطاب الشراكة والتعاون على أوضاع المواطنات والمواطنين من الضفة الجنوبية الذين يبحثون عن ملاذ آمن يوفر لهم حداً أدنى من العيش الكريم.

وإذا كانت مميزات المنطقة في المرحلة الأخيرة كونها بؤرة لانتفاضة الشعوب ضد الانعكاسات الوخيمة للعلوم المتوجهة، فإن دول الجنوب لا زال العدد منها ينتهك حق شعوبها في تقرير المصير ويعرض مواطنوها لانتهاك ابسط الحقوق، حيث لا زالت الديمقراطية مطلباً لشعوبها، في مواجهة سياسة التحكم واستمرار الاستبداد والفساد والنهم واقتصاد الريع والامتيازات. كما يعيش مواطنوها المهاجرين ببلدان الضفة الشمالية وبشكل أشد في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، أوضاعاً مأساوية بسبب أدائهم القسط الأوفر من نتائج الأزمة الاقتصادية ببلدان الاستقبال.

كما يواجه الصحفيون والنقابيون والنشطاء الحقيقيون والمتقدون من ضمنهم الفنانون، في بعض الدول المتوسطية التضييق والقمع، وخاصة في كل من المغرب والجزائر ومصر والأراضي المحتلة وسوريا، وهي مناطق يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في أغلبها لقمع منهج.

ومع ذلك، فإن هناك مجموعة من الفرض، التي يتيحها المحيط الجهو ويعين استغلالها، ومن بينها:

- صعود حركات مقاومة للاحتلال والمشاريع الأمريكية في المنطقة.
- وجود حركة حقوقية ومدنية مغاربية وإقليمية آخذة في التطور والتأييل.

- نزع الخوف وتنامي الوعي الجماهيري بالحقوق وبضرورة النضال من أجل انتزاعها، واسترجاع المواطنين/ات لكرامة وعزّة النفس.
- صمود الشعوب وتنامي حركاتها الاحتجاجية السياسية والاجتماعية والمدنية المطلبية، رغم ما تتعرض له من قمع وتنكيل.
- توافر آليات إقليمية وجهوية للدفاع عن حقوق الإنسان.

3- على المستوى الوطني:

إن ما ميز المحيط الوطني الذي عملت فيه الجمعية، من الناحية السياسية، هو التحولات التي عرفها نضال الشعب المغربي من أجل الديمocrاطية وحقوق الإنسان، متأثراً بتطورات الوضع في المنطقة المغاربية واعتماداً على تراثه النضالي، وما راكمه من تجربة في تنظيم الاحتجاج وتسطير المطالب.

لقد شكلت حركة 20 فبراير، والحركة الذي أطلقته وقادته، مرحلة مفصلية في تاريخ نضال الشعب المغربي. وقد تعاملت الدولة مع اللحظة بكثير من التخطيط والخشوعية في البداية. فقد تطورت خطة السلطة لمواجهة الحراك الشعبي ومررت عبر مراحل، من تشجيع العنف والمواجهة وأعمال الشغب خلال أول خروج للحركة، لنشر الخوف واليأس وهو ما نتج عنه سقوط 6 شهداء في صفو ووالحسيمة يوم 20 فبراير نفسه، ثم المرور - بعد خطاب 9 مارس - إلى الصدام والمواجهة العنيفة ضد مسيرات الحركة مما أدى إلى سقوط شهيد سادس في أسفى في شهر ماي ، ثم بعد صمود الحركة وانتقادات الدول الأوروبية للمغرب خفت القمع شيئاً ما واحتدم الصراع الإيديولوجي والإعلامي ضد الحركة في محاولة إنكاء التفرقة وسطها وزرع فتيل الصراعات الداخلية في صفوفها، ثم بعد الإعلان عن مشروع الدستور التجأت السلطة للقمع والتضييق غير المباشر بالاعتماد أساساً على إطلاق البطلجية مستهدفة التوقيف النهائي للحركات والهجوم على نشطائها لتتمويه الرأي العام أن هناك إجماعاً على التعديلات الدستورية، وأدى هجوم البطلجية إلى سقوط شهيد ثامن في الحسيمة، وقد تمت الاستعانة بالأحزاب الموالية والنقابات والمساجد والزوايا، والإعلام والدعم الخارجي خاصة من فرنسا ليتم تمرير الدستور، وتحالف الجميع ضد شباب الحركة، خاصة بعد انسحاب جماعة العدل والإحسان وتراجع حجم المظاهرات وعدها، حيث انفرد المخزن بالشباب المنتمي للحركة ونظم حملة انتقامية منهجه، من اعداءات متواصلة خاصة في الشمال والدار البيضاء ثم الرباط، واعتقالات ومحاكمات سياسية، وتعذيب وعنف في مراكز الاعتقال. إلا أنه ورغم كل هذه التحالفات الفعلية والضمنية مع المخزن ضد الحركة، تمكنت من أن تستمر وتواصل خرجاتها في الشارع رغم تراجع حجمها، واستطاعت أن تبقى حاضرة في الصحافة وفي كل التحليلات السياسية والحقيقة وفي النقاشات والخطابات والندوات كمعطى أساسي في الساحة النضالية المغاربية. وذلك بفضل كفاحها وصمود معتقليها ومناضليها ومناصليها، والحركة الداعمة لها.

ويعتبر الجميع، مناصرو حركة 20 فبراير ومناهضوها، أن عدداً من التغيرات التي عرفتها بلادنا ما كانت لتتم لو لاها. من تعديل الدستور على علاته، وخروج عدد من المعتقلين السياسيين على مجموعتين، واتفاق 26 أبريل 2011 مع النقابات، ورفع الخوف على العديد من الفئات الاجتماعية التي انطلقت في النضال من أجل مناهضة الظلم والدفاع عن كرامتها بما فيها وسط العاملين في الأمن والدرك والقوات المساعدة، خاصة عبر الفايسبوك، والقضاة الذين شكلوا جمعية نادي القضاة الذي حاولت السلطة عرقلة تأسيسيها دون جدوى بفضل إصرار المبادرين. وتحلى ذلك أيضاً في تنظيم سكان مختلف مناطق المغرب لمظاهرات مطالبة بالكرامة والحقوق وهو ما عاشته كل منبني بوعيش وإميسبر وززان وتازة وتسلطانت وسيدي يوسف بن علي (مراكش) وسيدي ببلي (ترنير) وأكضي (طاطا)، وتوزونت (تافراوت) وأكلموس (خنيفرة) وسيدي إفني وطنجة والعطاوية والشليخات (العرائش) وحودران (الخميسات) وتيفلت وسلا وميدلت وزايو وعديد من المناطق الأخرى ...

وشهدت أغلب هذه المناطق تدخلات عنيفة للقوات العمومية واعتقالات ومحاكمات وتعرض المعتقلون في أغلبها للعنف والتعذيب وتلفيق التهم وتزوير المحاضر وانتهاءً بمعايير وضمانات المحاكمة العادلة.

كما تميزت مرحلة ما بعد الحراك بطرح قضايا كانت تعتبر من الطابوهات، من ضمنها جعل حد للطقوس المخزنية المهينة التي طرحت لأول مرة في الإعلام العمومي من طرف الجمعية، وكذلك في الشارع بدعة من حركة 20 فبراير، التي دعت أيضاً لللاحتجاج في الشارع على عدم مناقشة البرلمان لميزانية القصر وعلى مبلغها الضخم.

كما أن هذه الفترة الفاصلة بين مؤتمر الجمعية، عرفت كذلك، قبل انطلاق الحراك السياسي في المنطقة، أحداثاً اكديم إزيك التي انطلقت باعتصام حاشد لسكان العيون، وانتهت بتفككه بالقوة من طرف القوات العمومية، في 8 نونبر 2010، وسقوط ضحايا بسبب اندلاع مواجهات مع المعتصمين، وسبق للحركة الحقوقية من ضمنها الجمعية بشكل مشترك وقبل ذلك الجمعية لوحدها، أن قامت بتقصي الحقائق والوقوف على ما عرفته عملية التفكك وما بعدها من عنف متداول وانتهاكات لحقوق الإنسان، كما لاحظت محكمة المعتقلين على إثر تلك الأحداث، التي عرفت اهتماماً إعلامياً كبيراً، ووقفت على الأحكام الجائرة التي صدرت ضد المعتقلين في غياب أي حجج أو دلائل.

ومن جانب آخر تميزت السنوات الثلاثة الأخيرة بمستجدات تهم حقوق الإنسان من ضمنها :

- تعديل دستوري اعتبرت الجمعية أنه لم يستجب لمطالبها ولم يتلاعُم مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان، إذ لازال محافظاً على جوهره الاستبدادي رغم تضمينه بعض الفصول الإيجابية، كما أن تمريره تم في ظل تدخلات فجة للسلطة، واستغلال الدين بشكل قوي، واستعمال القوة ضد المعارضين، سواء في مرحلة الحملة أو التصويت، وقف عندها النسيج الاجتماعي للحظة الانتخابات ووثقتها، وهي نفس الانتهاكات التي سجلتها الجمعية في ملاحظتها للاستفتاء.

- تنظيم انتخابات سابقة لأوانها في شروط لا تخالف جوهرياً عن سابقاتها خاصة في استمرار استعمال المال لشراء الأصوات وحصار الداعين للمقاطعة وقمعهم واعتقال ومحاكمة العديد منهم، وقد وقف النسيج الجمعوي للحظة الانتخابات على العديد من الانتهاكات في هذه المناسبة أيضاً.

- تشكيل حكومة لأول مرة من رئيس الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب، وهو حزب له مشروع مجتمعي معد للمرجعية الكونية لحقوق الإنسان.

- إطلاق عدد من المعتقلين السياسيين في أبريل 2011 وفي فبراير 2012، رغم أن أغلبهم شارفووا على إنهاء مدة محكوميتهم، وتم استثناء الصحفي رشيد نبني الذي يعتبر أول صحافي معتقل بجنحة صحفية ويستكمل مدة العقوبة المحكوم بها عليه.

- إصدار الظهير المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تعويضاً للمجلس الاستشاري والذي نص على صلاحيات جديدة لهذه المؤسسة وهيكلة جهوية إلا أنه لا زال هيأة غير مستقلة كما أنه لا يعتمد مبدأ الكونية في مرجعيته، بحكم الجمع بين المرجعية الكونية والمرجعية المحلية.

- زيارة عدد من المقررین الأممیین وھیأت أخرى معنية بمراقبة حقوق الإنسان للمغرب من ضمنها:

- المقرر الأممي حول التعذيب الذي أصدر تقريره وقدمه أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف في فبراير 2013، يؤكد فيه استمرار التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة في المغرب بشكل كبير واتخاذ تلك الممارسات طابعاً منهجاً عندما يتعلق الأمر بملفات الإرهاب أو بقمع التظاهرات واتجاه المهاجرين غير النظاميين...
- وفد من المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ووقفها على معطيات مماثلة
- المقررة الخاصة بالحقوق الثقافية
- فريق العمل حول الأخلاق القسري الذي اعتبر استمرار الإفلات من العقاب للمتورطين في الانتهاكات الجسيمة التي عالجتها هيئة الإنصاف والمصالحة يفرغ عملها من مضمونه ويقوض نتائجها.
- المقرر الخاص بالإعتقال التعسفي
- المقرر الخاص حول الحق في الصحة.

- تقديم المغرب لتقريره الدوري للجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب وتقدیم الحركة الحقوقية لقاریر موازية مهمة

- خصوص المغرب للمراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان وتقدیم العديد من الجمعيات لقاریرها الموازية من ضمنها الجمعية.

- تقديم المغرب لأول تقرير له حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم بعد 19 سنة عن توقيع الاتفاقية المعنية (تم توقيعها سنة 1993 ودخلت حيز التنفيذ في 2003 وكان من المفترض أن يقدم المغرب تقريره في 2004) وقد بعثت الجمعية بتقاريرها الموازية لهذا التقرير.

- صدور قانون التعيينات في المناصب العمومية، وجاء مكرساً لسلطات الملك وإضعافاً لسلطة رئيس الحكومة فيما يخص مجال تعيين المسؤولين الكبار، وهو ما يتناقض مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة إحدى المبادئ الأساسية للديمقراطية.

- صدور قانون حول الضمانات المنوحة لل العسكريين الذي نظمت حملة ضد المشروع في صيغته الأولى نظراً لما تضمنه من حصانة تكرس الإفلات من العقاب للجيش، ورغم التعديل الذي لحقه والتصويت عليه بالإجماع في البرلمان، فهو ليس كافياً ليصبح متلائماً مع مقتضيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تتضمن على مساواة الجميع أمام القانون.

- تقديم المغرب لقريره حول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأفراد عائلاتهم لأول مرة بعد 19 سنة من توقيعها !! وبعثت الجمعية بـ تقريرها الموازي

- كما تهئي الحكومة تقريرها الدوري حول العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل وـ هما التقريران اللذان تهئي الجمعية كذلك تقريرين موازيين لهما.

- إعلان الحكومة لقرارها بالتصديق على :

- الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب
 - البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- إلا أن هذه القرارات تستدعي إسارة المغرب بوضع أوراق التصديق لدى منظمة الأمم المتحدة.

ومن ضمن ما عرفته السنوات الثلاثة الماضية كذلك:

- تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصداره لـ تقرير أول حول حالة الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية.
 - تشكيل هيئة للحوار حول إصلاح العدالة من طرف الملك تضمنت عدداً من المسؤولين والأمنيين والحكوميين السابقين لهم باع طويل في انتهاك استقلالية القضاء.
 - تشكيل وزيرة التضامن والأسرة والطفولة لهيأة سميت هيأة علمية للإشراف على وضع القانون التنظيمي لهيأة المناصفة
 - إعلان الحكومة عن مخططها التشريعي الذي يتضمن لائحة بالقوانين التي تتويء بإعدادها في إطار أجراء مصادر الدستور بإخراج القوانين التنظيمية أو قوانين عادية أو ملائمة القوانين الحالية...
 - إطلاق وزارة الاتصال لأوراش إصلاح قوانين الإعلام والصحافة والتزامها بإلغاء العقوبات السالبة للحرية بـ قانون الصحافة، مع تسجيل عجز الحكومة على فرض تطبيق دفاتر التحملات التي أعدتها على القنوات الرسمية ولا زالت قوانين الصحافة والنشر والإعلام الإلكتروني يتم إعداده بعيداً عن الحركة الحقوقية التي وعدها الوزير المعنى في اجتماع سابق بالإشراك والتواصل المستمر معها.
 - إطلاق وزير العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني للحوار حول المجتمع المدني في غياب ممثلي عن الجمعيات الحقوقية وفي أجواء تميزت بـ جدل قوي حول منهجه وطريقته الإعدادية.
 - إصدار المجلس الوطني لـ تقرير أسود حول التعذيب في السجون الذي تعرف فيه لأول مرة مؤسسة رسمية بالواقع الكارثي لأوضاع السجناء، رغم أن هذه المبادرة تتواكب أيضاً مع تقارير دولية قدمت ضده توضح عدم احترامه لمعايير باريس، ولتحسين صورته أمام الهيئة الأممية المكلفة بـ مناهضة التعذيب ترقياً لـ تكليفه بـ تشكيل الآلية المستقلة لمراقبة مراكز الاعتقال التي ينص عليها البروتوكول الملحق بـ اتفاقية المعنية.
 - استمرار أوضاع كارثية في السجون واستمرار جلاد سابق في الإشراف عليها رغم مطالبة الإنلاف المغربي لـ حقوق الإنسان بإبعاده ومحاسبته على تورطه في انتهاكات لـ حقوق الإنسان سابقاً وحالياً.
 - امتناع المغرب عن التصويت مرتين، على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلقة بـ تبني وتنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها.
- ومن سمات سياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان التي طبعت السنوات الثلاث الماضية كذلك استمرار التملص من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة رغم تنظيم الحركة الحقوقية لعدد من النضالات للمطالبة بـ تفعيلها. وعدم تنفيذ العديد من الخطط والمشاريع (الأرضية المواطنة لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، الخطة الوطنية في مجال الديمократية وحقوق الإنسان، خطة النهوض بأوضاع الطفلة...) وعدم إخراج العديد من القوانين تم الالتزام بها منذ سنوات (مشاريع القوانين الخاصة بـ تنفيذ اتفاقية حقوق المعاقين، مشروع القانون حول العمل في البيوت، مشروع قانون حماية المرأة من العنف، ...) مما يؤكّد استمرار التعامل مع حقوق الإنسان كواجهة لـ الاستهلاك الخارجي.

وفي المقابل، تولت خروقات حقوق الإنسان من خلال، استمرار اعتقال مئات المعتقلين الإسلاميين واعتقال ومحاكمة النشطاء من ضمنهم مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنهم مناضلون في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والصحراويين، ومناضلو الحركات الاجتماعية والحركة الأمازيغية وتواتر الاعتداءات الجسدية على الصحفيين والتضييق على الحريات الفردية والحقوق الشخصية، والإمعان في خرق حقوق السجناء والمهاجرين وانتهاك الحقوق اللغوية الأمازيغية من ضمنها حرمان الأسر من تسجيل أبنائها وبناتها بالأسماء الأمازيغية.

وأما على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن أبرز مؤشر يعكس حالتها يتجسد في مؤشر التنمية البشرية الذي لم يتوقف عن التقهقر منذ 2005، تاريخ الإعلان عنمبادرة التنمية البشرية، حيث انطلق تصنيف المغرب سنة 2013 من الرتبة 126 إلى المركز 130. ومن بين أسباب هذا التقهقر، إضافة إلى إفلاس التعليم وإقصاء النساء والتمييز ضدهن، تزايد التهميش والعطالة وتدهور القدرة الشرائية بسبب ما عرفه الأسعار من ارتفاع غير مسبوق في المدحروفات نتجت عنه زيادات في العديد من المواد الأخرى. بينما ظلت المداخيل عموماً جيدة. مما أدى إلى انتهاك الحق في العيش الكريم لأغلب المواطنين والمواطنات. وعرفت وضعية الأجراء والأجيرات خاصة، في ظل انتهاك مستمر لمقتضيات مدونة الشغل تردياً في نفس الوقت الذي أصبحت فيه السلطات تمars تجربة عملياً للانتفاء النقابي بالطرد المنهجي للمؤولين النقابيين وإغلاق الوحدات الإنتاجية التي تؤسس مكتباً نقابياً أمام مرأى ومسمع السلطات بل بتواطؤ منها وتشجيع المنتهكين. وعرفت السنوات الثلاث الأخيرة تزايداً ملمساً لانتهاك الحق في السكن من خلال حملات هدم البناء العشوائي وطرد ساكنيها دون توفير بدائل مقبولة، مما يشكل انزياحاً واضحاً عن حماية الحق في السكن اللائق. وعرفت العديد من المدن احتجاجات قوية لضحايا هذه السياسة وكذلك لضحايا البناء الأليء للسقوط أو المنهارة. وفي مجال التعليم أقيم الوزير الجديد بتوفيق العمل بالمخطبات السابقة بجرة قلم، دون تقديم أي مسؤول للحساب حول الملابير التي ضخت في تلك المخطبوات التي لم تتمكن من إنقاذ المدرسة العمومية من التدهور المتوجه نحو الإفلاس، كما لم تقدم الحكومة الحالية بدائل ملموسة في اتجاه احترام الحق في التعليم المنصوص عليه في الاتفاقيات والمعاهد الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب.

وفي مقابل هذا الوضع، عرفت الساحة الحقوقية تطورات مهمة، لعل أبرزها الحضور البارز للهيئات الحقوقية في مختلف المحطات سواء منها الوطنية والدولية. وعرفت الممارسة الجموعية للحركة الحقوقية تطوراً من حيث الاعتماد على آليات العمل المشتركة، والحضور في كل المحطات الأممية التي تهم مراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، وعرفت تقاريرها تطوراً مهماً، وأصبحت مرجعاً مهماً للخبراء الدوليين، وتتمكن الحركة الحقوقية بفضل ذلك من إصدار اللجن الأممية للعديد من التوصيات التي تمكنها من تعزيز قوتها الترافعية اتجاه الدولة.

وتجاوزت الحركة الحقوقية العديد من معيقاتها الذاتية من خلال تنامي النضج بأهمية العمل التنسيقي والحضور المتعدد في مختلف المناسبات لخلق الضغط المطلوب وتحقيق الأثر المستهدف.

وتفاughtت الحركة الحقوقية المغربية بشكل إيجابي مع الحراك الشعبي، سواء بالانخراط فيه ودعم مطالبه التي تعتبر مطالب حقوقية بامتياز، أو بمواركته بالدعم والمساندة المعنية واللوجستيكية، أو بالمراقبة وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها نشطاؤه، أو بالموازنة والتضامن لضحايا.

وفي خضم الحراك الذي عرفته المنطقة كانت الحركة الحقوقية المغربية السابقة إلى مبادرة خلق إطار تنسيقي لتوظيف الفرص التي تتيحها أجواء الحراك للضغط من أجل تحقيق مكاسب جديدة، ونشأ الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان المشكل من 18 هيئة حقوقية والذي أصبح له حضور قوي في الساحة الحقوقية المغربية وقام بالعديد من المبادرات من تشكيل لجنة لتقسيي الحقائق، ملاحظة المحاكمات، وإصدار تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا، وتنظيم ندوات ومؤتمرات متعددة للجهات الحكومية....

وإلى جانب الائتلاف الحديث الذي تشغله الحركة الحقوقية في العديد من الشبكات الموضوعاتية التي قدمت تقارير موازية كاللجنة المغربية لمناهضة التعذيب التي تنسقها الجمعية ولعبت دوراً مهماً في خروج التقرير الموازي لل்றير الحكومي الذي أصدرته اللجنة بتنسيق مع المنظمة، والائتلاف المغربي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي نظم مراجعة مهمة من أجل تصويب المغرب على التوصية الأممية، وائتلاف ربيع الكرامة الذي وضع مشروعه متكاملاً لإصلاح القانون الجنائي، وشبكات الدفاع عن المهاجرين الافارقة جنوب الصحراء التي ضغطت من أجل إطلاق سراح أحد النشطاء في صفوهم، والائتلاف المغربي ضد تشغيل القاصرات في البيوت، وغيرها من الشبكات والتنسيقات.

II- أداء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين التاسع والعشر

يتضمن هذا الجزء من التقرير الأدبي عرضا لأهم أنشطة الجمعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع تقييم لأدائها بالاستناد إلى ما سطره المؤتمر الأخير من مهام وترجمته اللجنة الإدارية في برنامج الثلاث سنوات، وأخذًا بعين الاعتبار المهام المستجدة التي طرحتها التطورات التي عرفتها الساحة السياسية ببلادنا والتي كان لها تأثير على المشهد الحقوقي. كما يعرض هذا الشق تقييمًا لتفاعل الجمعية مع تلك المستجدات ومساهمتها في توظيف الفرص المتاحة لتطوير النضال الحقوقي خاصّة بعد أن شكلت نضالات حركة 20 فبراير إحدى تجسيدات شعار المؤتمر التاسع "حركة حقوقية وديمقراطية قوية من أجل دستور ديمقراطي ودولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة".

إن أول ما باشره المكتب المركزي بعد تشكيله هو تنظيم الندوة الصحفية لإعلان نتائج المؤتمر التي عرفت حضورا كثيفا للصحافة، ومكنت المكتب المركزي من توضيح مواقف الجمعية والرد على الهجوم الذي تعرضت له مباشرة بعد انتهاء المؤتمر، وهو ما تطلب إعداد الصيغة النهائية للبيان العام والتصريح الصحفي بالموازاة مع القانون الأساسي وما يتطلبه الملف القانوني للجمعية.

ثم نظم المكتب المركزي واللجنة الإدارية والمجلس الوطني نقاشا تقييميا للمؤتمر على جميع المستويات من تم عرضه على الفروع كذلك. ثم أصدر وثيقة في الموضوع تم تعديلا وإصدارها في النشرة التنظيمية. وهو التقييم الذي تم خلاله الوقوف على ما عرفه المؤتمر من صعوبات خاصة قرار انسحاب عدد من المؤتمرين بعد سحب ترشيحات بعضهم للجنة الإدارية، مع تسجيل تمكّن المشاركين من التغلب على تلك الصعوبات والخروج بنتائج مهمة واستكمال هيكلة الأجهزة القيادية كلها في نفس اليوم، مما مكّنها من الانطلاق في العمل مباشرة بعد انتهاء المؤتمر خاصة وأن ذكرى الجمعية كانت وشيكة، والتقرير السنوي لسنة 2010 في طور الاستكمال.

وانكبت المكتب المركزي، بعد ذلك على إدخال التعديلات التي قررها المؤتمر على الوثائق الـ 15 التي صادق عليها لرفعها للجنة الإدارية في 18 يوليوز 2010.

وفي نفس الوقت أطلق مبادرة لتنفيذ الملتمس الجماعي الذي صادق عليه المؤتمر بالإجماع لإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي عرفها المؤتمر ورأب الصدع الناتج عنها. وهو ما عمل المكتب المركزي على مناقشه في إطار الهيئة التشاورية المشكلة من أعضاء/ات المكاتب المركزية السابقة. وطرح ما قررته الهيئة من اقتراح التحاق المنسحبين بالمقاعد التي حافظ عليها شاغرة في الهيئات القيادية للجمعية لهذا الغرض.

إلا أن الآمال التي عقدتها اللجنة الإدارية على تلك المبادرة وغيرها من المبادرات الفردية والثنائية لم تتحقق ولم يتم تجاوب المنسحبين معها.

لقد حافظت اللجنة الإدارية على تلك الآلية التشاورية التي تمكن من التواصل مع العديد من أطر الجمعية الذين تحملوا المسؤلية في قيادتها، واستحضار مختلف الآراء التي كانت متواجدة داخل المؤتمر لمواصلة التداول والنقاش في القضايا التي عرفت خلافات حادة بشأنها إبانه، وفي مقدمتها آليات التمثيل التعديلي داخل أجهزة الجمعية بما لا يترك مجالا لا للإقصاء ولا للابتزاز.

و عمل المكتب المركزي على فتح المجال لهذه الأطر للحضور في المجالس الوطنية كملاحظين، كما تمت دعوتهم للندوة الداخلية حول التنظيم التي قررها المؤتمر، والتي كانت مسألة أنماط فرز أجهزة الجمعية إحدى النقاط الرئيسية في جدولها تنفيذا لقرار المؤتمر بتنظيم ندوة داخلية حول الانتخاب اللائيسي النسبي، إلا أن الأغلبية الساحقة من أولئك الأطر تغيّبوا عن الندوة المذكورة إذ لم يحضرها سوى إثنان. كما تم اللجوء لهذه الآلية التشاورية أيضا عند الإعداد للمؤتمر الحالي على شكل ندوة داخلية لمناقشة الورقة التحضيرية للمؤتمر ومختلف القضايا الحقوقية المطروحة على هذا الأخير، واجتمعت عدة مرات لهذا الغرض.

أما فيما يخص النشاط العادي للجمعية سيتم تناوله من خلال النقاط التالية:

1. الجانب المتعلق بالتنمية المؤسساتية

- التنظيم؛
- المالية والمشاريع؛
- الإعلام والتواصل
- الأنشطة الإشعاعية؛
- الدراسات والتكوين ؛
- العلاقات الداخلية والتشبيك؛
- العلاقات الخارجية؛

2. الجانب المتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها

- العمل الحقوقى وسط الشباب؛
- متابعة حقوق الطفل؛
- التربية على حقوق الإنسان؛
- الحق في البيئة السليمة؛
- متابعة ملف الهجرة واللجوء؛
- متابعة ملف حقوق الأشخاص المعاقين؛
- حقوق الشعوب
- متابعة حقوق المرأة؛
- متابعة الحقوق السياسية والمدنية؛
- متابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

عملت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال السنوات الثلاثة الماضية على تطوير أدائها والقيام بالدور المنوط بها في مختلف الواجهات التي تتطلب منها التدخل في إطار رسالتها وأهدافها التي تتركز في الدفاع عن حقوق الإنسان حماية ونهوضا والتربية على قيمها وإشاعة ثقافتها. ومن أجل ذلك، واعتباراً أن التنظيم آليّة لتحقيق رسالة الجمعية، حرصت الجمعية على تقويتها وتحصينه وتعزيزه كآلية لتحقيق أهدافها ومن بين المجالات الأساسية التي واكتها:

1- التنظيم

• تشكل الجمعية نموذجاً في العديد من ممارساتها التنظيمية، ورغم العديد من المشاكل التي تعرفها بعض الفروع، وتعثر العمل في بعض الجهات، فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان لها تجربة رائدة في مجال التنظيم الجماهيري. ويمكن اعتبار الجمعية تعمل على تحسيد فهوم العمل المنظم والديمقراطي الذي يجب أن يسود داخل المنظمات الجماهيرية. وهذا لن يخفي عدداً من الواقع في المجال التنظيمي وتعثر على المستوى الديمقراطي.

• لا بد من تسجيل أن المبادئ الستة التي تتصدر القانون الأساسي لم تعد تشكل موضوع خلاف داخل الجمعية كما كان يحصل في كل مرحلة إعداد للمؤتمر. وهي تلعب دوراً أساسياً في تأطير العمل التنظيمي ذلك أن أغلب المشاكل التنظيمية التي عرفتها الفروع نابعة أساساً من انتهاك لإحدى تلك المبادئ أو أكثر. وأن الاحترام الفعلي والكامل للقوانين والضوابط التي تتبناها الجمعية كفيل بتجنيبها الكثير من المشاكل التنظيمية وتقادي الانعكاسات السلبية لتلك المشاكل على أدائها والجدل غير المجيء حولها.

ومن معايير الديمقراطية الداخلية الحرص على الاجتماعات الدورية لأجهزة الجمعية. وفي هذا المجال أيضاً تشكل الجمعية إحدى الحالات النادرة للمنظمات التي تعطي هذه المسألة أولوية وتحرص على احترامها. إذ أن كل الأجهزة الوطنية اجتمعت، على الأقل، بالدورية القانونية المقررة لها، دون أي تأجيل أو إلغاء، واجتمعت بنسب مهمة من الحضور. كما أن تلك الدوريات نفسها إحدى مقاييس الديمقراطية حين تكون قصيرة : المؤتمر كل ثلاثة سنوات، اللجنة الإدارية كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة لذلك، المكتب المركزي مرتين في الشهر على الأقل، الجموعات العامة للفروع المحلية كل سنة ونصف، مجالس الفروع الجهوية كل سنتين، اجتماع مكاتب الفروع المحلية مرة على الأقل كل أسبوعين، والمجلس الوطني مرة في السنة.

إن الدورية القصيرة لاجتماعات الهياكل التنظيمية تسمح بالتداول الجماعي المنتظم في القضايا المشتركة، وبنحسيد مفهوم العمل الجماعي، وبالمراقبة الدورية والمنتظمة للمسؤولين وللأجهزة التنفيذية.

إن مفهوم العمل الجماعي والمسؤولية الفردية الذي تتبناه الجمعية يجد تجسيده القانوني بالخصوص في توزيع المهام داخل المكتب عن طريق الانتخاب الداخلي للرئيس(ة) وللمسؤولين الآخرين، وليس من طرف المؤتمر أو اللجنة الإدارية. نفس الشيء بالنسبة لتوزيع المسؤوليات في الفروع الذي يتم على مستوى المكاتب المحلية أو الجهوية.

- تحديد مسؤولية الرئيس(ة) في ولايتين فقط.

- الإقرار بأهمية الجهوية والتأسيس لفروع جهوية كحلقة وسطى بين المكتب المركزي والفرع المحلي.

- المكانة المهمة للمرأة في مختلف أجهزة الجمعية، حيث أن التواجد النسائي داخل المكتب المركزي ما يقارب النصف، 47% مما يشكل إحدى مظاهر تجسيد مبدأ الثلث على الأقل في أفق المناصفة، وهو ما يجب تكريسه وتعديله على الأجهزة الأخرى.

- كما أن رفع النصاب القانوني النسائي من 5 إلى 7 نساء على الأقل في الجموعات العامة ومجالس الفروع وتحديد النصاب القانوني الشبيهي في سبعة، الذي تم تبنيه لأول مرة مكن من تعزيز الحضور النسائي والشبيهي داخل أجهزة الجمعية وتم احترامه بشكل تام.
- التوجّه نحو إعطاء مكانة مماثلة للشباب داخل هيأكل الجمعية ممكّن من حضور شبيهي مرتفع في مؤتمرنا هذا، تجاوز النسبة المحددة من طرف المؤتمر، وهو ما يجب أن يمكن الجمعية من تجديد طاقاتها وضخ دماء جديدة في شرايينها بما يرثى من ديناميّتها ويتطور أساليب عملها. ولقد أقرت أرضية "التنظيم والتّكوين في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي" ضرورة تواجد الشباب على مستوى مكاتب الفروع المحلية بنسبة 25% ابتداء من 01 أكتوبر 2010، وهو ما تم تفعيله واحترامه في كل المحطّات التنظيمية التي عرفتها الجمعية محلياً وجهوياً ووطنياً.
 - إلا أنه يمكن تسجيل أن اللجنة الإدارية لم تفعّل قرار الاستقالة بالنسبة لأعضاء اللجنة الإدارية الذين يتّجاوزون هذا أقصى من التغيّبات عن اجتماعاتها وتعرّيفهم إذا دعت الضرورة لذلك.
 - تشكيل فرق العمل واللجان المركزية المساعدة للمكتب المركزي وكذلك اللجان الوظيفية والمحلية في الفروع المحلية لإشراك أكبر عدد من الأعضاء في تسيير الجمعية.
 - السهولة النسبية في اكتساب العضوية داخل الجمعية وتأسيس الفروع واللجان المحلية.
 - القدرة على تطوير النظام الداخلي بانتظام، تفاعلاً مع ضرورة تجاوز التّغارات والعرقيل التي تتنصب في وجه "العمل المنظم والديمقراطي".

• إن تجسيد العمل المنظم والديمقراطي تجلّى كذلك في أرضية التنظيم والتّكوين في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي التي تم وضع أول صيغة لها في 1998 حين كانت تسمى أرضية للتنظيم فقط، والتي تم تحبيتها بانتظام كل ثلاثة سنوات وصودق على صيغتها الخامسة في أكتوبر 2010 بـ 130 صوت مقابل 13 امتناع عن التصويت دون معارضة أو تحفظ، في أول مجلس وطني عقدته الجمعية.

إن هذه الأرضية التي أصبحت من المكونات الأساسية لتراثنا الأدبي أعطت دفعّة قوية للعمل المنظم والديمقراطي داخل الجمعية بصفة عامة. لكن دورها يحده عدم وضع الفروع لأرضيات خاصة بهم مستمدّة من الأرضية العامة ومرتكزة على الأوضاع المحلية وهادفة إلى تطوير التّوجه التنظيمي الديمقراطي على مستوى الفروع؛ رغم أن عدد الفروع التي بادرت إلى هذا العمل ارتفع في السنوات الأخيرة إلا أنه لا زال بعيداً عن الطموح الذي هو أن تضع كل الفروع أرضياتها.

• لقد جسد المكتب المركزي مفهوم العمل المنظم والديمقراطي في التطبيق الدائم للقانون الأساسي والنظام الداخلي، سواء بشكل مباشر، أو من خلال التعليمات المتعددة التي جاءت كشروط وتقديرات للنظام الداخلي أو كملء للثغرات داخله.

ولابد أن نشير في نفس الوقت أن توفر الجمعية على قانون أساسي ونظام داخلي وأرضية تنظيمية وتعليمات تجسد مفهوم العمل المنظم والديمقراطي، لم يحل دون استمرار بعض الممارسات اللاتنظيمية وغير الديمقراطية، بل والأخلاقية أحياناً، مثل تجميد مكاتب بعد الفروع التي لم تعد تدقّع اجتماعاتها إلا في مناسبات محدودة، توزيع بطاقات الانحراف في تعارض مع المسطّرة القانونية لمنح العضوية، عدم تناسب المهن مع ثمن البطاقة في مجموعة من الحالات وبشكل مقصود، إعطاء تقارير مغلوطة عن الأوضاع في هذا الفرع أو ذاك، استعمال الموقع التنظيمي لتصفية الحسابات السياسية، الصراعات الذاتية التي وصلت أحياناً إلى مستويات تمسّ صورة الجمعية بشكل كبير...

أ- حصيلة عملنا التنظيمي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة:

• لقد عانت الجمعية بشكل كبير من الحملة التشهيرية والعدوانية التي تعرضت لها بعد المؤتمر. ومع ذلك فقد تمكّنت بفضل مجاهود حماعي من الاستغلال بشكل جيد وديمقراطي، إن على المستوى التنظيمي أو الإعلامي أو الإشعاعي أو التّكويني أو على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية أو على مستوى مختلف مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وما يهمنا هنا هي الحصيلة في المجال التنظيمي:

• بالنسبة لأداء اللجنة الإدارية، نذكر بداية أن اللجنة الإدارية اجتمعت بانتظام دقيق مرتّب كل ثلاثة أشهر طبقاً للقانون، وعقدت ما مجموعه 13 اجتماعاً خاصاً بها بالإضافة إلى اجتماعات أعضاء اللجنة الإدارية في إطار 03 اجتماعات للمجالس الوطنية. وقد كانت النسبة العامة للحضور في مجموع الاجتماعات الستة عشر 85,6 % (مقابل 84,8 % في الولاية السابقة) مع توفر النصاب القانوني في كافة اجتماعاتها حيث تراوحت نسبة الحضور ما بين 71% و 94% إذا استثنينا الاجتماع الأول الذي حضره جميع أعضاء اللجنة الإدارية. (انظر ورقة الحضور ضمن ملف المؤتمرين/ت).

وبالنسبة للأداء النوعي لأعضاء اللجنة الإدارية (المشاركة بفعالية في اللجان المركزية، تأطير العمل في الفروع والجهة التي ينتمي إليها العضو/ة)، الاشتغال على ملفات محددة ، تأطير الجموعات العامة، المساهمة في الأنشطة الإشعاعية،....) فقد عرف تفاوتاً كبيراً حسب الأفراد: فهناك من اقتصر عطاوه على الحضور في اللجنة الإدارية وهناك من كان نشيطاً جداً، إن على مستوى اللجان المركزية أو على مستوى الفروع وغيرها ذلك، وهناك طبعاً حالات وسطية بين هذا وذاك.

وقد انصب عمل اللجنة الإدارية عموماً على مناقشة تقارير المكتب المركزي الأدبية وتتبع أدائه (بشأن تطور الأوضاع الحقوقية ونشاط الجمعية) والمالية والبث في برامج العمل ومناقشة مضمون البيان الختامي والمناقشة والبث في مشاريع تعديلات النظام

الداخلي والتعيميات المطروحة من طرف المكتب المركزي. وقد حرص هذا الأخير على إصدار التقارير الوجيزة مباشرة بعد اجتماعات اللجنة الإدارية والملقيات الوطنية للفروع. التي تخبر بالقرارات المتخذة وبالحضور والغياب وجدول الأعمال المقرر، إضافة إلى البيان الختامي لكل اجتماع يعكس مواقف اللجنة الإدارية من القضايا الحقوقية التي تم التداول فيها. وتميز عمل اللجنة الإدارية كذلك خلال الثلاث السنوات الماضية بالإشراف الفعلى على مختلف المحطات التنظيمية بالفروع والجهات، وتتبع أعضاء وعضوات اللجنة الإدارية لأوضاع الفروع التي توجد بالجهات التي ينتهي إليها، رغم عدداً من الصعوبات التي واجهت البعض منهم.

• بالنسبة للمجالس الوطنية، فقد قرر المؤتمر الأخير لأول مرة إلغاء الملقيات الوطنية نصف السنوية وتعويضها بالمجالس الوطنية السنوية مع توسيع مجال المشاركة فيها إلى عدد أكبر من المشاركون/ن وليس فقط رئيس/ة وأمين/ة الفرع كما كان الشأن بالنسبة للملقيات الوطنية، كما تم الرفع من مدة الاجتماع من يوم إلى يوم ونصف لتمكين الفروع المحلية والجهوية من شروط أفضل في التداول في القضايا التي تعرض على المجلس الوطني وهي أساساً القضايا التنظيمية التي تهم الفروع. ولقد سجلت تجربة المجالس الوطنية نجاحاً ملحوظاً من حيث مستوى القماش والخلاصات الناتجة عنه ومشاركة النساء والشباب على عكس ما كانت تنسى به الملقيات الوطنية من شبه غياب لهاتين الفتيتين. مع تسجيل أن الدورة الأولى للمجلس الوطني عرفت أجواءً متوترة حيث شكلت امتداداً لما عرفه المؤتمر رغم أن ذلك لم يحل دون المصادقة على وثائق مهمة من قبيل أرضية التنظيم والتكون في خدمة جماعية الضال الحقوقي وبرنامج عمل السنوات الثلاثة. ولابد من الإشارة إلى أن حضور أعضاء/ت اللجنة الإدارية في هذه المجالس الوطنية يتخطى 82 %، بينما الفروع المحلية والجهوية واللجان التحضيرية ظلت تمثل فيها بنسبة تصل ما بين 60 و77 %.

• فيما يخص المكتب المركزي: تشكل المكتب المركزي من 17 عضواً منهم 8 نساء. وقد تم فرز المكتب المركزي في أول اجتماع اللجنة الإدارية في آخر يوم من أيام المؤتمر أي 23 مايو 2010. وتم تجديد الثقة في نفس الرئيسة ونوابها وكذا أمين المال، و8 من الأعضاء والعضوات الآخرين بينما التحق به 5 من الأعضاء الجدد من ضمنهم شابة (أقل من 30 سنة) لأول مرة وهو خطوة أولى نحو إشراك الشباب في الأجهزة التقريرية والتنفيذية الوطنية للجمعية.

وقد ظل المكتب المركزي يجتمع بانتظام كبير حتى خلال العطلة الصيفية متزاوجاً الدورية المحددة قانونياً (مرتين في الشهر والتي تؤدي في ظرف 3 سنوات إلى 72 اجتماع) حيث وصلت عدد اجتماعاته إلى 84 اجتماعاً.

أما نسبة الحضور في الاجتماعات فقد وصل معدلها إلى 83 % (مقابل 82 % في الولاية السابقة) أي بمعدل للحضور يفوق 14 حاضراً/ة من بين 17 عضواً وترواح عدد الحاضرين ما بين 10 و17 أي ما بين 59 % و100 %.

وبالنسبة للحضور الفردي فقد تراوحت نسبة الحضور ما بين 100 % (بالنسبة للرئيسة) و 52 % بالنسبة لأكثر الأعضاء تغيباً. إن الأداء العام للمكتب المركزي كان جيداً طيلة 35 شهراً التي استغرقها، وقد اشتغل بوثيرة عالية إلى درجة أن البعض انتقد التفاوت في الوثير بين المكتب المركزي وباقى الأجهزة: اللجنة الإدارية والفروع. كما أن المكتب المركزي تميز بقدرته على المبادرات والتعامل الحقوقى السريع والملائم مع المستجدات. ومن أهم الإيجابيات التي ميزت المكتب المركزي الحالى، استمراره في إصدار بلاغات منتظمة ومدققة، بعد كل اجتماع، حول الوضع الحقوقى، وذلك استناداً على المناقشات التي تجري في بداية كل اجتماع للمكتب المركزي حول مستجدات الأوضاع.

وبالنسبة للأداء الفردي لأعضاء المكتب المركزي، فهناك تفاوت كبير بين أعضائه وذلك لأسباب موضوعية وذاتية حسب الحالات. ونذكر هنا بأن 10 من أعضاء المكتب المركزي يقطنون بناحية الرباط سلا، تمارا، بينما الآخرون (7) يقطنون في طنجة والقنيطرة وتيفلت، الخميسات، والجديدة، والحمدية. وللإشارة بلإن أداء العنصر النسائي داخل المكتب المركزي ظل جيداً، ويكتفى كمؤشر موضوعي أن نسجل معدل الحضور النسائي داخل المكتب المركزي وصل إلى 87 % في حين أن معدل حضور الرجال وصل إلى 80 % بينما معدل الحضور العام وصل إلى 83,3 %.

بالنسبة للجنة الرئاسة، فقد تمت مأسستها لأول مرة في النظام الداخلي بقرار من المؤتمر الأخير، وحدد تشكيلتها في الرئيسة ونائبيها وأمين المال ونائبه والكاتب العام ونائبه، مع إمكانية حضور أي عضو من المكتب المركزي في اجتماعاتها. وقد اشتغلت أسبوعياً، وشكلت دعامة قوية للمكتب المركزي عبر اتخاذ قرارات في قضايا تدبيرية جزئية مما ساهم في تخفيف أعباء المكتب المركزي..

وفيما يخص اللجان المركزية وفرق العمل، والتي تلعب دوراً أساسياً بالنسبة للمكتب المركزي، والتي وصل عددها إلى 15، فإنها اشتغلت بوثيرة ودينامية متفاوتة، حيث أن 5 منها إما لم تشكل (العلاقات الداخلية، حقوق المعاقين) أو تجمد نشاطها (الحقوق المدنية والسياسية) أو تعثر خلال الشهور الأخيرة (البيئة، العلاقات الخارجية). إن ضعف اشتغال بعض اللجان لا يعني أن مجال عملها ظل

مهملا، بل يعني فقط أن المكتب المركزي أو المسؤولين عن تلك اللجان، أو المكلفين بها في الإدارة المركزية ظلوا يتحملون مباشرة مسؤولية العمل في هذه المجالات دون الاستناد إلى لجان مركزية معايدة.

إن الفروع المحلية، التي تشكل حسب النظام الداخلي الهيأكال التي تمكن قيادة الجمعية من تنفيذ البرنامج الذي يسيطره المؤتمر، وبالتالي تشكل الدعامة الهيكيلية الأساسية للجمعية، عرف أداؤها تقاوياً كبيراً من فروع إلى أخرى وأحياناً من فترة إلى أخرى بالنسبة لنفس الفرع.

لقد انقل عدد الفروع المحلية للجمعية، ما بين انعقاد المؤتمر التاسع (ماي 2010) والمؤتمر العاشر، من 88 فرعاً و 03 لجان تحضيرية إلى 93 فرعاً و 05 لجان تحضيرية، في حين، وفي إطار أرضية التنظيم والتكون في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي كان مقرراً تأسيس 12 فرعاً أي أنه كان مبرمجاً الوصول إلى 100 فرع في أفق المؤتمر العاشر، بينما تم تأسيس 11 فرعاً عوض 12، إلا أنه على مستوى الحصيلة الفعلية لم تتجاوز نسبة تحقيق الهدف 50% نظراً لإقدام اللجنة الإدارية على حل 6 فروع بسبب ما عرفته من جمود (سطات وأولاد النايمة، البهاليل) أو صراعات مخالفة بالقانون الأساسي للجمعية، ومسئوليّة لها (القصيبة، تارودانت، الصويرة) مما جعل العدد الصافي لفروع المحدثة هو 5.

- إن جميع الفروع المحلية قد تمكنت إلى حدود انعقاد المؤتمر (ما عدا 2) من تجديد مكاتبها وهي توجد في وضعية تنظيمية سليمة في هذا المجال. وإن الفروع المحلية للجمعية تشغّل إجمالاً بشكل إيجابي. لكن هناك تقاوياً كبيراً في أداء الفروع المحلية بين فروع جيدة ذات نشاط مشرف بالنسبة للجمعية ككل وفروع متواضعة (أغليبية الفروع) وفروع ضعيفة الأداء. ولابد من الإشارة إلى أن المشاكل التي عرفها المؤتمر كان لها انعكاس سلبي على عدد من الفروع التي عرفت جموداً لنشاطها.

وللإشارة فقد حاول المكتب المركزي الوصول إلى تصنيف موضوعي للفروع بمطابقتها بملء استماراة في مجال الأداء، إلا أن عدداً ضئيلاً من الفروع هي التي تجاوبت مع قرار المكتب المركزي وعيّنت الاستماراة بينما الفروع الأخرى لم تتجاوب مع طلبه رغم إعادة بعث الاستماراة عدة مرات للفروع.

هناك بعض الفروع عرفت مشاكل كبيرة أو حتى أزمة عميقة لأسباب مختلفة، من ضمنها أحياناً انعكاسات الصراعات السياسية عليها، وقد تمكننا عموماً من تجاوزها.

في إطار التدبير غير الديمقراطي لاختلاف هناك بعض الفروع مورس فيها الإقصاء ضد عدد من الفعاليات داخلها، وهو ما أسّاء لنشاطها.

إن أزيد من ثلث الفروع ما زال يفتقد للمقرات وهو ما يحول دون العمل المنظم والمنتظم، ويشكّل عرقلة أمام تنظيم مداومة قارة وأمام اشتغال اللجان الوظيفية بل وأمام استقطاب النساء واحتلالهن داخل الجمعية. كل هذا رغم المجهود الذي تم بذلك مركزيّاً لدعم الفروع المتوفرة على مقرات غير مساعدتها في مجال الكراء والتجهيزات إلى حدود يونيو 2012.

إن الفروع المحلية حظيت بدعم مهم من طرف المكتب المركزي، وهو ما تجسد في دعم الفروع التي تتوفر على مقرات، في تمكينها من جريدة التضامن ومطبوعات أخرى بالمجان، في استفادتها من مختلف المشاريع التكوينية والإشعاعية المنظمة على المستوى المركزي أو الجهوي. وعموماً، فإن 85% من موارد الجمعية المالية تصرف من أجل الفروع بأشكال مختلفة. إلا أن ما يسجل بأسف كبير أن العديد من الفروع لا تجاوب مع دعوات المكتب المركزي للعديد من الدورات التكوينية رغم تحمله كل المصروفات المرتبة عنها، مما يؤدي إلى هدر لمالية الجمعية وتقويض فرص مهمة للتكون في الوقت الذي تظل الفروع تطالب به.

ولابد أن نسجل هنا أن بعض الفروع لا تعرف ضائقة مالية لكونها اجتهدت من أجل توفير موارد مالية خاصة، بينما تعرف فروع أخرى مشاكل مالية ناتجة عن ضعف الاجتهد والجهد لتتوفر على هذه الموارد، رغم أن اللجنة الإدارية والمكتب المركزي لا تكف عن دعوة الفروع إلى الاتصال بالسلطات المحلية للحصول على الدعم المخصص للمجتمع المدني.

ومن مواطن الضعف بالنسبة لعدد من الفروع ضعف التواصل الداخلي، إما لغياب جموعات تنظيمية وتوابعية أو لغياب اجتماع مجلس الفرع أو لأسباب متعددة أخرى. كما سجلنا أن عدداً من الفروع ضعيفة التفاعل والتواصل مع المكتب المركزي وهو ما تجسد بالخصوص في عدم إحياء الأيام الإشعاعية الوطنية والدولية المقترحة من طرف المكتب المركزي، عدم التجاوب مع الدوريات التنظيمية والإشعاعية، عدم أو ضعف توزيع التضامن والنشرة التنظيمية، عدم إنجاز وإرسال تقارير للمكتب المركزي، الخ... وبارتياط مع نشاط الفروع، نسجل أن جزءاً كبيراً من الفروع لا يتتوفر على لجان وظيفية معايدة، كما أن فروعًا قليلة هي التي أنشأت وفعلت اللجان المحلية مع العلم أن هذه الأخيرة تشكل أداة أساسية لتوسيع جماهيرية النضال الحقوقي على مستوى الفروع.

• بالنسبة للفروع الجهوية: لقد أولت الجمعية اهتماماً كبيراً للعمل الجهوي. وتشكل تجربتها إحدى التجارب الأكثر تقدماً في هذا المجال، رغم العديد من النواقص التي لازالت تعتبرها. وقد انتقل التقسيم الجهوي من 8 إلى 10 جهات فرضته تزايد عدد الفروع. وقد شكل تقسيم جهة الدار البيضاء إلى جهتين إحدى بؤر التوتر داخل الجمعية ما بعد المؤتمر الأخير والتي نتج عنها تأثير في تشكيل المكتب الجهوي لبني ملال لفترة تجاوزت السنة. كما تعرف جهتي مراكش والدار البيضاء/الجديدة تأثيراً كبيراً في تجديد مكتبيهما. فإذا كان تجديد المكاتب يتم عموماً في الوقت المحدد، فإنها تعرف تبايناً كبيراً في نشاطها بين فروع تعمل بشكل إيجابي ومنتظم وفروع تعمل بشكل متواضع وفروع ضعيفة النشاط أو مجده. بل هناك من مكاتب الفروع من لم يتمكن حتى من وضع ملفه القانوني لدى السلطة المحلية وفتح حساب بنكي وهو ما يعرقل حتى تسوية المكتب المركزي لمستحقات الفروع الجهوية (30% من مداخليل بطاقات الفروع المنتهية لنفس الجهة).

وعموماً، فإن الجمعية لم تتمكن من تطبيق كل ما ورد من مقتضيات حول الجهة في المقرر التنظيمي وفي أرضية التنظيم والتكونين في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي. ويرجع ذلك إلى ضعف التجربة التنظيمية في مجال العمل الجهوي، وإلى الصعوبات المادية وأحياناً كذلك إلى الحسابات الضيقة لبعض المسؤولين في الفروع الجهوية.

وما يطرح مستقبلاً بالنسبة للجهة هو التأكيد على ما ورد في مشروع المقرر التنظيمي من الانتقال تدريجياً إلى تجربة المؤتمرات الجهوية وإيجاد الآليات لتفعيله حسب النصائح التنظيمي على مستوى كل جهة على حدا.

• الامتدادات التنظيمية للجمعية بالخارج

بعد نقاش، انطلق منذ عدة سنوات قررت اللجنة الإدارية الدخول في تجربة بناء الامتدادات التنظيمية بالخارج، بعد إدخال تعديلات على النظام الداخلي من أجل تمكين الجمعية من الإجراءات القانونية التي تضبط تأسيس فروع الجمعية بالخارج الذي يتم بنفس شروط التأسيس بالداخل، مع فارق وحيد هو أن قرار تأسيس الفروع بالخارج يجب أن يصدر عن اللجنة الإدارية. وفي هذا الإطار تم تأسيس 3 فروع وهي مدربي الذي جدد مكتبه مؤخراً، وبارييس وبروكسل. وقد أبانت هذه التجربة عن إيجابيات عدّة من خلال الدور الذي لعبه أعضاء الجمعية بباريس في حفل الإنسانية للستين الماضيين، وفي تتبع بعض الملفات الحقوقية هناك (الدور الأساسي لأعضاء فرع باريس في الحلولة دون طرد مغريبيين)، وذلك رغم العراقيل والصراعات المفتعلة لبعض الحقوقين المنتسبين لجمعيات أخرى الذين حاولوا عرقلة هذه التجربة. كما أن فروع بروكسل ومدرب لعب دوراً مهماً في التعريف بأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب من خلال ندوات صحفية ومحاضر ومسيرات ولقاءات مع المسؤولين الأوروبيين (مداخلة فرع بروكسل في البرلمان الأوروبي) وهو ما أعطى إشعاعاً كبيراً للجمعية.

وهناك عمل متميز في مونريال الذي توجد فيه لجنة لدعم الجمعية نظمت عدداً من اللقاءات لدعم نضال الشعب المغربي ضد الاستبداد والفساد. وقد لعب أعضاء الجمعية في الخارج عموماً دوراً كبيراً في حركة 20 فبراير والحركة السياسية للشعب المغربي وفي دعم الحركة واستمرارها.

- الإدارة المركزية للجمعية ...

تمكنت الجمعية من تحسين وضعية الإدارة المركزية بشكل ملحوظ. وساهم العاملون في الإدارة في أنجاح العديد من الأنشطة والمحطات المهمة من خلال دورهم في الإعداد لها والوقوف على تنظيم مختلف مراحلها، مما يتطلب أحياناً العمل لساعات تفوق ساعات العمل، خاصة أن تلك الأنشطة غالباً ما تنظم خلال العطل الأسبوعية وتتمتد خلال وقت متأخر من الليل. فرغ التغير الحاصل في أجزاء نتائج الدراسة الافتراضية التي سبق وقام بها مكتب للدراسات لفائدة الجمعية، فإن العمل أصبح أكثر تنظيماً والمسؤوليات أكثر وضوحاً.

إلا أن هذا لا زال بعيداً عن الإمكانيات التي يمكن للإدارة المركزية توفيرها للجمعية، بحكم العدد المهم للعاملين فيها، وحدودية المهام الموكولة لبعضهم، ومستوى تكوينهم والتجربة التي اكتسبوها بحكم المدة التي قضوها، والتأثير الذي يحضون به والمتابعة التي تتم مع المسؤولين/ات على المشاريع منهم.

ذلك أن تنظيم الحضور وتوزيع المهام والتعاون والتنسيق بين العاملين لا زال ضعيفاً إضافة إلى استمرار مشكل التوثيق وغياب تقاسم المعلومات اللذان يحدان من إمكانية التراكم والتطور.

وغالباً ما تتصادف إلى هذه النواقص مشاكل التواصل بين بعض العاملين وتدور العلاقات بين آخرين. مما يحول دون خلق فريق منسجم يعمل بمنهجية موحدة تمكن من ربح الوقت واقتصاد الجهد ومراومة التجربة وتحسين المساطر بشكل متواصل. إضافة إلى وجوب التحفظ الذي لا زال الوعي به ضعيفاً لدى البعض.

ويتطلب الأمر وضع آليات المتابعة والمحاسبة وتحديد المسؤوليات واتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية للتصحيح والتقويم عندما يتطلب الأمر ذلك.

لقد بادر المكتب المركزي بتشغيل مدير مكلف بالإشراف على الإدارة المركزية للجمعية للقيام بهذه المهام، إلا أنه بعد بضع أشهر توقفت الشراكة مع أوكسفام نوفيبل التي تم تشغيله في إطارها مما اضطر المكتب المركزي إلى التخلص عن خدماته.

- تطور العضوية في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

- لنذكر بداية بالفرق بين مفهوم العضو(ة) والمنخرط(ة) داخل الجمعية. فإذا كان المنخرط(ة) في سنة محددة هو الذي يتتوفر على بطاقة الانخراط لتلك السنة، فإن عضو(ة) الجمعية في نفس السنة لا يتتوفر بالضرورة على بطاقة الانخراط عن السنة الجارية، بل يكفي أن يكون متوفراً عن بطاقة السنة ما قبل السنة الجارية أو حتى على بطاقة السنة التي تأتي قبلها، حيث لا تسقط العضوية إلا على الشخص الذي لم يجدد انخراطه لثلاث سنوات متتالية.

- لقد وصل عدد المنخرطين/ات في نهاية 2009 إلى 10300 وقدر عدد الأعضاء بحوالي 12000، خمسهم من النساء. وقد حددت أرضية التنظيم والتكون في خدمة جماهيرية النضال الحقوقى أفق النطور عند نهاية 2012 في 15000 عضو(ة). إن الإحصائيات المتوفرة عن المنخرطين في نهاية 2012 تبرز أن عدهم وصل حوالي 9400 منخرط(ة)، منهم حوالي 2000 امرأة (21%) وحوالي 2100 من الشباب (22%). وما دمنا لم نحصل على إحصائيات حول الأعضاء إلا بالنسبة لجزء من الفروع، فإن تقدير عدهم يصل إلى حوالي 14000 عضو(ة) وهو ما يبين هناك تقدم بالنسبة لتطور العضوية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات التي اعترضت عمل الجمعية. أما على صعيد الانخرارات، والأرقام هنا نسبياً مضبوطة، فباتصال عددها من 10300 نهاية 2009 إلى 9400 نهاية 2012 يكون العدد قد انخفض بـ 9 % ، وهذا راجع إلى عدم تجديد الانخرارات في عدد من الفروع بينما الانخرارات الجديدة كانت مهمة.

- بالنسبة للعضوية النسائية، فقد وصل عدد المنخرطات إلى حوالي 2000 منخرطة في نهاية 2012، أي نسبة 21 %. وإذا تذكينا أن الهدف الذي طرحناه على الجمعية في "أرضية التنظيم والتكون في خدمة جماهيرية النضال الحقوقى" هو 25 إلى 33 % في نهاية 2012، يتضح أننا حققنا مرة أخرى أهدافنا بنسبة 80 % وهي نسبة مشرفة رغم أنها لا ترقى لطموحاتنا وإمكانياتنا كذلك. وبارتباط مع العضوية النسائية، لا بد أن نسجل النجاح الذي عرفته اجتماعات اللجنة الوطنية والملتقيات السنوية لحقوق المرأة.

- بالنسبة للعضوية الشبيبية، إننا مع الأسف وننظراً لعدم تحمل العديد من الفروع لمسؤولياتها في تزويدنا بالمعلومات المطلوبة، لا يمكن أن نعطي أرقاماً دقيقة عن تطور الانخرارات الشبيبية خلال السنوات الثلاثة الماضية. ومع ذلك، فقد قدرنا عدد المنخرطين من الشباب في 2012 بـ 2100 (حوالي 22 %)، انطلاقاً من منحى التطور في الفروع التي بعثت بالمعلومات حول العضوية الشبيبية. نشير هنا إلى أن عدد الشباب المؤتمرين قد وصل إلى 169 (منهم 75 من الإناث و 94 من الذكور) من ضمن 536 مؤتمر/ة أي إلى حوالي 31,5 % من مجموع المؤتمرين وهي نسبة غير مسبوقة وغير متوقعة وتعكس عملياً التطور الملحوظ في انخراط ومشاركة الشباب داخل الجمعية. وبارتباط مع موضوع العمل في صفوف الشباب، نسجل الدور الإيجابي لاجتماعات اللجنة الوطنية والملتقيات السنوية للشباب والملتقيات السنوية لطلبة الجمعية.

- بالنسبة لتوسيع العضوية في صفوف الشغيلة، إننا لم نتمكن من تحقيق مطامحنا في هذا المجال، إذ بقي الانخراط في الجمعية محصوراً على شغيلة التعليم وكذا أصناف أخرى من الموظفين والمستخدمين بينما لازال تواجهنا ضعيفاً وسط العمال والفلاحين والتجار الصغار.

- أما عن عضوية المثقفين الديمقراطيين، فرغم تعاطفهم المتنامي مع الجمعية ومع مواقفها ورغم انخراط بعضهم في الجمعية فلا زلنا لم نصل إلى تحقيق ذلك الطموح المتجسد في استقطاب مكثف للمثقفين الديمقراطيين داخل الجمعية، علماً أن العمل الذي قامت به الجمعية في مجال التنفيذ الحقوقى وسط الأساتذة الباحثين الذي لقي نجاحاً مميزاً بشهادة المشاركين/ات يشكل إحدى الواجهات المهمة للتقدم في هذا المجال وعلى الجمعية استثمار النتائج الإيجابية لجامعة ماراغا والجامعات المقبلة لتحقيق أثر ملموس في اتجاه التحاق المثقفين الديمقراطيين بالجمعية..

- على مستوى آخر، لقد تمكنا خلال الولاية السابقة من التجاوب مع مطلب بعض المواطنين/ات الأجانب - سواء المتواجدون ببلادنا والمقيمين من الجمعية أو بالخارج والمرتبطين بمناصليه/ات مغاربة - الراغبين في الانخراط في الجمعية. يبقى أن نشير، بارتباط مع مسألة العضوية، إلى عضوية اليافعين (من 15 إلى 18 سنة) كأصدقاء للجمعية. قد يصل عدد أصدقاء الجمعية حالياً إلى بضع مئات وهو عدد ضئيل بالنسبة لطموحنا في أرضية "التنظيم والتكون في خدمة جماهيرية النضال الحقوقى" والذي حددناه في 10000 صديق(ة) للجمعية في أفق نهاية 2012. وهذا الإخفاق النسبي ناتج عن ضعف عمل الفروع الذين لم

يتمنوا من الاستفادة من عملهم في الأندية الحقوقية لتطوير الجانب التنظيمي وتحويل جزء من المشاركين في الأندية إلى أصدقاء للجمعية. إلا أن الجامعات الأخيرة التي نظمت لفائدة التلاميذ والتلميدات مكنت الفروع المستفيدة من تنمية عضوية الأصدقاء بشكل ملموس. ويظل طموحنا قائماً لنعميم ذلك وتطويره.

- من الإنجازات التنظيمية المهمة، الإصدار المنتظم للنشرة التنظيمية الداخلية التي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر، أسبوعين أو ثلاثة بعد اجتماع اللجنة الإدارية. وهكذا تم إصدار 13 عدداً بارتباط مع عدد دورات اللجنة الإدارية.
إن النشرة التنظيمية تتضمن كافة الوثائق التنظيمية الأساسية بالنسبة للجمعية، وإن الاطلاع عليها يطور بالضرورة الثقافة التنظيمية الديمقراطية داخل الجمعية. إلا أن عدداً قليلاً من أطر وأعضاء الجمعية هم الذين يطلعون عليها.
عملت الجمعية كذلك على إصدار **دليل المنخرط** وتحبيبه مرة كل سنة، وهذه الوثيقة التي توزع بشكل واسع جداً تلعب دوراً هاماً في التعريف بالجمعية ونشر الثقافة التنظيمية داخلها.
كما أنه تم تحبيب كتاب **وثائق مرجعية** والذي يشكل مرجعاً بالنسبة لمجمل الوثائق والمعطيات حول الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

المسألة الديمقراطية داخل الجمعية والتدبير الديمقراطي للخلاف.

على مستوى الأجهزة الوطنية : اتخذت كافة الفارات خلال الثلاث سنوات الماضية بعد نقاش مستفيض والإنتصارات لكافة الآراء وتوسيع النقاش في القضايا الخلافية وتمكين أعضاء المكتب المركزي من الدفاع عن آرائهم داخل اللجنة الإدارية في اختلافها وتتنوعها، وتمكين كافة الآراء من التعريف بنفسها داخلها وإعطاء أصحابها فرصاً متساوية لإيقاع اللجنة الإدارية بها. وتم اللجوء لعملية التصويت كلما استنفذ النقاش مداه، والجسم بالتصويت في القضايا التي يفرض فيها النظام الداخلي اتخاذ القرار بشأنها بالأغلبية أو الأغلبية المطلقة، أو في القضايا الإجرائية التي تتطلب الجسم السريع.

و عمل المكتب المركزي على دعوة المنخرطين والمنخرطات دون تمييز وكيفما كانت مواقعهم التنظيمية (التوارد في الهيكل الوطني أو المحلي أو في القواعد) لاستعمال الجمل واللوائح الخاصة بالجمعية للنقاش حول القضايا الخلافية، إلا أن عدداً من أعضاء الجمعية، ومن ضمنهم مسؤولون في الأجهزة الوطنية، يفضلون اللجوء إلى قنوات خارجية وموقع عمومية لتجويه النقد للجمعية وغالباً ما تكون المعطيات التي يتم الاعتماد عليها، بعيدة عن الواقع ومنافية للحقيقة. إلا أن التجربة التي مرت منها الجمعية منذ المؤتمر السابع، وهو أول مؤتمر يتم فيه اللجوء إلى الانسحاب كوسيلة للصراع، مكتنها من اكتساب مناعة قوية ضد كل ما يكتب عنها من مقالات متجنية أو فقط عبارات السب والقذف. فبينما تأثر أكبر شريك للجمعية بتلك المقالات في وقت سابق وقرر حصر دعمه للجمعية، فقد أصبح كل الشركاء، من هيئات ديمقراطية وممولين لأنشطة الجمعية لا يغيرون الكثير من الاهتمام لما يكتب عن الجمعية من سب وقذف، بل عبر الكثير منهم عن ثقتهم في الجمعية رغم ذلك، وذهب بعضهم إلى التضامن معها ضد ما يكتب عنها، بعد توصلهم باتوضيحات الضرورية.

وعلى مستوى الفروع : فأغلب الفروع لا تعرف مشاكل كبيرة في مجال تدبير الخلاف، باستثناء ما نتج عن مشاكل المؤتمر وانعكاسها على الفروع من خلال :

- تجميد بعض الفروع
- المشاكل التي عرفتها جهة الدار البيضاء عند إقدام المكتب المركزي على أجرأة قرار التقسيم ورفض بعض الفروع احترام هذا القرار، وهي مشاكل تم تجاوزها بعد ذلك وتم إيجاد حلول لما ترتب عنها من إشكالات.
- إقصاء بعض المناضلين من المكاتب كرد فعل على ما عاشه المؤتمر من تشنجات وقد تم تجاوز ذلك في بعض الفروع ولازال مستمراً في البعض الآخر

كما عرفت بعض الفروع مشاكل أخرى ناتجة عن صراعات بين أعضائها عرفت عملها ومنها من عجزت على تجديد مكاتبها ومنها التي وصل فيها الصراع إلى حد تقديم شكاوى من قبل الأطراف المتصارعة ضد بعضها، وبسبب ما نتج عن ذلك من توترات أصبحت تسيئ لصورة الجمعية مما جعل اللجنة الإدارية تتجأ إلى حلها بعد محاولات متعددة ومتكررة لحل المشاكل التي تعرفها دون جدو.

إن المنهجية الديمقراطية تقضي من بين ما تقتضيه ممارسة الأغلبية لحقوقها الديمقراطية دون السقوط في الهيمنة ومع احترام الحقوق الديمقراطية للأقليات والأفراد (بما في ذلك الحق في مواصلة النقاش والتحول من أقلية إلى أغلبية)، وكذلك احترام الأقليات والأفراد للديمقراطية والابتعاد عن الأساليب اللاديمقراطية في الصراع وعن الابتزاز المبني للجمعية، ولقيمها وأهدافها.
ويطرح على الجميع العمل من أجل تأصيل أكبر للمنهجية الديمقراطية ولسلوك الديمقراطي داخل الجمعية، التي هي جمعية لحقوق الإنسان لا تقبل بديلاً عن العلاقات الديمقراطية، ويجب أن تشكل النموذج الذي يجب أن يقتدي به داخل المجتمع.

بالنسبة للتحضير للمؤتمر الوطني العاشر للجمعية:

- انطلق التحضير للمؤتمر العاشر في الدورة العاشرة للجنة الإدارية المجتمعية يوم 07 يوليوز 2012. وقد صدر عنها التعميم رقم 1 الذي حدد عددا من القضايا الأساسية تهم المؤتمر.

- وتواصل التحضير مع الدورة 11 للجنة الإدارية المجتمعية يوم 13 أكتوبر 2012، والتي تم خلالها بالخصوص تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر في صيغتها المؤقتة المكونة من 32 عضواً باللجنة الإدارية و41 عضواً من خارج اللجنة الإدارية.

- وقد انكبت اللجنة التحضيرية طيلة أزيد من شهرين ومن خلال ستة اجتماعات على بلورة الوثيقة التحضيرية التي أصبحت جاهزة في 05 يناير 2013، وأرسلت مباشرةً للفروع التي شرعت في مناقشتها؛ ولم تشمل المناقشة سوى عدد من الفروع المحلية. بعد ذلك تم مناقشة الوثيقة التحضيرية على مستوى الجهات التسعة القائمة آنذاك حيث تم مناقشتها يوم 03 فبراير في المجالس الجهوية لـ 7 جهات ويوم 10 فبراير في الجهات المتبقية (الجنوب الغربي والبيضاء).

- وطرحت الوثيقة للمناقشة يوم 10 مارس على الهيئة المكونة من أعضاء المكتب المركزي السابقة الذين مازوا أعضاء في الجمعية بالإضافة إلى أعضاء المكتب المركزي الحالي، ويوم 14 مارس على مجموعة من الفعاليات من خارج الجمعية للاستفادة من آرائها حول الوثيقة.

- وفي يوم 09 مارس، عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها السابع والأخير قصد بلورة مسودات المقررات والتعديلات المدخلة على القانون الأساسي، وذلك اعتماداً على مقتراحات أعدتها اللجان المركزية التابعة للمكتب المركزي.

- وفي يومي 16 و17 مارس، انعقدت الندوة الوطنية التحضيرية للمؤتمر، مشكلةً من جميع أعضاء المجلس الوطني بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وقد تم خلال الندوة مناقشة الوثائق التي بلورتها اللجنة التحضيرية. وعلى ضوء خلاصات الندوة الوطنية تم بلورة مشاريع الوثائق التي ستعرض على المؤتمر العاشر حيث سيتم مناقشتها من طرف اللجان التي ستتشكل لهذه الغاية، ثم على الجلسات العامة لتثبت فيها.

وهذه المشاريع هي:

1. ورقة حول شعار المؤتمر
2. مشروع القانون الأساسي المعدل
3. مشروع المقرر التنظيمي
4. مشروع مقرر حول الحقوق المدنية والسياسية
5. مشروع مقرر حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
6. مشروع مقرر حول العلاقات الداخلية
7. مشروع مقرر حول العلاقات الخارجية
8. مشروع مقرر حول الإعلام والتواصل
9. مشروع مقرر حول المالية والمشاريع
10. مشروع مقرر حول التكوين والدراسات والتربية على حقوق الإنسان
11. مشروع مقرر حول حقوق المرأة
12. مشروع مقرر حول العمل الحقوقي الشبابي
13. مشروع مقرر حول الهجرة واللجوء
14. مشروع مقرر حول حقوق الطفل
15. مشروع مقرر الحق في البيئة السليمة
16. مشروع مقرر حقوق الشعوب

- هناك مهام أخرى تدخل ضمن التحضير الأدبي للمؤتمر ويتعلق الأمر أساساً بـ:

+ تهيئة اللجنة الإدارية للتقرير الأدبي الذي سيعرض على المؤتمر قصد مناقشته والبث فيه. نفس الشيء بالنسبة للتقرير المالي.

+ تهيئة كلمة للمكتب المركزي التي سيتم إلاؤها في الجلسة الافتتاحية.

+ تهيئة المكتب المركزي لمشروع البيان العام الذي سيعرض على لجنة البيان العام ثم على الجلسة العامة.

+ تهيئة مضمون اللافتات المزينة لغاية افتتاح المؤتمر ولقاء المؤتمرون ومضمون الشعارات الأساسية التي ستردد.

+ التحضير للندوة الفكرية التي تسبق الجلسة الافتتاحية والتي تطرح مواضيع متعلقة بالشعار المركزي للمؤتمر "نضال مستمر ووحدة من أجل دستور ديمقراطي يؤمن بسيادة قيم حقوق الإنسان الكونية". وقد تمت بلورة هذا الشعار من طرف اللجنة الإدارية في دورتها 12 المجتمعية في 12 يناير، وذلك على ضوء المقترنات التي جاءت بها اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

- بالنسبة للتحضير التنظيمي يتعلق الأمر أساساً بتشكيل اللجنة التحضيرية وانتخاب مندوبين/ات الفروع للمؤتمر وباختيار الملاحظين/ات المشاركون في المؤتمر.

+ بالنسبة للجنة التحضيرية، وبعد تحديد تشكيلتها في صيغتها المؤقتة في 13 أكتوبر تم تحديد صيغتها النهائية المشكّلة من 32 عضواً/ة من اللجنة الإدارية و35 عضواً/ة من خارج اللجنة الإدارية منهم 7 نساء و 4 من الشباب، وقد تم تحديد التشكيلة النهائية من طرف اللجنة الإدارية المجمعة يوم 12 يناير 2013 بعد أن تم إدخال تعديل على النظام الداخلي يرفع نسبة أعضاء اللجنة التحضيرية غير المنتسبين للجنة الإدارية من 5% إلى 7% على الأكثر من عدد المؤتمرين/ات. وتم تحديد الصيغة النهائية بالنسبة لغير المنتسبين للجنة الإدارية على أساس المواطبة في اجتماعات اللجنة.

+ بالنسبة للمنتسبين/ات للمؤتمر، فقد حدد التعليم رقم 2 الصادر عن اللجنة الإدارية ليوم 12 يناير 2013 عدد المؤتمرين/ات (ما بين 500 و550) والآليات لوصول عدد المؤتمرات إلى الثلث على الأقل ولوصول عدد الشباب المؤتمرين إلى 20% على الأقل. كما أن التعليم أكد على أن عدد النساء المشاركات في المؤتمر (مؤتمرات وملاحظات) لا يجب أن يقل عن ثلث مجموع المشاركون/ات في المؤتمر (مؤتمرين/ات وملاحظين/ات) وأن عدد الشباب المشاركون في المؤتمر لا يجب أن يقل بدوره عن 25% من مجمل المشاركين/ات في المؤتمر.

+ وقد تم انتداب المؤتمرين/ات من طرف 90 فرعاً عقدوا جموعاتهم في 27 يناير بالنسبة لفرع مادريد وما بين 08 فبراير و 10 مارس بالنسبة لـ 87 منها؛ وتم عقد الجمعين المتبقيين في 23 و 24 مارس. ومن المعلوم أن ثلاثة فروع أسيست منذ أقل من تسعه أشهر لم يكن لها الحق في انتداب مؤتمرين/ات وسيكون كل واحد منها ممثلاً بملاحظين اثنين (رجل وامرأة) في المؤتمر. وعموماً فقد مررت الجمعيات العامة في أجواء عادية وفي انسجام مع القانون الأساسي والنظام الداخلي ومختلف الدوريات المتعلقة بالمؤتمرات. وقد وصل مجموع المنتسبين/ات إلى 438 أي بمعدل ما يقرب من 5 منتسب/ة لكل فرع. وقد تراوح عدد المنتسبين من 1 (طهر السوق) إلى 14 (الرباط).

+ والحقيقة العامة بالنسبة للمؤتمرين/ات هي الوصول إلى 536 مؤتمر/ة، 63 منهم أعضاء اللجنة الإدارية و 35 أعضاء اللجنة التحضيرية و 438 منتسبين/ات. وقد وصل عدد النساء المؤتمرات إلى 197 (وهو ما يقرب من 37% من المؤتمرين/ات) وعدد الشباب إلى 169 (31.5%) 75 منهم شباب (44% من مجموع الشباب). ونحن طبعاً نعتبر بهذه النتيجة خاصة بالنسبة للشباب مع العلم أن عدد المؤتمرين/ات الشباب كان قد وصل في المؤتمر التاسع (ماي 2010) إلى 51 (أي حوالي 11% من المؤتمرين) وهو العدد الذي اعتبر قياسياً أذناك. وهكذا فإن عدد المؤتمرين/ات الشباب قد تضاعف 3.3 مرات بين المؤتمر الأخير والمؤتمر الحالي. كما تجدر الإشارة إلى أن مجموع النساء والشباب في المؤتمر يصل إلى 291 وهو ما يبيّن أن نسبة التأنيث والتثبيب وصلت إلى 54.3% داخل المؤتمر وهي نتيجة رائعة وغير مسبوقة في بلادنا بالنسبة لتنظيمات غير شبيهة وغير نسائية.

+ بالنسبة للملاحظين/ات، فمن المقرر أن يصل عددهم إلى حوالي 120 (45 منهم رؤساء للفروع غير مؤتمرين/ات و 10 منهم منتسبين عن الفروع العشرة للجمعية، و 5 منهم منتسبين عن اللجان التحضيرية المرسمة و 6 منهم منتسبين عن الفروع المحلية الثلاثة حديثة التأسيس، غير المؤهلة لانتداب مؤتمرين/ات و 15 منهم أعضاء المكاتب المركزية السابقة الذين مازالوا أعضاء في الجمعية، والباقي تم اختيارهم من بين الفروع وفقاً لمعايير محددة وللジョاب على إشكاليات موضوعية).

- وتقرر كذلك أن يشارك في المؤتمر الوطني بالإضافة للمؤتمرين/ات والملاحظين/ات، وجميعهم أعضاء في الجمعية، مجموعة من المنتسبين حصر عددهم في حوالي خمسين وهو يمثلون تنظيمات حقيقة ونقابية ومن المجتمع المدني من داخل المغرب وخارجه بالإضافة إلى مجموعة من الصحفيين تم استدعاءهم لاتباع جميع أطوار المؤتمر.

- ويضاف لكل هؤلاء أعضاء اللجنة التنظيمية الذين قد يصل عددهم إلى أكثر من ثلاثين عضواً/ة و هكذا قد يتراوح مجموع الحضور في المؤتمر ما بين 700 و 750 مؤتمرين/ات وملاحظين ومنتسبين/ات وأعضاء وعضوات اللجنة التنظيمية.

- بالنسبة للتحضير المادي للمؤتمر:

+ الجانب الأول يتعلق بميزانية المؤتمر. وقد قدرت مجموع المصروفات في حوالي 700 ألف درهم مصدرها حدد أولاً في رسوم المشاركة والمترادفة بين 100 درهم و 400 درهم للمؤتمر/ة أو الملاحظة/ة حسب بعد مركز الفرع المحلي الذي ينتمي له المؤتمر أو الملاحظ عن الرباط، ثانياً في دعم من المؤتمر من طرف أعضاء الجمعية وأصدقاؤها مقابل وصول الدعم (يخصص نصف مداخيلها لفرع والنصف الآخر للمكتب المركزي)، ثالثاً دعم الوزارات والمؤسسات العمومية، رابعاً شخصيات وهيئات صديقة للجمعية.

+ الجوانب الأخرى من التحضير المادي يتعلق بكل القضايا ظالمادية و التنظيمية المرتبطة بالندوة الفكرية والجذة الافتتاحية والمؤتمـر نفسه وبالتحضير لمـلف المؤتمـر ..

2- المالية والمشاريع:

عرفت الفترة الممتدة بين المؤتمرين التاسع والعشر أنشطة ومشاريع تكوينية متعددة، سيعاول هذا التقرير تقديم صورة عنها دون الدخول في تفاصيلها نظراً لصعوبة تحديد مدى تأثيرها المباشر وغير المباشر على محيط الجمعية ومحيط المستفيدات والمستفيدين من أنشطة الجمعية التكوينية والإشعاعية.

ولقد تميزت الفترة كذلك بمجموعة من الإجراءات تصب في اتجاه تطوير عمل الجمعية في مجال التدبير المالي وترشيد النفقات، وإرساء قواعد لتنظيم وتقنين التعامل المالي السليم داخل الجمعية. ومن أهمها السهر على احترام القواعد والقوانين في المجال منها بالخصوص التصريح بكل مبالغ تمويل المشاريع المدعومة من جهات أجنبية في الآجال وتقديم التصريح السنوي للإدارة الجهوية للضرائب، ثم تسوية الوضعية الإدارية لكل العاملين بالإدارة وإصدار مذكرة إدارية داخلية تؤسس لتقين الإدارة المالية من خلال مجموعة من الإجراءات منها بالخصوص:

- التأسيس للبرمجة المالية السنوية.
- تحديد الاختصاصات لكل الجهات المعنية داخل الجمعية بصرف الميزانية (المسؤول عن الصندوق، أمين المال والرئيسة، لجنة الرئاسة، المكتب المركزي)
- وضع المعايير والشروط لصرف الميزانية وتنفيذ مالية المشاريع.
- وضع المعايير والشروط للتعميق عن التنقل
- تحديد مهام واختصاصات الإدارة المالية للجمعية

كما انصب الاهتمام على متابعة وتتبع المصادر من أجل ترشيدتها من جهة وإخضاعها لقواعد التدبير المالي الشفاف والسليم من جهة ثانية. وتمكننا من خلال دراسة الاستهلاك الشهري للهاتف، والبحث في العروض المتوفرة في المجال من تقليص مصاريف الهاتف وتحسين التواصل بين أعضاء المكتب المركزي ومع الإدارة المركزية للجمعية بواسطة الإجراءات التالية:

- اقتاء موزع آلي لتدبير عمليات الاتصال من داخل الإدارة حسب نوع الخط المخاطب: يربط الاتصال بالخطوط الثابتة عبر الخطوط المخصصة لها، والخطوط المحمولة عبر الخطوط المخصصة لها:
 - خطوط ثابتة خاصة بالفاكس والاتصال بالهاتف الثابتة
 - تخصيص خطين للاتصال بالهاتف المحمولة خارج أسطول المكتب المركزي
 - خط خاص بالاتصال بالخطوط المحمولة لمسؤولي الجمعية
 - أسطول من عشر خطوط محمولة لمسؤولين توفر ما يقارب ساعة من الرصيد لكل خط للاتصال خارج الأسطول وإمكانية الاتصال بدون سقف بخطوط الجمعية الثابتة والمحمولة.

سيلاحظ الإخوة المؤتمرون والأخوات المؤتمرات من خلال التقرير المالي أن الميزانيات المتعلقة بمشاريع التكوين والتربية على حقوق الإنسان تمثل حصة الأسد في التقرير. حيث عرفت الفترة الممتدة بين المؤتمرين عقد وتنفيذ عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وهيئات (أجنبية بالخصوص) داعمة للعمل الحقوقى بالمغرب، بعضها يدخل في إطار الدعم المؤسسى للجمعية، لكن أغلبها يدعم عمل الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها وسط عدة شرائح من المجتمع: تلاميذ، نساء ورجال التعليم، طلبة، عمال، إضافة إلى التكوين الداخلى للمسؤولين المحليين والجهويين والوطنيين للجمعية ومسؤولي بعض الهيئات العاملة في مجالات الدفاع على حقوق الإنسان: جمعيات حقوقية ونقابات نسائية وجمعيات مهتمة بحقوق الطفل. وفيما يلي أهم الاتفاقيات التي عرفتها الفترة:

- (1) شراكة مع المنظمة الهولندية "أوكسفام نوفيب" (OXFAM NOVIB) تجددت عدة مرات لمدة 12 سنة، موجهة بالأساس للدعم المؤسسي للجمعية (مصاريف الهاتف والإنارة ودعم كراء مقرات الفروع وأجرور بعض العاملين بالإدارة المركزية) وبعض المحطات التنظيمية (اجتماعات المكتب المركزي واللجنة الإدارية والمجلس الوطني) ودعم عمل الجمعية في مجال التواصل (جريدة التضامن) وحقوق المرأة (الملتقيات الوطنية واجتماعات اللجنة الوطنية).
- (2) شراكة مع صندوق حقوق الإنسان العالمية لمدة 18 شهراً من يناير 2010 إلى يونيو 2011 مخصصة في جزء منها للدعم المؤسسي وفي جزء آخر لدعم عمل الجمعية في مجال الدفاع عن الحق في الماء.
- (3) شراكة مع الجمعية الإسبانية "أكسور" (ACSUR) من تمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) مدتها أربع سنوات من يناير 2009 إلى ديسمبر 2012 تم تجديده العمل بها حتى نهاية مارس 2013 لدعم عمل الجمعية في المجالات التالية:
 - التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وسط الجامعات: جامعات الأمل لفائدة الطلبة (الرباط، جهة أكادير، جهة مكناس/خنيفرة) بلغ عدد المستفيدات والمستفيدات ما مجموعه 331 طالب وطالبة: (الرباط: 101، أكادير: 106، خنيفرة: 124)

- التكوين الداخلي لمسؤولي الجمعية على المستوى المركزي والجهوي في مجالات التربية على حقوق الإنسان، المالية والمشاريع والتواصل الإلكتروني على شكل دورات تكوينية مركبة وجهوية لفائدة أعضاء المكتب المركزي والإدارة المركبة ومسؤولي الفروع المحلية والجهوية.
- التواصل: 222 مستفيدة من جهات الدار البيضاء ووجدة وفاس وخنيفرة والشانون وأكادير
- المالية والمشاريع: 188 مستفيدة من جهات وجدة وفاس وخنيفرة وأكادير والقنيطرة والإدارة والمكتب المركزي
- التربية على حقوق الإنسان: 337 مستفيدة من جهات الدار البيضاء ووجدة وفاس وخنيفرة وأكادير والشانون ومراكب الشانون والقنيطرة والإدارة والمكتب المركزي
- دورة مركبة في مجال الحقوق المدنية والسياسية: 17 مستفيدة
- دورة جهوية في الحقوق الثقافية بجهة فاس: 43 مستفيدة
- إعداد التقارير السنوية والتقارير الموازية وطبع والترجمة
- العمل الحقوقي وسط الشباب: يغطي المشروع الأنشطة المتعلقة بالملتقيات الوطنية والجهوية للشباب
- الملتقى الوطني للشباب: خمس دورات بمشاركة 786 شاب/ة
- الملتقى الوطني للطلبة: دورتان بمشاركة 215 طالب/ة
- اللجنة الوطنية للعمل الحقوقي وسط الشباب: ست دورات بمشاركة 235 عضو/ة
- تقنيات الفيديو التشاركي: تم تكوين مجموعة من شباب الجمعية على تقنيات الإخراج والتصوير وإنتاج الفيديو التشاركي عددهم 42 على دورتين.
- تطوير الموقع الإلكتروني للجمعية

(4) شراكة مع الجمعية الإسبانية "صوديباو" (SODEPAU) من تمويل الوكالة الكطلانية للتعاون (ACCD) من أجل التنمية لمدة سنة كانت قد أبرمت وأخرج عن الجزء الأكبر من ميزانيتها قبل انعقاد المؤتمر التاسع، لدعم مشروع التربية على حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الثانوي بجهة فاس (جامعة بروميثيوس لفائدة 200 تلميذ وتلميذ وجامعة ابن رشد لفائدة 200 من نساء ورجال التعليم: أنجزت جامعة بروميثيوس بداية شهر يوليوز 2010 بتاونات و جامعة ابن رشد بتازة من 29 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2010).

(5) عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاثة سنوات امتد من سبتمبر 2007 إلى غشت 2010 تم تجديدها إلى أبريل 2011 لتطوير قدرات مناضلات ومناضلي الجمعية في مجال تنشيط الورشات الحقوقية بفروع جهات القنيطرة، الدار البيضاء، فاس ووجدة، واستفاد منه 2571 شخصا على الشكل التالي:

- تكوين 1530 من عضوات وأعضاء الجمعية في مجال تنشيط الورشات الحقوقية على شكل دورات تكوينية لمدة أربعة أيام بالاستعانة بدليل التكوين أنجز لهذه الغاية خلال المرحلة الأولى من المشروع وتم توزيعه على الفروع المعنية.
- تحسيس 1041 مواطنة ومواطن لمسألة حقوق الإنسان على شكل يوم تحسيسي موجه لمختلف شرائح المجتمع (نساء، عاملات وعمال، تلاميذ...) أطره بالأساس أعضاء الفروع الذين استفادوا من التكوين خلال المراحل الأولى.

(6) اتفاقيات شراكة بين الجمعية والسفارة الهولندية تدعم عمل الجمعية في مجال التربية على حقوق الإنسان ونشر قيم وثقافة حقوق الإنسان وسط المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية:

❖ مشروع جامعة الأمل بكل من جهتي وجدة والقنيطرة وجامعة بروميثيوس بجهة مراكش:

• جامعة الأمل/جهة القنيطرة ببوزنيقة بين 28 يناير و 03 فبراير 2012 حيث استفاد من التكوين في مجال حقوق الإنسان 103 طالب وطالبة

مجموع المستفيدين من التكوين المباشر بالجهة: 633 (220 إناث و 413 ذكور)

تم تنظيم 8 محاضرات لفائدة الطلبة، و 23 ورشة : 8 في بوزنيقة ، 3 بتمارة، 7 بسلا ، و 5 بالرباط

- 77.78% من فروع الجهة استفادت من انخرارات طلاب جامعة الأمل (الرباط - الخميسات - تيفلت - تمارة - سيدي سليمان - سلا - القنيطرة)

• جامعة بروميثيوس/جهة مراكش بين 29 يناير و 04 فبراير 2012، استفاد منها 210 تلميذ وتلميذة منهم 112 تلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية للجهة. وكثamar للجامعة التكوينية بروميثيوس المنعقدة بمراكش نظمت أنشطة بهدف نشر وترسيخ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان سلوكاً ومارسة ومعرفة في صفوف التلميذات والتلاميذ داخل المؤسسات التعليمية، وبغاية تمكين هذه الفئات

المستهدفة من العدة الحقوقية والتربوية والتنظيمية لتأسيس وتفعيل الأندية الحقوقية داخل الفضاء المدرسي، ما بين شهر مارس وشهر يوليوز 2012 بتأطير من المكتب الجهوبي، ومكاتب الفروع المحلية للجمعية بالجهة، وقد استفاد منها 1281 تلميذاً وتلميذة، 639 منهم إناث، 57 من الأساتذة، منهم 25 أستاذة

جامعة الأمل / وجدة: 7 إلى 15 أبريل 2012

مشروع "مراغة" لفائدة نساء ورجال التعليم العالي: تم تنظيم الجامعة الوطنية لفائدة 100 من نساء ورجال التعليم العالي من مختلف الموقع الجامعي المغربي ما بين 9 و 13 يناير 2013 وتتبع الكل النجاح الذي حققه الجامعة. فيما هناك برمجة 13 جامعة جهوية خلال سنة 2013 لفائدة 650 أستاذ وأستاذة بالتعليم العالي.

مشروع جامعة الأمل بكل من جهة أكادير وطنجة وجamenti ابن رشد وبروميثيوس بجهة وجدة:

جامعة بروميثيوس بجهة الشرق من 26 يناير إلى 1 فبراير 2013 بمدينة وجدة: الفوج الأول من 26 إلى 29 يناير 2013. الفوج الثاني من 29 يناير إلى فاتح فبراير 2013. استفاد منها 205 تلميذ وتلميذة منهم 94 تلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية بالجهة الشرقية.

جامعة الأمل بأكادير من 26 يناير إلى فاتح فبراير 2013، لفائدة 98 طالبة وطالب، 42 إناث 58 ذكور، يمثلون نسبة 10% من مجموع طلبة المدارس العليا والمعاهد والكلليات التابعة لجامعة ابن زهر التي عددها 13 مؤسسة للتعليم العالي.

جامعة الأمل بطنجة من 27 يناير إلى 2 فبراير 2013: استفاد منها 122 من طلاب الجامعات بالجهة: 55 إناث و 67 ذكور.

(7) مشروع "العلمانية وحقوق المرأة" بشراكة مع "ONU FEMMES": تم تنفيذ الندوة الوطنية يومي 29 و 30 سبتمبر 2012. استفاد منها 152 مشاركة/ة منهم 87 امرأة (58%) و 24 مشاركة/ة يمثلون 17 منظمة وهيئة حقوقية، إضافة إلى 5 ندوات جهوية من 40 مشاركة/ة تم إنجاز اثنين منها (جهة فاس وجهة القنيطرة) فيما لازالت الندوات الجهوية الأخرى مبرمجة.

(8) مشروع "تنمية القراءات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" في إطار شراكة مع مركزية نقابية إيطالية (ESCOS-CISL) من تمويل الاتحاد الأوروبي تم في إطاره تنظيم جامعة تكوينية لفائدة مناضلات ومناضلين من الجمعية وجمعيات أخرى ومن بعض النقابات أيام 21 و 22 و 23 ديسمبر 2012 بالهرهورة لم يكن للجمعية فيها مسؤولية الصرف المالي، وقد استفاد منها 93 مشاركة/ة.

(9) مشروع "طفولة" في إطار شراكة مع وزارة العدل والحرريات ، لدعم جامعة تكوينية في مجال حقوق الطفل تم تنظيمها يومي 29 و 30 ديسمبر 2012 بمركز الشباب ببوزنقة، استفاد منه 86 مشاركة/ة منهم 14 امرأة و 12 جمعية حقوقية.

(10) مشروع شراكة مع سفارة دولة الترويج بخصوص جامعة "بروميثيوس" بجهة القنيطرة التي تم تنظيمها من 26 يناير إلى فاتح فبراير 2013 بفندق ضاحية الرومي ضاحية مدينة الخميسات: استفاد منها 199 تلميذاً وتلميذة، 83 إناث و 116 ذكور من مختلف المؤسسات التعليمية بجهة القنيطرة .

(11) شراكات مع الجمعية الإسبانية (CEAR): تم بموجتها تنظيم عدة أنشطة خاصة بالتكوين في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين استفاد منها في المجموع 93 مشاركاً ومشاركة:

- وجدة يومي 4 و 5 أكتوبر 2012: تكوين في موضوع " تحديد حالات اللجوء وأشكال جديدة من الاضطهاد" بعلاقة مع حقوق المهاجرين لفائدة 29 مستفيد ومستفيدة من مدن الرباط وسلا والنااظور ووجدة وتاوريرت وكرسيف والعراش وبوعرفة وطنجة والقنيطرة، ينتهي إلى الجمعية المغربية وجمعيات أخرى مهتمة بالمجال إضافة إلى مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء.

- الرباط يومي 21 و 22 ديسمبر 2012: دورة تكوينية في موضوع "استراتيجيات للتدخل القانوني والاجتماعي لفائدة الأشخاص المهاجرين وطالبي اللجوء" لفائدة 29 ناشطاً وناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين ينتهي إلى 10 جمعيات.

- المهدية يومي 9 و 10 فبراير 2013: دورة تكوينية بعنوان "استراتيجيات المرافعة للدفاع عن حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء" ، شارك فيها 35 مستفيداً ومستفيدة من الجمعية المغربية وجمعيات أخرى موزعين على مدن تاوريرت ووجدة والنااظور وتطوان وتمارة والرباط وسلا والعرائش.

3- الإعلام والتواصل

يعتبر الإعلام إحدى الوسائل المهمة للنضال الحقوقى. وتعتمد عليه الجمعية بشكل كبير في إيصال مطالبها والتعریف بموافقتها وتقييمها لتطور أوضاع حقوق الإنسان. كما اعتبرت الجمعية دوماً الإعلام إحدى الدعامات الأساسية للحركة الحقوقية عندما يتعلق الأمر بالإعلام المهني المنشئ بثقافة حقوق الإنسان. وقد عملت الجمعية في هذا الصدد في الواجهات التالية :

- إصدار جريدة التضامن شهرياً إلى أن توقف الإصدار الورقى بعد انتهاء العقدة مع الجهة التي تدخل الجريدة في الأنشطة التي نمولها وهي منظمة أوكسفام نوفيب. وأصبحت الجريدة تصدر إلكترونياً قبل أن تتوقف في الشهور الأخيرة.

صدر من جريدة التضامن 28 عدداً (العدد الأخير صدر في صيغة إلكترونية بعد توقف الدعم المخصص للجريدة). أي بمعدل 9 أعداد في السنة وكانت تطبع منها 10000 نسخة تسلم للفروع قصد بيعها والاستفادة من مدخولها ولو رمزاً، وكذا توظيفها في التواصل مع الشركاء محلياً. وكان صدور الجريدة كآلية للتوثيق والتواصل مكملاً، في غياب بديل قادر على إبراز الحجم الحقيقي للجمعية وأهميتها نشاطها.

وإن جريدة التضامن تحتاج إلى تصور جديد وتطوير نحو مجلة دورية مما يتطلب تفعيل اللجنة المركزية للإعلام وتحسين أدائها لعمل على انتظام الجريدة، في انتظار أجرأة فكرة المجلة التي تتطلب تشكيل هيئة للتحرير تشرف عليها و تعمل على افتتاحها على كتابات من خارج الجمعية.

- الصحافة المكتوبة: لقد تمكنت الجمعية من احتلال موقع مهم في الإعلام المكتوب خاصة في الصحافة المستقلة، وكلما تراجع حجم الصحافة المستقلة في المشهد الصحفى كلما كان لذلك تأثير سلبي على حضور الجمعية الإعلامي. رغم أن بعض المنابر السياسية الحزبية تفتح على الجمعية من حين لآخر. ولعبت المنابر الإعلامية الإلكترونية بدلاً للصحافة المستقلة التي تم إضعافها من طرف المخزن، واستفادت الجمعية من هذا الإعلام الجديد بشكل كبير. وهكذا يمكن القول أن بيانات الجمعية وتقاريرها سواء المركزية أو الفرعية أو حوارات مع مسؤوليها أو على الأقل أخباراً عن أنشطتها أصبحت مادة شبه يومية في الصحافة المكتوبة مما يتطلب تعزيز العلاقة مع الصحافة التي تدعم الجمعية إعلامياً ولا تمارس التعنيف عنها لما فيه مصلحة الجمعية ولحقوق الإنسان ببلادنا.

- الإعلام السمعي البصري الرسمي : لازالت الجمعية تتعرض لإقصاء ممنهج من طرف القنوات التلفزيونية الرسمية فباستثناء دعوة الجمعية 3 مرات لبرامج حوارية تلفزيونية (تيارات و مباشرة معكم و حوار في القناة الأمازية) لم تتمكن الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية من الاستفادة من حقها في الوصول للقنوات التلفزيونية الرسمية، ما عدا تغطيات بعض الجامعات التكوينية التي تتظمها الجمعية، بينما تقى الجمعية دعوات كثيرة للتغيير عن مواقفها في القنوات الأجنبية العربية منها الأوربية. أما القنوات الإذاعية، نجد أن الإذاعات الخاصة أكثر افتتاحاً على الجمعية وإن بشكل غير كاف، علماً أن الجمعية ساهمت في بعض البرامج في الإذاعة الوطنية لكن عددها جد محدود.

- الموقع الإلكتروني: لأول مرة منذ نشاته، تم إعادة تصميم الموقع من جديد وتغييره كلها، فقد حصل تحسن كبير جداً في الموقع الإلكتروني للجمعية، مما كان له تأثير إيجابي على عدد الزائرين وأصبح أداة للتواصل مع الجمعية سبق تجاوز آلاف الزوار في الأسبوع.

وهو ما جعل العديد من المراسلات الإلكترونية ترد على الجمعية انطلاقاً من العناوين الإلكترونية الموضوعة في الموقع. كما أن صفحة الجمعية في الفايسبوك تشكل حلقة تواصل متميزة مع رواد هذه الشبكة الاجتماعية وأغلبهم من الشباب. ووصل عدد المنخرطين في مجموعة فايسبوك الخاصة بالجمعية قد وصل 10000 رغم أن عمرها لا يتجاوز الشهرين.

إلا أن ما يمكن استفادته من الموقع والصفحة أكبر من هذا بكثير، مما يتطلب الإهتمام بهما والبحث عن متخصصين من داخل فروع الجمعية للتطوع لهذا الغرض. كما أن الفروع مطالبة بتنشيط مواقعها المخصصة لها في الموقع، لأن ذلك سيتمكن زوار الموقع цentral من الاطلاع على موقع الفروع في نفس الوقت عوض البحث عنها في أماكن أخرى من الشبكة العنبوتية، وهي عملية انطلقت مع المكلف بالإعلام في الإدارة المركزية والمشرف على الموقع بها.

- نشرة الجدل: عمل المكتب المركزي عدة مرات على نشر تعاميم لتشييد نشرة الجدل إلا أنه عملياً لم يتمكن إلا من إصدار عددين، لأن النشرة لم تلق إلا مساهمات قليلة، علماً أن عدداً من القضايا أوصى المؤتمر السابق بفتح نقاش وحوار داخلي حولها.

- افتتاح آليات للتواصل الإلكتروني: لقد عمل المكتب المركزي على افتتاح لائحة الجمعية الداخلية "maroc_amdh" على الصحافة وعموم من يطلب التوصل بأخبار الجمعية، لهذا قرر تخصيصها للرسائل التي ترد من الفروع، إلا أن ذلك الأمر كان يتطلب خلق لائحة أخرى للنقاش الداخلي لتعويض اللائحة التي فتحت للعموم. وهذا لم يتم لحد الآن وعموماً، هناك العديد من الإمكانيات التي يوفرها الأنترنيت ويمكن استغلالها عبر الموقع أو خارجه ولا زالت الجمعية لم تستفد منها وهذا مجال ينتظر من الجمعية الكثير من العمل والاجتهد وستكون له مردودية كبيرة على الجمعية.

ومن بين ما يحد من هذه الآليات هو استمرار العديد من المنخرطين والمنخرطات، وبعض الفروع كذلك، في عدم إعارة الاهتمام اللازم للتواصل عبر الأنترنيت مما يفوت الفرصة عليهم دون تتبع الأخبار المتعلقة بالجمعية، كما يحول ذلك دون تبني هذه التقنيات كوسيلة للتواصل الداخلي ذات فعالية ومصداقية.

تعزيز الآليات السابقة : لقد عزز المكتب المركزي في هذه المرحلة آلية التواصل الخارجي التي اعتاد العمل بها، وهي : - البلاغات التي يصدرها في ختام اجتماعاته. وقد كان لها دور كبير في التعريف بمواقف الجمعية للعلوم وفي إعطاء الصورة الحقيقة لديناميتها ومدى تتبعها المستمر لأغلب الأحداث المهمة والمستجدات التي تعرفها الساحة الحقوقية. كما كانت وسيلة لتمكين الفروع وأعضاء اللجنة الإدارية من تتبع أشغال المكتب المركزي. ولكي تبقى لهذه الآلية تلك الفعالية فالأمر يتوقف على نوعية البلاغات أولاً وأهميتها ثم على علاقة الجمعية مع الصحافة التي ينتظر منها نشرها.

- **الندوات الصحفية :** عمل المكتب المركزي على اللجوء في العديد من المناسبات إلى الندوات الصحفية، وعددها 10 منذ المؤتمر الأخير، سواء بمناسبة 10 دجنبر، أو صدور التقرير السنوي، أو تقديم الجمعية لتقارير أخرى موضوعاتية. وهي ندوات صحفية تعرف، بشكل عام، حضورا قويا للصحافة وتحظى أشغالها بتغطية واسعة خاصة من طرف الإعلام الدولي. تراوح حضور الهيئات الصحفية في الندوات المركزية ما بين 31 ميناً في أقلها حضورا و52 هيئة في الندوة التي عرفت أعلى حضور للصحافة إضافة إلى الهيئات الدبلوماسية والجمعوية التي حضرت تلك الندوات. وهناك من المنابر الإعلامية الأجنبية التي تعتبر الجمعية من المصادر الموثوقة القليلة للخبر في ما يخص الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان بال المغرب وأنها توفر المعلومة بسرعة، وفي كل مناطق المغرب، وهذا راجع للتواجد الجغرافي الممتد لفروع الجمعية وتوصيلها بالخروفات بسرعة بفضل تواصل المواطنين والضحايا معها.

- **التصريحات الصحفية لمسؤولي الجمعية** مركزياً ومحلياً التي جعلت الجمعية حاضرة في الإعلام بشكل شبه يومي، سواء منه الصحفة الإلكترونية أو الورقية أو وكالات الأنباء الأجنبية أو القنوات الدولية. كما أن الإذاعات الخاصة تفتتح من حين لآخر على الجمعية.

إلا أنه رغم كل هذا، فإن الجمعية لازالت لا تعرف بعملها وأنشطتها المكتفة بما يكفي مقارنة مع هيئات أخرى. وأحياناً لا تتعكس كثافة أنشطتها حتى في إعلامها الخاص بها، كالموقع الإلكتروني، واللوائح الإلكترونية، والشبكات الاجتماعية مما يتطلب وضع استراتيجية إعلامية فعالة، وأجرأة توصيات اليوم الدراسي حول إعلام الجمعية الذي نظم يوم 24 دجنبر 2011، والذي توصل إلى خلاصات مهمة لكن لم يتأت بعد أن تترجم كلها في الواقع.

4- الأنشطة الإشعاعية : حرصت اللجنة الإدارية تضمين البرامج الدورية التي تصادق عليها العديد من الأنشطة الإشعاعية، خاصة منها المرتبطة بالأيام الحقوقية العالمية، التي جعلت منها الجمعية مناسبات للتعرّيف بحقوق الإنسان وبمتطلبات الجمعية تنظيم ندوات وموائد مستديرة، منها من كانت وراء نقاشات عمومية قوية.

هكذا نظمت الجمعية أنشطة إشعاعية، غالباً كل سنة، بمناسبة العديد من الأيام الحقوقية الدولية والوطنية من بينها: 08 مارس*: اليوم العالمي للمرأة، 30 مارس: يوم الأرض (فلسطين)، فاتح ماي*: عيد الشغل (اليوم العالمي للشغل)، 03 ماي: اليوم العالمي لحرية الصحافة، 05 يونيو: اليوم العالمي للبيئة، 20 يونيو: اليوم العالمي للآجئين، 26 يونيو: اليوم العالمي لمساعدة ضحايا التعذيب، 12 غشت: اليوم العالمي للشباب، 15 سبتمبر: اليوم الدولي للديمقراطية، 5 أكتوبر*: اليوم العالمي للمدرس، 17 أكتوبر*: اليوم العالمي للقضاء على الفقر، 15 نوفمبر: اليوم الوطني للإعلام، 17 نوفمبر*: اليوم العالمي للطالب، 20 نوفمبر: اليوم العالمي لحقوق الطفل، 25 نوفمبر: اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، 29 نوفمبر: اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، 10 دجنبر*: اليوم العالمي لحقوق الإنسان، 18 دجنبر: اليوم العالمي للمهاجرين، 10 دجنبر: اليوم الوطني للمرأة المناضلة... (وتتشكل الأيام المشار إليها بنجمة، تلك التي تمت فيها تعميمات لفروع قصد إحيائها وطنياً تحت شعار موحد للفيام بحملة قوية من أجل الحقوق التي تهم تلك الذكرى أو بكافة حقوق الإنسان في المناسبات العامة).

وخارج هذه الأيام السنوية، عملت الجمعية على تنظيم ندوات عمومية متعددة، إما لوحدها كالندوات حول العلمانية وحقوق الإنسان، والعلمانية وحقوق المرأة، والاعتقال السياسي، ودور الحركة الحقوقية في الحراك الشعبي، والذكرى المائوية لدخول الاستعمار الفرنسي للمغرب، أو في إطار مشترك (ثنائي أو أكثر)، ومن ضمنها العديد من الأنشطة المنظمة في إطار الائتلافات التي تعمل فيها الجمعية والتي تتکلف بتنسيقها، منها 6 أنشطة إشعاعية في إطار الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان منذ سبتمبر 2011.

كما شكلت مناسبة ذكرى الجمعية، سنوياً، فرصة لتنظيم ندوات عمومية، آخرها تلك المنظمة في كلية الحقوق بالرباط حول الحريات ودور الحركة الحقوقية، والتي أطلقت نقاشا عمومياً واسعاً حول الحرريات الفردية وإن كان موضوعها أشمل من هذا النقاش. وشكلت الجلسات الافتتاحية لأغلب الجامعات التكوينية والدراسية التي نظمتها الجمعية في السنوات الثلاثة الماضية، التي تجاوزت 15 جامعة، جلسات مفتوحة للعلوم وللصحافة ومناسبة للتعرّيف بالموضوعات التي تمحورت حولها.

5- التكوين والدراسات : في مجال الدراسات لا بد من التأكيد أنه مجال تم إهتمامه من طرف الجمعية، ولم يقدم المكتب المركزي على إعداد أي دراسة ميدانية علمية منذ الدراسة الأكademie التي أصدرتها الجمعية سنة 2004 بخصوص منظور رجال ونساء التعليم لحقوق الإنسان. ومن الأسباب التي جعلت أعمال أخرى تحظى بالأولوية على القيام بدراسات، كون العديد من الهيئات الحقوقية والنسائية والأكاديمية تقوم بعدد كبير من الدراسات في مجال حقوق الإنسان، يكفي الاطلاع عليها والاستفادة من مضمونها.

- إلا أن هذا لا يمنع من التفكير في هذا الاتجاه خاصة أن الدراسة المشار إليها كانت لها مردودية كبيرة على الجمعية من خلال تنفيذ خلاصاتها. وهي في حد ذاتها وضعت العديد من الإشكالات للمزيد من البحث يمكن أن تشكل منطلقاً لدراسات جديدة.
- ورغم ذلك، فقد تمكنت الجمعية من إخراج عدة إصدارات خلال السنوات الثلاثة الماضية، ونفهم أساساً :
- التقارير السنوية حول وضعية حقوق الإنسان للسنوات الثلاثة ملخصاتها بثلاث لغات أجنبية
 - أشغال الجامعات التي نظمتها الجمعية : جامعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية وجامعة الأمل وجامعة برومتيوس
 - دليل التربية على حقوق الإنسان
 - دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية
 - كتاب نصوص مرجعية
 - كتاب الوثائق المرجعية الأساسية
 - كراس التقارير الموضوعاتية
 - تقرير حول أحداث اكديم إزيك
 - تقريرين حول الانتهاكات التي تعرض لها نشطاء حركة 20 فبراير
 - كراس حول أدبيات الجمعية موجه لحفل الإنسانية بفرنسا
 - دليل إعداد المشاريع ودليل التواصل في طور الطبع.

وخلال مجال الدراسات، حظي التكوين الداخلي لأعضاء وعضوات الجمعية باهتمام كبير. فقد نظمت عشرات الدورات التكوينية لفائدة مئات أعضاء الجمعية.

فقد نظمت 7 دورات حول التدبير الإداري والمالي، و7 حول الإعلام والتواصل، ودورتان حول حقوق الثقافية، و3 حول حقوق الاقتصادية والاجتماعية وجماعتين حول نفس الموضوع، و13 دورة حول التربية على حقوق الإنسان، وعشرات الدورات في مختلف الفروع حول تقنيات تشغيل الورشات لفائدة ما يناهز 1530 مستفيداً من منخرطي الجمعية. كما استفاد مئات الشباب من التكوين في المخيمات، وفي إطار نسبة 10% المخصصة لأعضاء/ات الجمعية من ضمن المشاركون/ات في أكثر من 13 جامعة للتربية على حقوق الإنسان الموجهة لللامبتدءين والطلبة ورجال ونساء التدريس. كما شكلت الملتقيات الوطنية والجهوية للشباب والملتقيات الوطنية والجهوية لحقوق المرأة وغيرها مناسبات أخرى مهمة للتكوين الداخلي.

وتم تنفيذ برنامج التكوين الأولي المخصص للجان التحضيرية لتأسيس الفروع الجديدة والذي تمت مأسسته في النظام الداخلي ونظم لفائدة كل اللجان التحضيرية التي شكلت خلال السنوات الثلاثة الماضية قبل تأسيس الفروع.

إلا أن أهم نقص في مجال التكوين يتركز في غياب عدد من الفروع في بعض الدورات التكوينية وعدم انتدابها لأعضاء قادرين على تنظيم التكوين الذي استفادوا منه لفائدة أعضاء فروعهم. كما لازالت الجمعية لا توظف بما يكفي آليات التقييم والتتبع الدقيقين لانعكاسات التكوين وأثاره على عملها وجودته.

إضافة إلى أن التكوين سيطلب التطوير باستمرار. وكيفما كانت عدد الدورات المنظمة لن يكفي للاستجابة لكم الهائل من الشباب الذي يلتحق بالجمعية، وكذلك للتطورات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان والتي يجب على الجميع مواكبتها. مما يستوجب على الفروع الاهتمام بالتكوين محلياً وعدم الاعتماد على المكتب المركزي فقط، خاصة مع التوجه الجديد للجمعية الذي طرحته الورقة التحضيرية للمؤتمر نحو العمل في الفروع والتقلص من الأنشطة المركزية نظراً لكلفتها ووصولها لمداها واستنفادها لدورها.

6- العلاقات الداخلية

أولت الجمعية اهتماماً كبيراً للعلاقات الداخلية خلال السنوات الماضية، تفعيلاً لقناعتها الراسخة بأهمية العمل الوحدوي كآلية لتحقيق أهداف الحركة الحقوقية، خاصة وأن المؤتمر الأخير أكد على ذلك من خلال شعاره "حركة حقوقية وديمقراطية قوية من أجل دستور ديمقراطي ودولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة" وهناك من بين شركاء الجمعية من اعتبر أن حركة 20 فبراير التي جمعت مختلف الإطارات من أجل دستور ديمقراطي والمطالب الحقوقية الأخرى التي رفعتها الحركة، إحدى تجسيدات الشعار الذي رفعته الجمعية، خاصة وأن مطلب الدستور الديمقراطي كان مطلبها خاصاً بها.

وتتفيداً لخلاصات المؤتمر السابق أيضاً، نظم المكتب المركزي لقاء ضم ممثلي الجمعية في مختلف الإئتلافات والشبكات الوطنية لندارس أداء الجمعية فيها وسبل تحسينه وترسيده، بناءً على أرضية طرحت تداولها من طرف اللجنة الإدارية، وخرج اللقاء بعدد من التوصيات من ضمنها، التزام ممثلي الجمعية في الشبكات بالتوصل مع المكتب المركزي وتمكنه من تقارير لعمل الشبكات واستشارته في القرارات الأساسية التي تتخذ داخلها، ليتمكن بدوره من استشارة اللجنة الإدارية وإخبارها بعمل تلك الشبكات. خاصة أن بعض التجارب التي تحملت فيها الجمعية تنسيق شبكات، عرفت فشلاً لا يُنكره مما يفرض عدم السقوط في مثل تلك الأخطاء مستقبلاً (المحكمة الجنائية الدولية، مركز الإرشاد القانوني، ربيع الكرامة عند التأسيس) كما أن بعض الشبكات تشارك فيها الجمعية

دون أن تلتقي أجهزتها التنفيذية والتقريرية تقارير حول اجتماعاتها. ومن جانب آخر يتم التعبير أحياناً عن مواقف، لا تتماشى دائماً مع مواقف الجمعية، في بعض اللقاءات والشبكات التي تتمثل فيها الجمعية.

و عموماً، تحضى الجمعية بمكانة متميزة وسط المجتمع المدني. و غالباً ما ينتظر منها لعب دور التعبئة وتجميع الإطارات حول موضوع معين ومن أجل قضية محددة أو مطالبها بمسؤولية تنسيق عدد من الشبكات استفادة من هذا الموقع، وكذلك من أجل الاستفادة من تشبثها بمرجعيتها الكونية لرفع سقف مطالب الحركة الحقوقية اتجاه الدولة أو بحكم قدرتها التعبوية والتأثيرية نظراً لتواجدها الممتداً.

- **العلاقة مع المجتمع المدني:** إن أهم ما عرفته الساحة الحقوقية في هذا المجال هو تشكيل الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، الذي يضم 18 هيئة والذي نسقت أشغاله الجمعية لحد الآن، وهو مقابل عن عقد مجلسه الوطني الذي تأجل عدة مرات، خاصة بعد انطلاق التحضير لمؤتمر الجمعية مما أثر على مهمة تنسيق الائتلاف. وتعتبر الجمعية أن الائتلاف مكسب للحركة الحقوقية، تمكن من تجاوز عدد من الصعوبات التي تعرض لها، وكان له حضور فاعل في الساحة الحقوقية من خلال بياناته وأنشطته وندواته الفكرية واللقاءات الصحفيين الذين نظمهما. لكن يجب العمل على تطوير أدائه وتوسيع صفوته وتعزيز مكانته إطار مناضل قادر على التأثير بشكل أقوى في السياسات العمومية في اتجاه احترامها لحقوق الإنسان.

- **العلاقة مع الجهات الرسمية :** تحظى الجمعية بالاحترام أيضاً من طرف الجهات الرسمية، رغم اختلافها معها ومحاربتها في الكثير من الأحيان. وذلك بحكم مصاديقها والحضور الوازن الذي أصبح لديها في الساحة الحقوقية وفعالية فروعها في العديد من مناطق المغرب.

ولازالت الجمعية تربطها اتفاقية الشراكة مع وزارة التربية الوطنية، ونظمت في إطارها أكثر من 15 جامعة للتربية على حقوق الإنسان. كما عقدت شراكة جديدة مع وزارة العدل والحرفيات إلى جانب عدد من الهيآت الحقوقية الأخرى، إلا أنها ذات طابع جد رمزي وقد وعدت الوزارة بتوسيعها وإعداد برامج أهم مع الحركة الحقوقية. ومن الجدير بالذكر أن المعينات التي كانت تحول دون توقيع الشراكة مع وزارة العدل لسنوات تم تجاوزها والتي كانت ناتجة على عبارات غير حقوقية في الاتفاقيات التي كانت تقررها في السابق.

إلى جانب هذا فقد ساهمت مسؤولوا الجمعية بمدخلات وعروض في عشرات الندوات والأيام الدراسية واللقاءات التي تستدعي لها من طرف هيآت صديقة أو جهات رسمية.
إلا أنه مازال هناك حصار حول الجمعية من طرف الجهات الرسمية، بدءاً بالتعتيم عليها ومحاولة تشويه مواقفها من طرف الإعلام الرسمي وكذا إقصائها من المشاركة في بعض المناسبات كالحضور في بعض المحافل الدولية التي تستدعي لها منظمات أخرى أقل إحراجاً لها وفي الإعلام العمومي ومن الدعم المالي في بعض الأحيان.

ورغم هذه الإنجازات، فإن عدداً من الاختلالات والتواصص مازالت تتعرّى عمل الجمعية في مجال العلاقات الداخلية أهمها:
- غياب معايير واضحة لتحديد طريقة موحدة للتعامل مع مختلف الشبكات والشركاء لتشهيل التقييم والمتابعة،
- عدم الوضوح في الأولويات لكي لا تستنزف الجمعية في العديد من الشبكات مما يقلص من مردوديتها ويتقلّك كاهله.
- ضعف تتبع الجمعية لمختلف الشبكات التي تتمثل فيها بسبب غياب التقارير عن أداء ممثل الجمعية في هذه الشبكات خاصة عندما لا يكون هذا الأخير مسؤولاً بالأجهزة مما يجعل التواصل المستمر معه أكثر صعوبة.
- عدم تمكن الجمعية من تشكيل الشبكات الثلاثة الكبرى التي طرحتها المؤتمر الأخير.

7- العلاقات الخارجية

حافظت الجمعية عموماً على علاقاتها الخارجية التي كانت ترتبطها بعدة منظمات دولية. رغم أن بعض الهيآت الحقوقية الدولية، أعطت أولوية للبلدان التي عرفت ثورات نظراً لما واكتها من مستجدات تهم حقوق الإنسان، ومؤخراً عبرت بعضها عن الرجوع إلى الاهتمام بالمغرب. وتوسعت العلاقات الدولية للجمعية في السنوات الثلاثة الماضية من خلال انخراطها في الائتلاف الدولي ضد الاختفاء القسري وفي المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. كما عبرت العديد من الجهات عن رغبتها في التعاون مع الجمعية سواء الرسمية أو غير الحكومية. ويتم اللجوء للجمعية - لمعرفة مواقفها من مختلف القضايا الحقوقية - من طرف العديد من الوفود الأجنبية التي تزور المغرب بما فيها الوفود الرسمية، تصل إلى معدل زيارتين في الشهر، حيث زار مقر الجمعية العديد من السفراء ومسؤولين وزاريين أجانب وبمبعوثي منظمات دولية مختلفة. كما تستدعي لحضور العديد من اللقاءات مع مسؤولين أجانب يزورون المغرب.

وخلال السنوات الثلاثة الماضية كان للجمعية حضور في العديد من الملتقى الدوليين والجهويين بدعوة من مختلف الهيآت والشبكات والمنظمات، إذ حضرت في أول مؤتمر للرابطة التونسية لحقوق الإنسان بعد سقوط بن علي، وفي مؤتمر الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان التي جدد انخراط الجمعية في 3 فرق عمل تابعة لها. في شبكة ميكروب، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، كما

استجابت الجمعية لدعوات الحضور في العديد من الملتقيات الدولية الأخرى مكنت كلها من التعريف بحقيقة أوضاع حقوق الإنسان بال المغرب و مطالبات الجمعية و مواقفها.

وفي إطار العلاقات الدولية أيضا لازالت الجمعية تنسق عمل التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان التي عقدت جمعين عاميين لها منذ المؤتمر الأخير للجمعية. ومن جانب آخر دأبت الجمعية على المشاركة في حفل الإنسانية بتنظيم خيمة خاصة بها منذ 2008، بفضل تطوع المناضلين/ات وتضحياتهم وبمساهمة فعالة لمناضلي الجمعية بباريس. كما ساهم فرع بروكسيل في ملتقى شبيه بهذا الحفل وهو منتدى التضامن الذي ينظم في إحدى المدن البلجيكية. كما تم خلال هذه الفترة تقديم التقرير الدوري المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وتجديد عضوية الجمعية فيه.

وفي المقابل، تسجل الجمعية نقصا جليا في الاهتمام ببعض المجالات الأساسية، يتجلّى في :

- عدم الحضور في اللجن الأممية المعنية بالاتفاقيات رغم أن الجمعية تقدم تقاريرها الموازية، مما يستوجب الاهتمام بها والبحث عن تمويل المشاركة فيها مستقبلا. كما ستلعب فروع الجمعية بأوروبا دورا مهما في هذا الاتجاه، علما أن أحد مناضلي فرع باريس مكلف الآن بتقديم تقرير الجمعية الموازي للتقرير الحكومي حول حقوق المهاجرين في جنيف.

- غياب الجمعية عن دورات مجلس حقوق الإنسان بما تلك التي تم فيها تقديم الجمعية لتقرير مواز لنقرير الحكومة المغربية بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة.

- ضعف حضور الجمعية في المنتديات الاجتماعية العالمية والجهوية.

- استمرار حاجز اللغة دون نجاح المحاولات التي تمت بخصوص الانفتاح وربط العلاقة مع الهيئات المنتسبة لدول أمريكا اللاتينية لتنفيذ التوصية الصادرة عن المؤتمر السابق بهذا الصدد.

8- العمل الحقوقى وسط الشباب :

واصلت الجمعية عملها الحقوقى وسط الشباب وفق مقاربتها المرسومة من طرف المؤتمر الأخير خلال السنوات الثلاث الماضية، وفي ذات الوقت تقاعلت بشكل متباين مع الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب والذي أطلقته حركة 20 فبراير، وقد كان لشباب الجمعية دور كبير في إطلاقها وبلورة مطالبها التي كانت متشعبة بالعمق الحقوقى.

على مستوى التنظيم : تميز أداء الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية بتوسيع انخراط الشباب حيث وصل عدد الشباب الأعضاء في الجمعية إلى ما يقارب 2500 عضو أي بمعدل 25% من العضوية الإجمالية للجمعية (نسبة العضوية تختلف عن نسبة الانخراط التي تقدر بـ 22% أي 2100 عضوا). كما تميز بتحفيز الشباب على تحمل المسؤولية حيث ساهمت الكوיטה الخاصة بالشباب في المكاتب المحلية للفروع بنسبة 25% في تبؤا الشباب لمسؤوليات مهمة و ادماجهم في اتخاذ القرار.

في ما يخص عمل اللجان: عرفت اللجنة المركزية للشباب احترام دورية اجتماعاتها و انتظاما في عملها مما ساهم بشكل كبير في برمجة و تنفيذ الأنشطة الخاصة بالشباب. كما خاضت اللجنة الوطنية للشباب تجربة جديدة من حيث تشكيلتها باعتماد تمثيلية جهوية عوض التمثيلية المحلية، و تمكنت من عقد دوراتها بشكل منتظم، 6 دورات خلال 3 سنوات. مما ساهم في تنمية قدرات أعضاءها و فرز أطر شابة من ضمنهم. إلا أنها لم تستطع أن تلعب دورا تنسيقيا و استشاريا فعالا و متابعة تنفيذ التوصيات والاقتراحات الصادرة عنها.

عرف العمل وسط الشباب اعتماد آلية جهوية جديدة، وهي اللجنة الجهوية للعمل الحقوقى وسط الشباب، لتتبع تنفيذ برامج الجمعية في مجال العمل الحقوقى وسط الشباب على المستوى الجهوي والمحلى. تم تشكيلها في 8 جهات ولازال مجدهو لجعل أداء تلك اللجنة الجهوية أكثر فعالية على مستوى نشاط الجمعية المتعلق بالشباب. عموما نسجل احترام الجمعية لكل المحطات التنظيمية التي تنص عليها قوانينها من ملتقيات وطنية للشباب واجتماعات اللجنة الوطنية وملتقيات وطنية لطلبة الجمعية و ملتقيات جهوية.

على مستوى التكوين و الاشعاع و التشبيك : نسجل أهمية التكوينات المنظمة لفائدة الشباب و أصدقاء الجمعية بمناسبة الملتقيات الوطنية للطلبة والملتقيات الوطنية للشباب و الملتقيات الجهوية للشباب و الطلبة و أثناء المخيمات الحقوقية و بمناسبة انعقاد دورات اللجنة الوطنية و خلال جامعات برومتيوس لفائدة التلاميذ و جامعات الأمل لفائدة الطلبة، والتقوينات المنظمة من طرف بعض الفروع، حيث ساهمت في دعم قدرات الشباب من خلال مواضيع وورشات التكوين التي تتم برمجتها، وتوحيد الرؤى بين الشباب وكذلك فرصة لتبادل التجارب.

كما تميزت هذه الفترة كذلك بتنظيم أول جامعة لتكوين الأطر الشابة للجمعية، وهي تجربة ذات أهمية بعد دخول الكوتو الشبابية حيز التنفيذ، حيث يستوجب الاهتمام أكثر بالتكوين الحقوقي للشباب لإعداد الأطر التي ستتحمل المسؤولية في الأجهزة القيادية للجمعية.

حافظت الجمعية على تنظيم المخيימות الحقوقية الريعية والصيفية كل سنة. ولابد من التأكيد أن تجربة المخيימות الحقوقية الصيفية قد عرفت تطورا ملمسا مقارنة مع التغيرات والمشاكل التي رافقها. وساهم في ذلك تراكم التجربة واقتضاع الجميع بأهمية انخراط الشباب في الجمعية، والدور الذي تلعبه المخيימות لتحقيق هذا الهدف. ورغم ذلك فما زال منتظرا تطوير عملنا في هذا المجال بمراجعة شكل المخيימות بالنسبة للشباب لجعلها جامعات تكوينية في مجال حقوق الإنسان، مع الاستمرار في تنظيم المشاركة في التدريب الخاصة بأطر المخيימות.

ومن أبرز مظاهر تطور أداء الجمعية في مجال العمل الحقوقي وسط الشباب الناجح المتميز لجامعات الأمل التكوينية التي نظمت لفائدة مئات من الطلبة والطالبات في عدد من المدن. إذ كان تقييم المستفيدين والمستفيدات لها جد إيجابي مما سيعطي دفعة مهمة لاهتمام الجمعية بالطلبة وتشجيعهم على الانخراط في النضال من أجل حقوق الإنسان.

ومن المستجدات المهمة في مجال الاهتمام بالشباب، وبارتباط مع ما عرفته المنطقة من انتفاضات وثورات، نظمت الجمعية بتنسيق مع شريكها، جمعية أكسور، الإسبانية لقاعدين متواطفين بمشاركة شباب من 11 دولة مغاربية و عربية و متوسطية حول "الديمقراطية و حقوق الإنسان"، شكل مناسبة مهمة لتبادل التجارب النضالية بين المشاركون/ات والإطلاع على التحديات التي تواجه الشباب على صفيق المتوسط.

على مستوى الحماية و النهوض : تميزت السنوات الثلاثة الماضية ببلورة مذكرة المطالب الأساسية الخاصة بالشباب لأول مرة، بعد نقاش مستفيض على مستوى اللقاءات الخاصة بشباب الجمعية، وأطلقت على اثرها حملة وطنية من أجل الترافع والنضال من أجل تحقيقها، حيث انطلق العمل بها على المستوى المحلي بتنظيم بعض الفروع لمنتديات محلية حقوقية بمشاركة مع عدد من الشبيبات الديمقراطيّة وعلى المستوى الجهوي بتنظيم ملتقى جهوي في 9 جهات من الجهات التي تتنظم فيها الجمعية (كان ذلك قبل تشكيل جهة الجنوب الغربي الجديدة).

وفي إطار الاهتمام والدعم الذي تواليه الجمعية لحركة 20 فبراير، نظمت لقاء خاصا لشباب الجمعية الناشطين في الحركة للإطلاع على انتظارات الحركة من الجمعية والحركة الحقوقية، وأيضا لمساعدة شباب الجمعية في تقرير وجهات النظر والدفاع على القيم الإنسانية في مطالب الحركة.

تابعت الجمعية العديد من الخروقات التي طالت الحقوق الإنسانية للشباب مع مؤازرة العديد من ضحايا هذه الانتهاكات من تلاميذ و طلبة ومعطليين وانخرطت في الدفاع عن الحريات النقابية والسياسية والحقوق المادية والديمقراطية والبيداغوجية للشباب داخل الجامعة. رغم ذلك نسجل قصورا في التواجد بالجامعة وضعف الترافع على بعض الملفات كالإجهاز على التعليم العالي وعسكرة محيط الجامعة.

كما حافظت الجمعية على عدد من آليات العمل أيضا من ضمنها احياء اليوم العالمي للشباب (12 غشت) واليوم العالمي للطالب (17 نوفمبر)، عبر إصدار بيانات مركزية و الاحياء الشبابي لليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر) عبر الوقفة الشبابية التي تشكل مناسبة للتعبير عن مطالب الشباب في مجال حقوق الإنسان وفرصة لتشجيع آخرين على الانخراط بالجمعية.

9- حقوق الطفل:

عرف اهتمام الجمعية بهذا الملف تطورا ملمسا، رغم أنه لا يرقى بعد إلى المستوى المطلوب. فقد بدأت الجمعية على إصدار تصريح بمناسبة ذكرى صدور اتفاقية حقوق الطفل وتضمين التقرير السنوي للخروقات جزءا يهم الانتهاكات التي مسّت حقوق الطفل، وتحبين لائحة المطالب التي تهم حقوق الطفل بالمغرب على غرار ما يتم بالنسبة للمطالب العامة والمطالب النسائية والمطالب المتعلقة بالحقوق الشغافية.

كما عملت الجمعية في مجال حقوق الطفل على متابعة ملفات الخروقات التي تتوصل بها، خاصة حالات الاغتصاب والاستغلال الجنسي للأطفال التي أخذت أبعادا خطيرة، وتشغيل الأطفال وتعريضهن للعنف وسوء المعاملة وغيرها من الملفات الكثيرة. وساهمت في تأطير أنشطة تكوينية حول حقوق الطفل في المؤسسات التعليمية وإياب المخيימות الحقوقية الخاصة باليافعين والحضور في بعض الشبكات التي شكلت من أجل إقرار حقوق الطفل.

وتميزت هذه الفترة بتنظيم الملتقى الأول لحقوق الطفل، في إطار مشروع شراكة مع وزارة العدل والحرriات، ما زالت خلاصاته ونتائجها في طور الصياغة.

كما لازالت الجمعية تواكب أشغال "الاختلاف من أجل حظر تشغيل الفتيات في البيوت" بتنسيق مع ممثليها في تلك الشبكة.

10- التربية على حقوق الإنسان:

حضي مجال التربية والتنقيف في مجال حقوق الإنسان باهتمام خاص من طرف الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية. وشكل إحدى المجالات التي تزايد فيها عملها. فقد نظمت خلال هذه الفترة 7 جامعات موجهة للطلبة استفاد منها أكثر من 650 طالب وطالبة نصفهم إناث. و4 جامعات "بروميتيس" مخصصة لتلامذة المستوى الإعدادي والثانوي وحضرها ما يناهز 820 تلميذ وتلميذة بالمناصفة. وجماعتي "ابن رشد" لفائدة 400 من رجال ونساء التعليم بالثانوي نصفهم نساء، وجامعة لفائدة الأساتذة الباحثين وعددهم 98، منهم 40% من الأساتذات. وهو ما يعطينا مجموع 1968 مستفيداً من جامعات للتربية على حقوق الإنسان والتنقيف الحقوقى بمعدل 55 مستفيداً كل شهر خلال ثلاث سنوات متتالية. وتمتد مدة كل تكوين ما بين 3 (للتلاميذ والأساتذة) إلى 6 أيام للطلبة.

وبفضل هذا العمل تعززت شبكة أندية حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، ونظمت فروع الجمعية 18 ملتقى للنادي الحقوقية يعملون في 150 مؤسسة تعليمية، وشارك فيها 1719 مشارك منهم 856 من الإناث. و90% من المشاركين/ات تلاميذ و10% من هيئة التدريس.

وعلى مستوى الفروع فقد تقدم العمل في مجال التربية على حقوق الإنسان بشكل نوعي، مستفيدة في ذلك من اتفاقية الشراكة البرمجة مع وزارة التربية الوطنية مركيزا سنة 2004، وإن كانت العديد من الفروع لم تقم بالمجهد الضروري للاستفادة مما تم توفيره من إمكانيات من طرف المكتب المركزي لتنظيم ملتقيات النادي.

وتعطي بعض الفروع العديد من المؤسسات التعليمية المتواجدة في مجالها الجغرافي من خلال الأنشطة التي تقوم بها لفائدة التلاميذ والتلاميذات، وكذا الطلبة في بعض المدن الجامعية. ونظمت بعض الفروع أنشطة متميزة في إطار الأنشطة التربوية لجامعات بروميتيس وابن رشد وكذا الأمل المخصصة للطلبة. مما ضاعف عدة مرات عدد المستفيدين/ات من الجامعات التكوينية.

ومن ضمن التجارب المستجدة في مجال التنقيف الحقوقى هو دخول الجمعية لأول مرة في تجربة تكوين الأساتذة الباحثين، وعلى خلاف التخوف الذي ميز مرحلة إعدادها، شكلت جامعة ماراغا المخصصة لرجال ونساء التعليم العالي التي نظمت في يناير 2013، إحدى الجامعات الأكثر نجاحاً على جميع المستويات وباعتراف المشاركين/ات فيها.

إلا أن مجال التربية على حقوق الإنسان ومقارنة مع المهام التي طرحتها المؤتمر السابق يسجل على عمل الجمعية عدم تقديمها في إبرام اتفاقيات شراكة جديدة مع القطاعات التي حددتها المؤتمر السابق وعلى رأسها قطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني. كما يسجل عدم تمكن العديد من الفروع من توقيع اتفاقيات محلية مع نيابات التربية الوطنية وتقعيلها. والجدير بالذكر أن الكاتب العام لوزارة التعليم العالي الذي اعتذر جامعة ماراغا أول تجربة من نوعها في العالم العربي في كلمته أثناء افتتاحها، قد وعد بإبرام اتفاقية مع الجمعية، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان في الجامعة. كما أن اتفاقية تم توقيعها مع وزارة الشباب والرياضة.

وفي إطار عمل الجمعية في مجال التربية على حقوق الإنسان أيضاً، لابد من الإشارة إلى إنجاز دليل حول التربية على حقوق الإنسان خاص بالجمعية لأول مرة، يوثق لتجربتها ويوجه لمنشطي الورشات الحقوقية المخصصة للتلاميذ كأدلة للعمل.

11- الحق في البيئة:

عرف اهتمام الجمعية بالحق في البيئة بعض التطور خاصة على مستوى مرکزي بعد تشكيل فريق عمل خاص بهذا الملف. وأيضاً بعد التحاق أطر متخصصة بالفريق ووضعهم لبرنامج مهم. وقد انعكس ذلك على مستوى الشق المتعلق بالحقوق البيئية في التقرير السنوي. وتم تنظيم ندوة صحفية حول التدمير الممنهج للملك الغابوي بخنيفرة ونواحيها سنة 2011. وتخلید اليوم الدولي للغابات.

كما استمرت الجمعية في تخلید اليوم العالمي للحق في البيئة السليمة، كل سنة ببيان وندوات للنقاش وحملات تحسيسية في المؤسسات التعليمية، وكذلك في إطار أنشطة تخلید ذكرى الجمعية التي تأتي ببعض أيام بعد الاحتفال باليوم العالمي للبيئة. وتتجدر الإشارة كذلك أن الجمعية استدعيت للمشاركة في بعض البرامج الإذاعية حول موضوع الحق في البيئة السليمة. إلا أن اشتغال الجمعية في هذا المجال، لازال قابلاً للتطور، بحكم الكفاءات الكبيرة التي تتواجد في صفوفها.

12- الهجرة والجوع

تميز أداء الجمعية في السنوات الثلاثة بقدم كبير ومحظوظ. فقد تمكن المكتب المركزي من تتبع مستجدات أوضاع المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يتعرضون لانتهاكات الصارخة لحقوقهم، من خلال عمل اللجنة المركزية وعدد من الفروع الذين قاموا بعمل جبار في هذا المجال.

و عملت الجمعية، منذ المؤتمر الأخير، على تتبع العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون والمهاجرات من جنوب الصحراء وطالبي اللجوء وخاصة في فروع الشمال والشرق التي سجلت حضوراً متميزاً إلى جانب هؤلاء الضحايا في متابعة الحملة المستمرة لمطارتهم إلى الحدود المغربية-الجزائرية. وقد دأبت الجمعية على إحياء ذكرى أحداث سبعة ومليلية ومؤازرة طالبي اللجوء أمام المفوضية السامية للأجئين بما فيها إبان اعتصاماتهم ووقفاتهم الاحتجاجية.

وأصبحت الجمعية بفضل هذا العمل مرجعاً أساسياً للصحافة والمنظمات الدولية بهذا الشأن. وشكلت الجمعية سندًا قوياً لضحايا الانتهاكات من المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء. وساهمت بشكل كبير في رفع الحيف على عدد منهم، والتدخل لدى السلطات لإنقاذهم من الترحيل التعسفي... خاصة في المنطقة الشرقية وفي مخافر الشرطة بالرباط وبعض المدن الأخرى. وكان للجمعية توافقهم في العديد من الديناميات المرتبطة بهذا الملف وتحمّل مسؤولية التنسيق في بعضها. كما نظمت العديد من الملتقىـات أهمها الأيام الدراسية الثالثة المنظمة بتنسيق مع "اللجنة الإسبانية لدعم اللاجئين". وشاركت بالحضور أو المداخلات في العديد من الملتقىـات محلية ودولية، من ضمنها:

- المنتدى الاجتماعي العالمي حول الهجرة ببروكسل
- المنتدى الاجتماعي المغاربي الخاص بالهجرة
- الندوة الجوية حول المهاجرين المغاربة بشمال إفريقيا وسياسة الهجرة بالمغرب بمدينة ليل في 2012.
- اجتماع فريق العمل حول الهجرة واللجوء التابع للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- اجتماعات المجلس الإداري لشبكة "ميكروروب".

وحرصت الجمعية على تخليد اليوم العالمي للاجئين، ودأبت على إصدار بيان وتنظيم الوقفة التضامنية مع المهاجرين بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر يوم 18 دجنبر من كل سنة، على تضمين التقرير السنوي حول الخروقات شفّا حول حقوق المهاجرين. وتميز أداء الجمعية أيضاً في مجال الهجرة واللجوء بصياغة عدة تقارير حول وضعية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، منها ما قدم للصحافة ومنها ما نشر على موقع الجمعية. وأخرها التقرير الموازي للتقرير الحكومي حول تطبيق الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، وبعثه لجنة الأممية المعنية بجنيف في بداية هذا الشهر وتکلف عضو من مكتب فرع باريس لتقديمه.

13- حقوق الأشخاص المعاقين

رغم جسامهـةـ الخروقاتـ التيـ تتـعرـضـ لهاـ هذهـ الفتـةـ،ـ ورـغمـ النـسـبةـ العـالـيـةـ لـلمـعـاقـينـ ضـمـنـ السـاكـنـةـ فـيـ المـغـرـبـ ،ـ وـالـإـهـمـالـ الـذـيـ يـلـاقـونـ،ـ فإنـ الجـمـعـيـةـ مـازـالـتـ تـقـصـرـ فـيـ تـعـاملـهـاـ مـعـ هـذـاـ المـلـفـ عـلـىـ شـقـهـ المـرـتـبـ بـالـحـمـاـيـةـ وـمـازـالـتـ تـكـتـفـيـ فـيـ هـذـاـ الجـانـبـ بـالـشـكـاـيـاتـ الـتـيـ تـرـدـ عـلـيـهـاـ.

علمـاـ أـنـهـ،ـ رـغمـ تـصـدـيقـ المـغـرـبـ عـلـىـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـخـاصـةـ بـحـقـوقـ الـمـعـاقـينـ مـنـ طـرـفـ المـغـرـبـ وـالـبـرـوـتـوكـولـ الـمـلـحـقـ بـهـ،ـ لـاـ يـتـمـ تـحـرـيـكـ مـشـارـيعـ الـقـوـانـينـ الـتـيـ كـانـتـ قـدـ تـهـبـيـهـاـ مـنـ طـرـفـ الـحـكـوـمـاتـ السـابـقـةـ،ـ مـاـ يـفـتـرـضـ أـنـ يـشـكـلـ حـافـزاـ لـتـطـوـيرـ الـعـلـمـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ بـدـءـاـ بـالـتـعـاـلوـنـ مـعـ الـجـمـعـيـاتـ الـمـخـتـصـةـ.ـ وـفـيـ هـذـاـ الإـطـارـ تـمـ تـشـكـيلـ فـرـيقـ عـلـمـ مـخـتـصـ فـيـ مـلـفـ الـحـقـوقـ الـخـاصـةـ بـالـشـخـصـ الـمـعـاقـ إـلـاـ أـنـهـ رـغمـ ذـلـكـ لـمـ يـتـقدـمـ عـلـىـ جـمـعـيـةـ بـهـذـاـ الشـأنـ.

13- حقوق الشعوب ومناهضة الأمبراليـة : واصلت الجمعية ما أطلقتـهـ،ـ بعدـ المؤـتمرـ الثـامـنـ،ـ منـ اـهـتمـامـ خـاصـ بـحـقـوقـ الشـعـوبـ،ـ خـاصـةـ وـأـنـ السـنـوـاتـ الـثـلـاثـ الـمـاضـيـةـ عـرـفـتـ اـنـقـاضـاتـ شـعـبـيـةـ كـبـرىـ كـانـتـ تـسـتـلزمـ انـخـراـطـ الـحـرـكـةـ الـحـقـوقـيـةـ فـيـ تـلـكـ الـدـيـنـامـيـةـ وـمـتـابـعـهـاـ،ـ وـرـصدـ تـعـاملـ الدـوـلـ الـأـمـبـرـالـيـةـ مـعـهـاـ،ـ وـمـدىـ تـحـقـيقـ الشـعـوبـ لـحـقـهاـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ.ـ هـكـذاـ انـخـراـطـ الـجـمـعـيـةـ بـقـوـةـ فـيـ الشـبـكـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـدـعـمـ الشـعـوبـ سـوـاءـ فـيـ عـلـمـ الـأـدـبـيـ أوـ فـيـ الـوـقـفـاتـ الـتـيـ نـظـمـتـهـاـ وـالـنـدـوـاتـ وـالـنـقـاشـاتـ الـتـيـ وـاـكـبـتـ اـنـدـلـاعـ ثـورـاتـ الشـعـوبـ بـالـمـنـطـقـةـ وـمـاـ وـاجـهـهـ مـنـ قـمـعـ دـمـوـيـ.

كـماـ أـنـ جـمـعـيـةـ،ـ التـيـ لـاحـظـتـ أـنـ هـذـهـ الـدـيـنـامـيـةـ جـدـيـدةـ غـطـتـ عـلـىـ الـاـهـتـمـامـ بـحـقـوقـ الشـعـوبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ،ـ جـعـلـهـاـ تـحـرـصـ عـلـىـ تـخـليـدـ كـلـ الـمـنـاسـبـاتـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ.ـ وـمـنـ أـهـمـ مـاـ يـسـجـلـ فـيـ الـثـلـاثـ سـنـوـاتـ الـمـاضـيـةـ مـاـ يـلـيـ :

- عملت الجمعية على التعريف بالموقف الجديد من الصهيونية المتضمن في ديباجة القانون الأساسي الذي صادق عليه المؤتمر الوطني التاسع والقاضي باعتبار الحركة الصهيونية حركة استعمارية واستيطانية وعنصرية.

- وجه المكتب المركزي دعوة للشابة الفلسطينية "أميرة القرم" من قطاع غزة، والتي كانت الجمعية قد حضرت إلى جانبها في لاهي عند تقديم شكایتها للمحكمة الجنائية الدولية، بعد استشهاد أفراد أسرتها في العدوان على غزة في 2008 و2009. ومن المعلوم أن السلطات المغربية كانت قد أقدمت، ليلة وصول أميرة وأمها إلى المغرب كضيوفين لدى الجمعية، على فعلة لا يصدقها العقل، وهي إغلاق مطار محمد الخامس في وجه العموم. والمستهدف هم الجمعية وعشرات الأطفال واليافعين/ات الذين حضروا مع مسؤولي/ات الجمعية حاملين الأعلام الفلسطينية وصور أميرة من أجل استقبال الضيوفين. وتم اختطاف أميرة وأمها من داخل المطار دون أي علم للجمعية بالأمر، ثم صدور بلاغ رسمي في نفس الليلة من وكالة لاما بـ يقول أن جمعية فلسطينية طلبت من ملك المغرب استضافة أطفال فلسطينيين ومعالجتهم في المغرب وأنه استجاب للطلب !!! وبعد اتصالات بوزراء الداخلية والخارجية والوزير الأول، لم يعط أي منهم خبراً وحتى السفير الفلسطيني (الذي كان في المطار) قال أن الدولة طلبت منه الحضور فاستجاب. وتم إرجاع ضيفي الجمعية إلى غزة عبر مصر، باستعمال التذكرةتين اللتين أنهما الجمعية لهما، وتمت مرافقتهما من طرف السفير الفلسطيني بعد أسبوع من إقامتهما بال المغرب دون أن تتمكن الجمعية من رؤيتهما، رغم كل المحاولات التي قامت بها عندما علمت بطرقها الخاصة أن أميرة ترقد في المستشفى العسكري بالرباط.

- رفعت الجمعية مطلب وضع قانون يجرم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو مطلب يرفع لأول مرة في المغرب، ونُسجل بافتخار أنه، بعد بضعة أشهر من ذلك، يرفع هذا المطلب في مسيرة تضامنية مع فلسطين في الرباط وفي الدار البيضاء تنظم كلها تحت شعار يحمل المطلب نفسه، وقد نظمت الجمعية بعد ذلك مائدة مستديرة للتدقيق في المطلب ووضع خطة للنضال من أجله، ومن بين خلاصاتها وضع مشروع قانون وطرحه على البرلمان في إطار الصالحيات الجديدة للمجتمع المدني في الدستور، وهناك من المحامين المشاركون في الندوة المنوهين على هذه المهمة.

- تخليد الجمعية لأهم الأيام النضالية للشعب الفلسطيني، وإصدار بيانات وتنظيم وقفات وبعث رسائل، كما نظمت وقفة تضامنية مع الأسرى الفلسطينيين وزيارة السفارة إبان الإضراب عن الطعام البطولي الذي خاضه المعتقلون في ماي 2012.

- احتضان الجمعية لاجتماعات حركة BDS المغربية. علماً أن الجمعية عضو مؤسس لها. وتم تنظيم لقاءين مع المناضل عمر البرغوثي وأخر مع مناضلي حركة مقاطعة إسرائيل في أوروبا. وتنظيم لقاء مفتوح حول تجربة المجتمع المدني الفلسطيني...إلخ وفي مجال مناهضة الأميركيالية عملت الجمعية على التعريف بموافقها في هذا المجال وتجمسيده في مناسبات عدّة، خاصة بعد أن دقق المؤتمر الأخير في هذا المفهوم وإعطائه مضمونه الحقوقي لرفع أي لبس، والدفاع المستمر عن موقف الجمعية المناهض للأميرالية، وتجسيداً لهذا الموقف يمكن تسجيل :

- استمرار في مقاطعة الحكومة الأمريكية ومؤسساتها وكذلك البريطانية والخليجية المرتبطة بها.

- انخراط الجمعية في الشبكة المناهضة لقطار الفائق السرعة كرمز لهيمنة الأميركيالية الفرنسية على القرار السياسي المغربي

- تنظيم الجمعية ندوة واصدارها لبيان مناسبة الذكرى المائة لدخول الاستعمار الفرنسي للمغرب والمطالبة باعترافها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اقترفتها القوى الاستعمارية بالمغرب ومطالبتها بالحقيقة بشأنها، وبرفع الهيمنة الاقتصادية والسياسية المتواصلة لها على المغرب، وبنعيض الشعب المغربي عن ثرواته التي استنزفتها وعلى التخلف الناتج عن مخلفات الاستعمار والهيمنة واستمرارها إلى اليوم. وقد كان من المفروض أن تهتم مختلف الهيئات السياسية والجمعوية والأكاديمية بتلك المناسبة لكن ذلك لم يتم !

- العمل، خلال مختلف الندوات الدولية التي تحضرها الجمعية حول موضوع الثورات في المنطقة، على فضح دور الأميركيالية العالمية في انتهاك حقوق الشعوب ومحاولة عرقلة تحقيق تلك الثورات لأهدافها في التحرر وبناء الدول المستقلة وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير.

14- حقوق المرأة:

عملت الجمعية في مجال حقوق المرأة في جوانب متعددة:

على مستوى التنظيم : تمكنت الجمعية من احترام كل الدورات التنظيمية التي تتصن عليها قوانينها من ملتقىات وطنية واجتماعات اللجنة الوطنية، وتمكنت الجمعية من تنفيذ قرار المؤتمر بتحقيق نسبة الثالث على الأقل في تمثيلية النساء في هيكل الجمعية على كافة المستويات. وتعتبر هذه التجربة رائدة فعلاً وستتمكننا من تجسيد الشعار الذي رفعته الحركة النسائية المتمثل في "الثالث على الأقل في أفق المناصفة" داخل إطارنا في نفس الوقت الذي تتم طالبة الدولة به. لقد ارتفعت عدد النساء رؤسات الفروع، كما تم احترام ما ينص عليه النظام الداخلي من تفعيل المشاركة النوعية للنساء في الأجهزة، وذلك بإقرار ضرورة تكليف امرأتين على الأقل بثتين من المسؤوليات الأساسية في مكتب الفروع. وسجل أن نسبة مشاركة النساء في اجتماعات المكتب المركزي تفوق نسبة مشاركة الرجال فيه.

على مستوى التكوين: نظمت على غرار المراحل السابقة ملتقىات جهوية في أغلب الجهات تستهدف التكوين الحقوقي للمناضلات، وتشكيل اللجن الجهوية لحقوق المرأة إلا أن تعثر العمل الجهوي في بعض الجهات ساهم في تعثر هذه اللجن الجهوية كذلك.

كما تميزت هذه الفترة بتنظيم الندوة الدولية حول العلمانية وحقوق المرأة، التي عرفت نقاشاً مهماً ونجاحاً كبيراً حسب تقييمات المشاركات والمشاركين. وتلتها 3 دورات تكوينية موضوعية في الجهات في نفس الموضوع، ولازال دورات أخرى تنتظر أن تنظم.

كما سبق هذه الندوة الدولية، نقاش عميق حول العولمة، نظم بمناسبة الملتقى الوطني لحقوق المرأة لسنة 2011، اعتبر من أنجح الملتقىات من حيث الاستفادة وأهمية النقاش وكذلك الحضور الذي حفظه محور الملتقى الذي المتجسد في "العولمة كرافعة للنضال من أجل حقوق المرأة".

ومن مميزات هذه المرحلة السابقة كذلك العمل الذي قامت به اللجنة المركزية لحقوق المرأة من خلال إعداد مذكرة الجمعية حول هيئة المناصفة التي انبثقت من نقاشات عديدة انتقلت من اليوم الدراسي الذي نظمته وخصص للاطلاع على مختلف التجارب العالمية فيما يخص هيآت مناهضة التمييز ضد النساء.

على مستوى المطالب النسائية : نظراً لأهمية لائحة مطالب الجمعية في مجال حقوق المرأة في التعريف بموافق الجمعية وتصورها للمساواة بين الجنسين، فإن الجمعية بدأت على استحضارها في أغلب اللقاءات التنظيمية والتكتوبية والإشعاعية، تعمل الجمعية سنوياً على تحبين لائحة مطالبيها في محطة كل 8 مارس، على ضوء مستجدات الوضع الحقوقى للمرأة، ويتم بعثها للحكومة.

وفي إطار اقتناعها بأهمية العمل المشترك، انضمت الجمعية إلى عدد من الشبكات التي تشغّل على حقوق المرأة والتي تبادر إلى تشكيلها الجماعيات النسائية غالباً، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر، تحالف ربيع الكرامة من أجل تغيير شامل وجزيئي للقانون الجنائي.

آليات العمل: حافظت الجمعية على مختلف آليات عملها، من بيانات وتحيين المطالب والتعرّيف بها عبر مطويات، وعروض عمومية والعمل في المؤسسات التعليمية وتنظيم الوقفة الرمزية لـ 8 مارس، كما عملت على إصدار ملف حول حقوق المرأة سنوياً بهذه المناسبة يتضمن بالضرورة بيان المكتب المركزي.

كما واصلت الجمعية تنظيم اليوم الوطني للمرأة المناضلة بمناسبة 11 دجنبر، ذكرى استشهاد سعيدة المنبهي، تكريماً للنساء المناضلات واعترافاً بالدور الذي يقمن به في النضال من أجل مغرب خال من التمييز تحترم فيه الحقوق للجميع. ونظم هذا اليوم بالرباط لأول مرة سنة 2008، وتم تنظيمه خلال السنوات الثلاثة الماضية خصص الأخير منها لذكرى عائلات معتقلة حرقة 20 فبراير.

على مستوى التنسيق: بادرت الجمعية بالدعوة إلى التنسيق النسائي بمناسبة 8 مارس كعادتها، والتي استجابت له 13 هيئة نسائية ونقابية وحقوقية. وساهم تطور عدد الهيئات المشاركة في التنسيق بمناسبة 8 مارس في حجم الحضور في وقفة 8 مارس. ومن جانب آخر، تفاعلت الجمعية بشكل إيجابي مع أغلب الدعوات التي تلقّتها من طرف الإطارات الديمقرطية في قضايا تتعلق بحقوق المرأة.

وعلى غرار السنوات الماضية، تميزت عضوية الجمعية في فريق عمل النوع وحقوق المرأة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بدينامية مهمة. إذ ساهمت الجمعية في تأطير عدد من التكوينات بطلب من الشبكة خاصة في مجال إشراك المرأة بالنظر إلى الصورة الإيجابية لتجربة الجمعية بهذا الصدد.

واهنت الجمعية خلال الفترة الماضية باستقبال عدد من النساء ضحايا الانتهاكات، ومتابعة الخروقات الخاصة بحقوق المرأة من ضمنها، وعملت مركزياً و على مستوى الفروع على توثيق الانتهاكات الخاصة بحقوق المرأة ضمن التقارير السنوية للخروقات التي تصدرها.

15- الحقوق السياسية والمدنية : تم تعديل في النظام الداخلي لإضافة اللجنة الوطنية للحقوق السياسية والمدنية على غرار المجالات الأخرى وعقدت لقاء واحداً بسبب غياب ميزانية مخصصة لها. وعملت الجمعية في مجال الحقوق السياسية والمدنية في عدد من الجوانب منها:

الاعتقال السياسي: تميزت السنوات الثلاثة الماضية، بحكم الحراك الشعبي الذي عرفه بلادنا، بحملة قمعية تصعيدية ضد نشطاء حركة 20 فبراير جعلت أعداد المعتقلين السياسيين تتزايد والمحاكمات السياسية تتعدد. وكانت الجمعية من الجمعيات القليلة جدا التي أعدت تقريرا متكاملا خاصا بالانتهاكات التي مسّت نشطاء حركة 20 فبراير ومن ضمنها الاعتقالات السياسية والمحاكمات الجائرة التي تعرض لها عشرات الشباب نشطاء الحركة.

وقد شكلت اللجنة المركزية للحقوق السياسية والمدنية فريقا مكلفا بالاعقال السياسي إلا أنه لم يتمكن من القيام بالدور المنظر منه خاصة بعد جمود اللجنة المركزية نفسها. ورغم ذلك فقد استمر المكتب المركزي في متابعة الملفات المتعلقة بهذا الصنف من الحقوق، وأشغلت على العديد من ملفات الاعقال السياسي.

ومن بين فئات المعتقلين السياسيين الذين واكبت الجمعية محاكمتهم وراسلت بشأنهم المفوض الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي المناضل الصديق كبوري كمسؤل في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببوعرفة ومناضل الكونفدرالية اليمقراطية للشغل.

وتميزت الفترة السابقة باستمرار اعتقال مئات المعتقلين الإسلاميين في إطار ما يعرف بمحاربة الإرهاب وحصول اعتقالات جديدة ومحاكمات جائرة أخرى ومنها التي أحيكت ضد أحد شباب حركة 20 فبراير بوزان الذي حكم بسنتين سجنا نافذا الشهر الماضي.

واستمرت الجمعية في متابعة أوضاع معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية (الإضرابات عن الطعام في السجون، وفوات العائلات،..) عبر البيانات والحضور في الوفقات ومراسلات الجهات المسؤولة واستقبال العائلات في المقر. وحافظت على موقفها الذي تطالب عبره بإعادة محاكمة هؤلاء المعتقلين محاكمة توفر فيها كل شروط ومعايير المحاكمة العادلة، أو إطلاق سراحهم، تجسيدا لاقتضاع الجمعية أن الأغلبية الساحقة من المعتقلين في إطار ما عرف بمحاربة الإرهاب منذ الضربة الإرهابية لـ16 ماي إلى الآن لم تثبت ضدهم تهمة الإرهاب، وأغلبهم توبعوا لأسباب تتعلق بقناعاتهم وانتساباتهم واختياراتهم الفكرية والعقائدية والسياسية أو غيرها.

وكما واصلت الجمعية متابعتها لقضية معتقلين بمصر بما فيهم المعتقلين السياسيين السبعة قبل الإفراج عن الـ 5 المتبقين منهم في أبريل 2011، وقد قامت الجمعية بملحوظة محاكمتهم وأزررت عائلاتهم وواكبتهن وضعيتهم بالمراسلات والبيانات في مختلف مراحلها، كما حضرت الوقفات والاعتصامات التي نظمتها العائلات. ولازالت تتتابع وضعية المتبقين من المجموعة وآخر طل طلت الجمعية في اللحظة المطلوبة باطلاق سراحهم

كما توالىت الاعتقالات السياسية في صفوف الطلبة مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في العديد من المدن وحضرت الجمعية عدداً من المحاكمات التي تعرضوا لها، وساهمت في الندوات المنظمة من أجل إطلاق سراحهم، وراسلت ب شأنهم السلطات المحلية والهيئات الدولية في إطار تقاريرها حول الاعتقال السياسي الذي تعرّفه بلادنا. كما استدعت ضحايا التعذيب منهم

للقاء بالمقرر الاممي حول التعذيب عند زيارته للمغرب وكذلك للندوة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. ومن ضمن فئات المعتقلين السياسيين كذلك التي اهتمت بها الجمعية في السنوات الماضية المعتقلون في إطار الحركات الاجتماعية في مختلف المدن، من إقني إلى تازة وبني يوعيash وطنجة والعرائش والدار البيضاء وأسفي... وقد تابعت الجمعية مركزاً وفروعاً أغلب المحاكمات وحاولت التواجد بالمؤازرة مع أغلب الضحايا، وتوصلت مع العديد من الهيئات الدبلوماسية والإعلامية والحقوقية الدولية شأنهم

وأكبت الجمعية العديد من الإضرابات عن الطعام التي يخوضها المعتقلون السياسيون في السجون بالمراسلات إلى السلطات ودعم العائلات ومن بين المبادرات التي تمت بهذا الشأن الإضراب الرمزي للطعام لمجموعة من مسؤولي الجمعية أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال يوم 22 فبراير 2012، والذي حضره عشرات من عائلات المعتقلين المضربين عن الطعام

من مختلف الفئات، طلبة وإسلاميين وصحراويين... وتم في نهاية اللقاء اجتماع مع الأمين العام للمجلس الذي تسلم رسالة بلائحة المضريين عن الطعام ومطالب الجمعية بشأن أوضاعهم.

وساهمت الجمعية أيضاً في دعم المعتقلين السياسيين بتمكين عائلاتهم ودفاعهم من استعمال قاعة الجمعية للاجتماع كلما طلبوا ذلك، أو لتنظيم لقاءات صحفية أو ندوات فكرية حول موضوع الاعتقال السياسي أو وضعية المعتقلين. وتابت الجمعية ملف معتقلي العدل والإحسان بفاس منذ اختطافهم ومحاكمتهم إلى حين إطلاق سراحهم ومواصلة محکمتهم الاستئنافية، وتابت وضعيتهم بعد الاعتقال.

وأشغلت الجمعية على ملفات العديد من المعتقلين السياسيين الصحراويين في عدد من الفروع، وبشكل خاص ملف معتقلي أكديم إزيك بعد اعتقالهم وخلال مرحلة الاعتقال الاحتياطي وأيضاً خلال المحاكمة التي تعرضوا لها والتي كانت الجمعية قد آزرتهم أمامها والتي صدرت بشأنها العديد من التقارير وقت كلها تقريراً على انتهاء حكم هؤلاء المعتقلين في المحاكمة العادلة، والعديد منها طالبت بإطلاق سراحهم.

وتابت الجمعية الاعتقالات التي تعرض لها الداعون لمقاطعة الانتخابات والمحاكمات التي تعرضوا لها بعد إطلاق سراحهم والتي لا زالت البعض منها لم ينته.

ما يعرف بالمس بال المقدسات: عالجت الجمعية عدداً من الملفات المتعلقة بما يعرف بالمس بال المقدسات، الذين حكم المتهمون فيها بالسجن النافذ (بيحمن وهيدور كنموذج)

ورغم هذه اللائحة الطويلة من ملفات الاعتقال السياسي فإن العديد من ضحايا الاعتقال السياسي لم تتمكن الجمعية من مواكبة ملفاتهم بشكل جيد، نظراً لكم المهاجر للملفات أو لصعوبة جمع المعلومات حول ملفاتهم خاصة في غياب مواكبة الفرع القريب.

ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسي لما قبل 99: واصلت الجمعية تحركاتها من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، معرفة بموقفها الواضح من نتائج الهيئة من خلال بياناتها والتقارير التي تخرجها والمداخلات والتصريحات الصحفية، والحوارات التي تشارك فيها، مستغلة مختلف المناسبات والمنابر لفضح محاولات الدولة التملص النهائي من التوصيات التي لم تنفذ بعد وهي الأكثر والأهم.

وساهمت في أغلب الندوات التي تستدعي لها في هذا الموضوع، وساهمت بشكل فعال في إعداد وتنفيذ المسيرات التي نظمتها الحركة الحقوقية من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجعل حد للإفلات من العقوبة. وتساند الجمعية عائلات المختطفين مجهولي المصير الذين وضعوا ملفاتهم لدى القضاء ولا زالت ينكلُ في النظر فيها وتطالب باحترام معايير المحاكمة العادلة بشأنها.

وقدّمت الجمعية والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بجهود كبيرة من أجل استئناف لجنة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لاجتماعاتها بعد التوقف الذي عرفته. وبعد تغّير كبير، وصعوبات عديدة أمامها الاختلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يضغط من أجل عقد المناظرة الثانية، نظراً لحاجة الحركة الحقوقية لها، انطلقت، منذ سنة، اجتماعات هيئة المتابعة بشكل شبه منتظم. وقطعت أشواطاً في إعداد المناظرة الثانية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وحدّدت لها تاريخ 17 ماي 2013 لانطلاق أشغالها، رغم وجود قضايا لازالت لم تتحسم بعد من قبيل الجهات التي ستستدعي للمشاركة في المناظرة.

وبقصد العدالة الانتقالية دائماً، ساهمت الجمعية في العديد من اللقاءات واستقبلت وفوداً وممثلي هيئات دولية المهتمة بهذا الموضوع حيث يتم التعريف بـمواقف الجمعية حول تقييمها لتجربة المغرب وحول مطالبتها. وتوصلت الجمعية بالعديد من الملفات المتعلقة بعدم تنفيذ المقررات التحكيمية الخاصة بجرائم الضرر والإدماج الاجتماعي عالجتها الجمعية وتابت نضالات فئات مختلفة من الضحايا الذين لا زالوا يخوضون نضالات من أجل الاستجابة لمطالبهم من طرف الدولة (الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)

الاعتداء على حرية الصحافة: نظمت الجمعية عدداً من الأنشطة من ضمنها ندوة بمشاركة مع منظمة حريات الإعلام والتعبير في نونبر 2010، كما عملت على إحياء اليوم الوطني لحرية الصحافة سنوياً، ومؤازرة الصحفيين في العديد من نضالاتهم من أجل�احترام حرية الصحافة ورفع الحيف عنهم من ضمنهم : الصحفي رشيد نيني الذي طالبت الجمعية في مختلف المناسبات بإطلاق سراحه، وصحافيي لاما الذين حضرت الجمعية عدداً من وقفاتهم وكذلك صحافي الإذاعة والتلفزة الوطنية، بما فيها وقفة صحافيي القناة الثانية، وساهمت الجمعية في الشبكة التي بادرت إلى تأسيسها النقابة الوطنية للصحافة من أجل إعلام عمومي،

كما تابع العديد من حالات الاعتداء على الصحفيين وراسل بشأنها وقام بتوثيقها ومؤازرة ضحاياها. ومن ضمن الملفات التي تابعتها الجمعية قضية الصحفيين الثلاثة المطرودين من جريدة البيان، والمدونين الذين تعرضوا للاعتقال والعديد من الصحفيين ضحايا الاعتداءات الجسدية خلال أداء مهامهم، وأيضاً الاعتداءات التي تستهدف الضغط عليهم. كما تتبع الجمعية حالات الصحفيين المحروميين تعسفاً من بطاقة الاعتماد لأسباب سياسية، وراسلت بشأنهم وعبرت عن تضامنها معهم.

القضاء: عملت الجمعية على المشاركة في أغلب الندوات واللقاءات التي نظمت حول إصلاح القضاء. وانخرطت في كل المبادرات التي قامت بها الحركة الحقوقية من أجل تغيير واقع القضاء من ضمنه صياغة المذكرة المشتركة للهيئات الحقوقية العشرة التي قدمت للسلطات من أجل إصلاح منظومة العدالة. إلا أن الجمعية قررت على خلاف عدد من الهيئات الحقوقية الأخرى، عدم الاستجابة لدعوة وزير العدل والحربيات بالمشاركة في الحوار حول العدالة، للأسباب التي أوضحتها في الرسالة الجوابية للمكتب المركزي التي تم نشرها. وهي الرسالة التي لا تدعم إمكانية بعث الجمعية لمطالباتها إذا ارتأت جدوى ذلك، وهو العمل الذي يتم الآن في إطار مجموعة من الجمعيات الحقوقية بتتنسيق من جمعية ترانسيبارنسى.

وعبرت الجمعية على مساندتها للقضاة إبان محاولة منعهم من تأسيس نادي القضاة. وفي نفس الوقت تابعت الجمعية العديد من المحاكمات الجائرة والحالات الكثيرة للتدخل في القضاء وتوظيفه من طرف الدولة أو ذوي النفوذ، لتصفية حسابات سياسية. وناهضت الجمعية خلال السنوات الثلاثة الماضية العديد من حالات الإفلات من العقاب التي تمنع بها المتورطون في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء منها التي اقترفت في الماضي أو في السنوات الأخيرة. ومنها العديد من ملفات نهب المال العام.

الدستور: أكدت الجمعية على مطالبتها الدستورية في كل المذكرات التي بعثت بها للحكومة ونشرتها في الصحافة منذ المؤتمر الأخير، وساهمت مطالب الجمعية في جعل شباب 20 فبراير يضع مطلب الدستور الديمقراطي في مقدمة مطالبه. وحين أعلن الملك يوم 9 مارس عن المضامين التي سيتضمنها التعديل الدستوري، بادر المكتب المركزي إلى الدعوة إلى لقاء تشاوري مع أعضاء وعضوات اللجنة الإدارية والفرع، صدر عنه بلاغ ذكر بمطالب الجمعية في مجال الدستور الديمقراطي الذي تناضل من أجله.

وعبرت الجمعية عن موقفها بعد نقاش مستفيض وعميق في المكتب المركزي عن عدم استجابتها لدعوة اللجنة المشكلة من طرف الملك والتي عبر عن موقفه منها منتقداً غياب المنهجية الديمقراطي في طريقة تشكيلها، وفي طبيعة مكوناتها، وطريقة اشتغالها التي تم تحديدها مسبقاً. واعتبر أن ذلك تحكم مسبق في نتائج عملها مما يجعلها لا تستجيب لحق الشعب في تقرير مصيره بما فيه وضع الدستور، وهو مبدأ أساسي للديمقراطية ودولة الحق والقانون.

وبعد صدور التعديلات الدستورية أصدر المكتب المركزي بياناً بعد تدارس مضامينها عبر فيه عن إيجابية اعتراف الدستور بعدد من الحقوق والحربيات وتجريم بعض الانتهاكات، وأهمية الاعتراف بالمكون الأمازيغي للهوية المغربية ومستجدات أخرى، لكن وقف البيان أيضاً على الجوهر الاستبدادي الذي لازال يميز الصيغة الجديدة للدستور وغياب مقومات دولة الحق والقانون التي تتطلب أولاً فصلاً حقيقياً للسلطة واحترام حق الشعب المغربي في تقرير مصيره.

الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي: عرفت الفترة السابقة عدداً من الوفيات بسبب عنف السلطة سواء في المخافر أو العنف في الشارع خاصة أثناء المظاهرات (طنجة، تمارا، سطات، آسفى، صفرو، الحسيمة، تازة، العيون،... وغيرها) تابعتها الجمعية بالفضح عبر المراسلات والتقارير والضغط من أجل إعمال العدالة ومؤازرة العائلات،...

التعذيب: تابعت الجمعية العديد من ملفات التعذيب من خلال الشكايات التي تتوصل بها، وأيضاً من خلال المتابعة التقافية من ضمنها: ما تعرض له مناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومسؤولي العدل والإحسان بفاس، ونشطاء حركة 20 فبراير بآسفى، والمعتقلين الإسلاميين من ضمنهم حالة علي أعراس، وأيضاً حالة البطل العالمي زكرياء مومني وهادين الآخرين تم تعذيبهما في معذل تمارا السبي الذكر.

ومن ضمن الإنجازات الأساسية في مجال مناهضة التعذيب الذي تم في هذه المرحلة هو تقديم التقرير الموازي للحركة الحقوقية للتقرير الحكومي بشأن الحماية من التعذيب، والذي قدمته اللجنة المغربية لمناهضة التعذيب والمنظمة المغربية، حيث لعبت الجمعية دوراً مهماً في هذا العمل. كما حضرت الجمعية في اللقاء مع المقرر الأممي حول التعذيب وتقديم تقارير وأقرارات مدمجة لشهادات حول التعذيب، ولقاء مرتين مع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والحضور في اجتماع الجمعية العمومية لهذه الأخيرة بجنيف.

وساهمت في اللقاء الصنافي الذي نظم لتقديم التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية المعنية أمام الصحافة المغربية. وساهمت الجمعية كمنسقة للإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان في أنشطة مهمة من ضمنها تخليل اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب سنتي 2011 و2012.

أوضاع السجون : إضافة للعمل الذي تقوم به الجمعية في لجنة التنسيق حول أوضاع السجون التي تنسق عملها، فقد شكل هذا المجال جزءاً كبيراً من اهتمام الجمعية نظراً لوجود العديد من الشكاوى من عائلات السجناء عليها. وقامت بعثة الرسائل والتصریحات والاتصالات مع المسؤولين. وطالبت الجمعية مراراً بإعادة السجون تحت مسؤولية وزارة العدل، وإبعاد المسؤول الحالي عنها بسبب ماضيه المعروف ومسؤوليته على التدهور الحالي لأوضاع السجون.

ولم تتمكن الجمعية من زيارة السجون بسبب الإقصاء الذي يمارسه هذا المنصب ضد الجمعية بسبب فضحها لواقع المتدحر للسجون.

عقوبة الإعدام : استمرت الجمعية في عملها داخل الإئتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ومتابعة برامجها والحضور في أنشطته وحاولت الجمعية تنفيذ حالات الأحكام بالإعدام الجديدة في المغرب، كما تتبع موقف المغرب في الأمم المتحدة من توصية توقيف تنفيذ هذه العقوبة لستين متاليتين، وأصدرت بياناً في الموضوع. كما ساهمت في أنشطة الإئتلاف العالمي كلما توفرت الإمكانيات والتعریف بالحق في الحياة وسط الفئات التي تستفيد من برامج التربية على حقوق الإنسان في الأندية الحقوقية والمخيمات الشبابية

الحرريات الفردية: واجهت الجمعية ملفات جديدة ترتبط بقضايا الحرريات الفردية وارتكتزت على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان في معالجتها ويتعلق الأمر بشكل خاص بالحق في الإجهاض الذي طرح بقوة من جديد، وحالات المتتابعات بسبب تغيير المعتقد. كما ساهمت الجمعية في فتح نقاش عمومي واسع حول الحرريات الفردية انطلاقاً من مطلب إلغاء الفصل 490 من القانون الجنائي الذي يعاقب على العلاقات الجنسية خارج الزواج. إلا أنه لازال هناك ضعف في اهتمام الجمعية بهذه الحرريات وخاصة منها حرية المعتقد التي يعاني الكثير من المواطنين من انتهاکها.

ومن جانب آخر لابد من التذکیر أن الجمعية عملت على تقصی الحقائق (إما مرکزیاً أو جھویاً أو فرعیاً) في القضايا التالية وتقديم نتائجها للصحافة في ندوات بالمقر المركزي :

- أحداث أكدیم إزیک؛
- أحداث تازة؛
- نهب أشجار الأرز بالأطلس؛
- الوضعية الكارثية للأجين القادمين من جنوب الصحراء.

كما أنها عملت على إعداد تقاريرها الموازية لكل التقارير الحكومية التي قدمها المغرب في السنوات الثلاثة الماضية.

16- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

عملت اللجنة المركزية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تنظيم اشتغالها، وتعزيزه بفرق عمل متخصصة، حيث جرى السعي إلى تشكيل فريق عمل حول الحقوق الثقافية والحق في الصحة؛ إلا أن عملها ظل مقتصرًا على عدد قليل من الأعضاء نظراً لبعد المسافة بالنسبة للعديد منهم ومن يقطنون بعيداً عن الرباط.

وإذا كانت الجامعة الصيفية حول حقوق العمال لسنة 1996 مثلت منططاً للاهتمام الجديد بهذه الحقوق على مستوى التفكير؛ وشكل الإسهام الكبير في خلق ديناميات التنسيقات منططاً عملياً له في السنين الأخيرة؛ فإن عدداً من الأنشطة والملفات طبعت استمرار هذا الاهتمام، وإن كانت التراجعات الكبيرة في مجال الحرريات قد أدت إلى تأخير المساعي الدؤوبة للجمعية في تحقيق التوازن المطلوب بين أصناف الحقوق، خاصة بعد المستجدات السياسية للستين الأخيرتين، التي فرضت من جديد بروز الحقوق السياسية المدنية كملفات ضاغطة وكثيفة، مع ما نتج عن سياسة مواجهة حركة 20 فبراير من انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية.

ومع ذلك، فقد واکبت الجمعية، بشكل عام، مختلف انتهاکات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بآلياتها المعتادة؛ كما تقدم عمل الجمعية أيضاً في هذا المجال بفضل مساهمة أغلب الفروع فيه، من خلال ابتداعها لأشكال جديدة للتواصل مع الفئات الأكثر تضرراً من غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما جعل فروع الجمعية تترنح بـل وتؤطر، في عدد من الأحيان، حركات اجتماعية واحتجاجية في الكثير من المناطق.

ولعل أول ما باشره المكتب المركزي بعد المؤتمر هو التنسيق مع الشبكة الأمازيغية للمواطنة، قصد تقديم التقرير الموازي للتقرير الحكومي بشأن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، وتنظيم ندوة صحفية مشتركة بعد صدور توصيات اللجنة

وتقديمها للصحافة؛ وهذه أول مرة تقدم فيها الجمعية تقريراً موازياً بخصوص هذه الاتفاقية. كما أنجزت تقريراً عن أربع سنوات، من عملها في مجال حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، بعد حصولها على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تقدمت به إلى هذا المجلس محافظة بذلك على صفتها فيه.

فيما واصلت الجمعية خلال السنوات الثلاثة تقديم مذكرة سنوية للحكومة بمناسبة فاتح ماي، تتضمن مطالب الجمعية ومقرراتها بشأن السياسات العمومية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من جهة، وداومت، من جهة أخرى، على إحياء اليوم العالمي لحقوق العمال على مستوى الفروع، عبر المشاركة في مسيرات فاتح ماي لرفع مطالب الجمعية المتعلقة بالحقوق الشغيلية والحرفيات النقابية، وتوزيع بيان الجمعية على العلوم وعلى النقابيين/ت بشكل خاص.

وحرصت الجمعية، في نفس الفترة، على التخليد السنوي لليوم العالمي للقضاء على الفقر بإصدار بيان خاص وتنظيم الوقفة المركزية وتنظيم ندوات ونقاشات حول إشكالية الفقر وعلاقتها بحقوق الإنسان وكذلك آليات مناهضته؛ وكان يجري، عموماً، تخليد هذا اليوم في العديد من الفروع.

في حين استمرت الجمعية في تنسيقها لشبكة الصحة للجميع، وتابعت ملفات عديدة في هذا المجال خاصة من خلال الشكایات الكثيرة التي تتوصل بها وحالات انتهاك الحق في الصحة التي يتم الإطلاع عليها في الصحافة.

وبينما لم تتمكن الجمعية، حتى الآن، من تنظيم جامعة خاصة بالحقوق الثقافية، فإن نتائج الجامعة الصيفية الثانية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنظمة بأزارو في يوليز 2009، والتي حققت نجاحاً كبيراً حسب كل التقييمات التي تلتها، الداخلية والخارجية منها؛ خلقت دينامية مهمة تجلت في تنظيم لقاء وطني لتشكيل شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهي الشبكة التي تم الاتفاق في إطار المنتدى الاجتماعي للحركات الاجتماعية المنعقد في مارس 2010 على دمجها مع دينامية أخرى، تشكلت في إطار مواكبة المجتمع المدني لإعلان الدولة عن خلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي أفضى إلى وضع صياغة للإطار المرجعي والهيكلية لهذه الشبكة، وعهد للجنة تتألف من الفضاء الجمعوي ومنتدى بದائل المغرب و الجمعية بالإشراف على اخراجها إلى حيز الوجود. وكان من نتائج الجامعة الصيفية أيضاً انكاب اللجنة المركزية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عملية إعداد دليل خاص بهذه الحقوق، وإصدار كتاب يضم أشغال الجامعة.

ولتعزيز وتوطيد التكوين في هذا المجال عمدت الجمعية، مرة أخرى، إلى تنظيم الجامعة الخريفية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنبر 2012، بدعم من نقابة إيطالية، ساهمت فيها العديد من المنظمات الحقوقية النقابية...

ومن جانب آخر، فلتدرك القصور الحاصل على مستوى الحقوق الثقافية نظمت الجمعية أيضاً دورات جهوية خاصة بذلك الحقوق، في كل من جهات القنيطرة، والدار البيضاء وفاس. كما ساهمت، بالموازاة مع هذا، إلى جانب هيئات أخرى في تأطير موائد مستديرة منظمة حول الحق في التعليم، والسكن والصحة؛ وأعدت مشروعًا خاصًا في مجال الحق في الماء، خصص لفرع بوعرفة؛ نظراً للعمل الملموس الذي قام به في هذا الجانب في سياق النضالات الاجتماعية لسكان بوعرفة، وما توفره من شروط لإنجاح المشروع. هذا علاوة على عقد العديد من الندوات التكوينية الوطنية حول الحق في الماء، والحقوق الشغيلية للعمال والعاملات والمساواة في الفرص في التعليم.

وأجمالاً فإن عمل الجمعية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتسم بما يلي:

الحق في الشغل: تابعت الجمعية بشكل متواصل نضالات الشباب المعطل من أجل الحق في الشغل؛ وكانت فروع الجمعية حاضرة باستمرار في التضامن مع فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين. كما واكب المكتب المركزي والفرع بوعرفة منه ما تعرفه ساحة البرلمان من اعتداءات متكررة على الأطر العليا المعطلة؛ بالإضافة إلى حضورها الدائم في مختلف المهرجانات التضامنية والندوات الفكرية التي ينظمونها وأيضاً في المحاكمات والاعقالات التي يتعرضون لها من حين لآخر.

أما الحقوق الشغيلية : فقد درجت الجمعية على الحضور في العديد من الملفات التي تهم انتهاك الحقوق الشغيلية؛ إلا أنها، وباستثناء العمل الذي قامت به الفروع في تتبع الخروقات التي تتعرض لها حقوق العمال في عدد من المناطق ومؤازرتهم، لم تتمكن من مواجهة الوضع الكارثي المتجلّي في الإنكار التام للقانون المنظم للشغل من طرف المشغلين بتوطؤ مكشوف من طرف السلطات، والذي تنتج عنه انتهاكات صارخة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والعاملات بالقطاع الخاص خاصة، الذي وصل حد تجريم العمل والانتقام النقابيين.

الحق في الصحة: شكلت اللجنة المركزية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فريقاً خاصاً بالحق في الصحة، ساهم في تأكيد تواجد الجمعية في مجموعة من المنتديات؛ كما تمكنت الجمعية عبره من المشاركة في الالتفاف من أجل الحق في الصحة إلى جانب

عدد من الهيئات الأخرى كالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، واتحاد العمل النسائي والجمعية الإفريقية لمحاربة السيدا وجمعية المرأة القروية، وتم من خلاله توقيع شراكة مع هيئة إسبانية لتنظيم برنامج تكيني ونصالي في مجال الحق في الصحة.

الحق في السكن: عرف الاهتمام بالحق في السكن تطورا ملمسا داخل الجمعية. فقد اشتغلت العديد من الفروع على هذا الحق بسبب تزايد الانتهاكات في هذا الصدد؛ من الإفراغات الكثيرة للسكان من منازلهم واستيلاء عدد من المنعشين العقاريين بدعم من الدولة على الأراضي بدون موجب حق. وساهمت فروع الجمعية في لجان الدعم وفي مؤازرة الضحايا وتنظيم وقفات احتجاجية، والحضور إلى جانب الضحايا في اللقاءات مع المسؤولين وتأطير نضالات السكان من أجل الحق في السكن اللائق، ومؤازرة ضحايا الاعتقالات والمحاكمات من بين المشاركين/ات في الاحتجاجات الشعبية من أجل هذا الحق.

الحق في التعليم: نظمت الجمعية بعض اللقاءات الدراسية حول الحق في التعليم وخلدت اليوم العالمي للمدرس (5 أكتوبر) ببياناتها وعدد من الأنشطة، شكلت مناسبة للوقوف على مختلف تجليات عدم التزام المغرب باحترام الحق في التعليم الجيد والم مجاني؛ بسبب تدهور أوضاع المدرسة العمومية، وعجزها عن القيام بدورها المفترض في نشر المعرفة وشاشة قيم حقوق الإنسان. إلا أنه ورغم وضوح موقف الجمعية من البرنامج الاستعجالي الذي نظمت حوله عددا من الندوات محلية ومركزية، لم يتوقف المكتب المركزي في إخراج مكتب حوله والتنسيق مع النقابات لمواجهة ما يترتب عنه من خرق لحقوق المدرس والتلميذ على حد سواء.

III سلطان التوصيات واقتراحات

ووقفاً عند النواصص التي اعتبرت عمل الجمعية في هذه الثلاث سنوات الأخيرة، واستحضاراً للتقييمات التي أنجزتها اللجنة التحضيرية لأداء الجمعية، وانطلاقاً من العديد من الأفكار والمبادرات التي أنتجتها أجهزة الجمعية دون أن يتأتى لها التنفيذ والتحقيق، وأيضاً ما برع من ملاحظات وانتقادات واقتراحات في الندوة المفتوحة التي نظمتها الجمعية في إطار الإعداد للمؤتمر بمشاركة نشطاء حقوقين وإعلاميين وجموعيين، تمت صياغة التوصيات والمقررات الآتية لكون منطلقاً لبلورة آليات العمل ومنهجية لتدبير مختلف الملفات قصد تطوير الأداء وتجاوز التغرات التي لا زالت تطبع عمنا. ومن أهم التوصيات والاقتراحات :

1- على مستوى الحماية والنهوض بحقوق الإنسان:

- إن من بين أهم الجوانب التي تتطلب التطوير والتحسين في أداء الجمعية بشكل عام :
- تحقيق التراكم والترصيد وبلورة ممارسات نموذجية استقادة من المبادرات الناجحة لتعزيز الاستفادة وهذا يتطلب :
 - توظيف آلية التتبع والتقييم لمختلف أنشطة الجمعية والدفع بالمبادرات إلى مداها واستثمار نتائجها.
 - توثيق أنشطة الجمعية وجعلها سهلة الوصول والتداول
 - صياغة تقرير سنوي عن أنشطة الجمعية يتم تعديله على الفروع.
 - إصدار أشغال الندوات والأيام الدراسية التي تنظمها الجمعية والتعريف بنتائجها على أوسع نطاق.
- خلق فريق خاص لمواكبة المجهود التشريعي الذي سيعرفه المغرب في السنوات المقبلة والاستعانة بخبراء ومتخصصين عند الضرورة، بدءاً باستثمار الطاقات الموجودة داخل الجمعية وتشجيع التخصص وهذا يتطلب :
 - وضع قاعدة بيانات للأطر والكافاءات انطلاقاً من استثمارات بدءاً بالمؤتمرين/ات.
 - تشجيع الطاقات التي تقدم عملاً جيداً وذا مردودية عالية والتعريف بمجهودها.
 - جعل التكوين بأهداف محددة وتراتيفية يستجيب لمتطلبات آنية حسب الأولويات.
- الاهتمام بالخارج والتواصل المنظم والمنتظم والاحترافي مع المنظمات الحقوقية الدولية والهيئات الأممية والدبلوماسية وهذا يتطلب :
 - الاهتمام بالترجمة وتشكيل شبكة المترجمين المتطوعين وأيضاً وضع ميزانية خاصة لترجمة بعض الوثائق إلى على غرار التقرير السنوي الذي تمت بصدره هذه المسألة.
 - البحث عن شراكات لتمويل التنقل للحضور في المحافل الدولية، خاصة إبان تقديم الجمعية لقاريرها الموازية للتقارير الحكومية.
 - إيلاء اهتمام خاص بفروع الخارج وجعلها تساهم أساساً في تحقيق هذه المهام بحكم القرب مما يتطلب تكويناً في المجال لخلق أطر متخصصة.
- الموازنة بين مختلف أصناف الحقوق وتحسين مستوى أداء الجمعية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- تحسين أداء الجمعية في مجال الحقوق الثقافية في مضمونها الواسع، مع أهمية وضع آليات للنضال من أجل مطلب أجرأة مقدمة للاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية كلغة رسمية.
- الاهتمام بحقوق الأشخاص حاملي الإعاقة وخلق شراكات مع الجمعيات المتخصصة.
- تطوير أداء الجمعية على المستوى الاقراري والترافعي والاستفادة من بعض التجارب الناجحة داخل الجمعية محلياً ومركزاً.

2- على مستوى التنمية المؤسساتية للجمعية

في مجال التنظيم:

- تنفيذ أرضية التنظيم والتقويم في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي، اعتماداً على المقرر التنظيمي، كوثيقة ترسم أهداف الجمعية في مجال التكوين والتنظيم والدفع بالفروع لوضع أرضيات خاصة بها تتضمن خطة ملائمة مع وضعية المنطقة، تترجم محلياً أهداف الجمعية في التنظيم والتقويم. من ضمنها تفعيل آليات الأبواب المفتوحة وتنظيم المداومة في المقرات.
- الاهتمام بالتقويم في مجال التنظيم لخلق أطر متمكنة من الضوابط التنظيمية للجمعية.

- توسيع انخراط أصدقاء وصديقات الجمعية كرافد أساسى لتزايد الشباب في صفوف الجمعية وكمعلمة تمكن الجمعية من تطوير أدائها في مجال التربية على حقوق الإنسان.
- تطوير وتحسين الامتدادات التنظيمية للجمعية بالخارج وتشجيع الانخراتات في الجمعية.
- وضع آليات لمناهضة كل أشكال الإقصاء التي لا زالت تمارس في بعض الفروع، ووضع خطة لمعالجة كل الاختلالات الأخرى التي تعرفها.
- وضع آليات للتحول من العمل بالملتقيات الوطنية إلى الجهوية وخاصة إلى العمل المحلي وتأهيل الفروع لذلك، ربحاً للجهد والمال، ولتجنب سلبية التغييرات العديدة والمترددة أحياناً عن الملتقيات والتكتويين المركبة وخلق بدائل محلية.

-في مجال التكوين:

- وضع استراتيجية واضحة للتكتويين تعتمد تصوراً دقيقاً وبرنامج عمل مدروس قابل للتحقيق والتنفيذ.
- وضع آليات لتقدير مردودية التكتويين على أداء الجمعية.
- وضع معايير للمشاركة في التكتويين مركزاً تبني أساساً على القدرة على تعليم المعرفة والمهارات وتنعيم المعارف المكتسبة في العمل اليومي للجمعية مع ضرورة إعمال المناصفة بين الإناث والذكور في الاستفادة من مختلف المحطات التكتوبية الوطنية والجهوية والمحالية.
- التنسيق بين مختلف اللجان المركزية عند وضع البرامج التكتوبية.
- تكوين إطار كفأة في مجال التصني وصياغة التقارير وفي مجال صياغة التقارير الموازية.

-في مجال التدبير الإداري

- تفعيل نتائج الأفخاخ الإداري للإدارة المركزية وتفعيل المحاسبة ووضع آلية لتدبير الموارد البشرية.
- وضع نظام للأرشفة وتقاسم المعلومة ووضع نظام معلومات للجمعية.
- وضع نظام داخلي للإدارة المركزية من طرف اللجنة الإدارية.

-في مجال المالية والمشاريع

- تعزيز الاقتاع بالدور الأساسي والأولي للعمل التطوعي كمصدر أساسي لتمويل الجمعية والاستمرار في تشجيعه وتطوير أدائه ومردوديته وتطوير أساليب التمويل الذاتي.
- جعل حد للتعويض على التنقل بالنسبة لأنشطة غير المدعمة، وتبني القرب في الأنشطة لتقليص المصروفات.
- الاستمرار في تنويع مصادر تمويل الجمعية مع اختيار الشركاء بما لا ينافي ومبادئ الجمعية.
- ترشيد النفقات خاصة في الجوانب التسيرة.
- تحسين آليات التدبير المالي في الجهات.
- العمل على الاستفادة من مختلف المنح والمرافق والتجهيزات التي تخصصها الجماعات ومختلف المجالس ومندوبيات الوزارات المهمة بالعمل الجمعوي بما لا ينافق مع مبادئ الجمعية.

-في مجال العلاقات

- تفعيل الجنتين المركزيتين للعلاقات الداخلية والخارجية وتطوير عملهما.
- الاهتمام بالاختلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان والعمل على إنجاح مبادراته وتنمية دوره في النضال من أجل احترام الدولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- مواصلة العمل فيما يخص استكمال تحبين الميثاق الوطني لحقوق الإنسان.
- وضع معايير واضحة لتحديد طريقة موحدة للتعامل مع مختلف الجهات التي تربط معها الجمعية علاقات.
- وضع أولويات في مجال العلاقات لكي لا تستنزف الجمعية في العديد من الشبكات مما يقلص من مردوديتها ويشق كاهلها.
- تنظيم وتأسيس العلاقة مع ممثلي الجمعية في الشبكات لتسهيل التواصل والتتبع تقديراً لبعض التجارب السلبية.
- وضع الامكانيات الضرورية لتحسين موقع الجمعية في الدينامية الحقوقية العالمية وتعزيز تواجدها في الشبكات الدولية التي تتنمي إليها.

- تفعيل العضوية الاستشارية للجمعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعلاقة مع التوصية التي تؤكد على إعطاء الأهمية للحضور أمام اللجن الأممية.
- العمل على تطوير العلاقات مع الحركة الحقوقية في أمريكا اللاتينية للاطلاع على تجربة مختلفة للنضال الحقوقى.

- في مجال الإعلام والتواصل

- استكمال أجرأة توصيات اليوم الدراسي حول إعلام الجمعية المنظم في دجنبر 2011.
- وضع استراتيجية فعالة للتواصل الداخلي والخارجي (بلورة مشروع شراكة).
- إعادة تنظيم مركز التوثيق والإعلام من خلال البحث عن تمويل خاص به.
- تطوير جريدة التضامن عبر البحث عن طاقات متخصصة للعمل فيها (تشكيل هيئة تحرير ، إعادة تشكيل شبكة المراسلين وتكونتهم، تحسين جودة الجريدة :الورق، جودة الصور،...).
- البحث عن تمويل خاص لتحسين الموقع الإلكتروني للجمعية وتحييئه والانطلاق في تشغيل الموقع الخاصة بالفروع.
- تنظيم العناوين والمجموعات الإلكترونية التي تعمل بها الجمعية، بدءا بإعادة خلق مجموعة خاصة بالأعضاء/ات.
- تشغيل الجدل.
- الاستمرار في استعمال آلية بلاغات المكتب المركزي وبيانات اللجنة الإدارية وتطويرها.

اللجنة الإدارية
6 أبريل 2013